اتهام الزهار لـ"فتح" يتجاوز الصمت!

كتب حسن عصفور/ رغم الصمت الذي أصاب القيادة المركزية لحركة فتح نحو تصريحات ناطقها بوصف حماس هي داعش، وخطورة التصريح، فالأيام الماضية شهدت تسارع في تبادل الاتهامات ما يؤشر أن المسألة ليست خطأ أو زلة لسان من هذا تجاه ذاك، فسارعت آلة حماس الاعلامية – السياسية برد الصاع مضاعفا اتهاما وتصعيدا، وصلت في ذروتها الى ما أعلنه النائب الحمساوي يحيى موسى، إذ اعتبر أن الرئيس محمود عباس هو "الأكثر فسادا" في فلسطين..

وأيضا صمتت قيادة حماس على تلك التصريحات، الى أن جاءت تصريحات ما يعرف أنه مسؤول ملف "المصالحة" في فتح وعضو مركزيتها عزام الأحمد، بإعلانه "تفهم القيادة الفلسطينية" للإجراءات المصرية حول غلاق معبر رفح"، ما رأت فيه حماس تحريضا لمصر، ولأن الكلام ولغة تبادل الاتهامات أو حتى "الردح السياسي" الذي وصل الى درجة معيبة وطنيا وتاريخيا، تبقى كلام وحبر على لسان، ينتهي مع أول "قبلة" في أول لقاء تلفزيوني بين الفصيلين..

لكن أن يصل الأمر باعلان محمود الزهار القيادي البارز في حركة حماس، بتوجيه الاتهام الأخطر وطنيا لحركة فتح، بأنها من يعيق ادخال مواد البناء الى غزة وليست اسرائيل، حيث قال الزهار في تصريحات لأحد مواقع قطر، أن "فتح" تعيق دخول مواد البناء، في الوقت الذي يريد فيه العدو الإسرائيلي أن يدخلها.

وأضاف أن "حركة فتح تتحمّل مسؤولية مصائب الشعب الفلسطيني، من تعطيل المقاومة والإعمار والمصالحة"، واصفاً ذلك بأنه "ردة فعل تجاه انصراف الشارع عنها، وهزيمتها في الانتخابات البلدية والتشريعية". وأكمل بأن فتح تعدّ "حماس عدواً لها، لا منافساً سياسياً"، مضيفا أن " حركة فتح تحولت من مشروع تحرير فلسطين إلى مشروع لحماية الاستيطان وتمدده".

الخطر يكمن ليس في كل ما ساقه مخالفا للحقيقة السياسة عن وصف حركة وطنية كما فتح، ولكن ما ساقه بأنها هي من يعطل ادخال مواد البناء وليس دولة الكيان، ورغم تصريحات مسؤول الملف في حكومة الرئيس عباس، محمد مصطفى حول ما قدمته الحكومة في هذا المجال، الا أن ما قاله الزهار لا يجوز اطلاقا أن يمر مرورا عابرا، وكأنه تعبير عن "موقف في ظل المنكافات"..

الاتهام محدد بأن فتح هى من يعطل وهذا يحمل في طياته الكثير، ولذا وجب على قيادة الحركة أن ترد، خاصة وأن الزهار لم يتحدث عن الحكومة بل عن فتح، وبالتأكيد يشير هنا ايضا الى الرئيس عباس بصفته رئيسا للحركة..

ولأن الاشاعات و"النميمة السياسية" باتت هي سيد الموقف في المشهد الفلسطيني، فما يقال أيضا لتعزيز مقولة الزهار ضد فتح، ان مسؤول الارتباط مع دولة الكيان وعضو مركزية فتح حسين الشيخ، أعلن قبل أسابيع، وفي تصريح علني أنه سيتم ادخال آليات ثقيلة للمساعدة في اعادة الإعمار، وتحدث عن نوعية تلك الآليات، وقل في تصريحه أن حكومة اسرائيل وافقت على ذلك، ولكن لم يتم ادخال أي آلية ثقيلة مما وعد، ولذا تقوم وسائل اعلام محلية، وربما تسريبات عبرية، بأن حكومة الاحتلال تطلب "أرقام المعدات الثقيلة المراد ادخالها ليتم انهاء الاجراءات الخاصة، وفقا لما هو متفق عليه، لكن الارتباط الفلسطيني لم يرسل حتى تاريخه ردا على الطلب الاسرائيلي"..

هذه ليس اتهامات يمكن القفز عنها، فصمت فتح عنها، ومع الغضب الشعبي نتيجة قائمة "لم الشمل الداخلي"، مضافا لها أزمة غاز الطهي، وأحاديث عن "مافيا فساد" تغولت وسط صمت الجهات الرقابية جميعها، يفتح الباب لتصديق كل تلك الاتهامات ضد حركة فتح..

وإن لم تتكرم الحركة بالتوضيح واعلان الحقيقة فيما ذكر، يصبح واجبا الزاميا على القوى الوطنية في قطاع غزة، التي بدات أخيرا في التحرك السلحفائي لمواجهة الكارثة، أن تشكل لجنة مصغرة لمساءلة الزهار عن ما

لديه من معلومات حول اتهامه لفتح بأنها من يعيق وليس الاحتلال، وهذه تهمة تصل الى حد الخيانة الوطنية، لا يمكن لأحد أن يرتضيها لرائدة الكفاح الوطني الفلسطيني، كما تبحث اللجنة في حقيقة عدم ادخال المعدات الثقيلة الى قطاع غزة، بعد اعلان الشيخ موافقة دولة الكيان على ذلك، فما هو العائق أمام ارسالها..

هناك حالة من العبثية السياسية تنتشر، ومن يدفع الثمن هو شعب فلسطين وقضيته، فيما تنشغل قيادته في متابعات أخرى، ويبدو أن ما يقال في القطاع بأنها بدأت رحلتها لاعتبار قطاع غزة "إقليميا متمردا"..الشك يتمادى وسط سلوك وممارسات تسمح لكل شائعة أن تصبح في مصاف الحقيقة..وهذا ما يجب المسارعة في توضيحه وقبل فوت الآوان!

ملاحظة: حسنا فعل وزير خارجية بأن يعلن موقفا رافضا للمشروع الفرنسي..المهم أن يحدد لنا وللشعب ماذا سيكون مصير المشروع الفلسطيني والوقت يذهب بأسرع من القمر كوزموس!

تنويه خاص: هل حقا ليس لنا علاقة بانتخابات دولة الكيان كما قال الرئيس عباس..سؤال يستحق المناقشة في مقال خاص لو كانت للحياة رغبة في اللقاء!

الأردن تكشف "خدعة" بيان القيادة الفلسطينية!

كتب حسن عصفور/ "قرأت الخبر في الصحف مثلكم، ولم يتصل بنا أحد بهذا الشان"، هكذا أعلنت سفيرة الأردن ردا على سؤال بأن الطرف الفلسطيني سيتقدم بمشروعه الى مجلس الأمن يوم الاربعاء، وقالت السفيرة دينا قعوار، " أن الفلسطينيين لم يطلبوا من الأردن تقديم مشروع قرار إلى مجلس الأمن".وتضيف، أنه لا بد من انتظار نتائج المشاورات مع كيري وزير خارجة أمريكا..

وهذا ما سيبدأ اليوم مع صائب عريقات ومسؤولين عرب آخرين، بعد أن التقى كيري يوم أمس الاثنين مع رئيس حكومة الكيان الاسرائيلي.

تصريح سفيرة الأردن، جاء وكأنه صفعة مباشرة على الادعاء الذي حاول بيان "القيادة الفلسطينية" تمريره لخداع الشعب الفلسطيني، الذي أشبع وعودا للثأر الفوري والانتقام الاسرع لدماء الشهيد زياد ابو عين، فمرروا ما اعتقدوا أنه سيكون "رشوة سياسية" لاسكات من كان ينتظر فعلا حقيقيا، وبدلا من ذلك لجأ البيان الى "فهلوة خاصة" قامت السفيرة الأردنية بقلبها على رؤوسهم..

ما يمكن أن يثير ويستفز، ان تصريح السفيرة الأردنية لم يجد أي من أعضاء تلك القيادة، او كبير الرحالة المسافر الدائم نحو لقاء كيري، لتوضيح ما ذكرته قعوار، التصريح الذي يعلن بلغة قاطعة أن القيادة الفلسطينية، كذبت على شعبها، وأيضا تكذب على العرب، وقبل كل هؤلاء على الاردن، الدولة العربية المناط بها تقديم المشروع باسم المجموعة العربية..

التصريح الأردني العلني، يكشف بلا أدنى مواربة أن هناك طرف فلسطيني مسؤول عن ملف التحرك في الأمم المتحدة، والمفترض هنا انه الرئاسة الفلسطينية، تفتح قنوات اتصال مع الادارة الأميركية دون تنسيق مع الطرف العربي عامة، وسفيرة الأردن خاصة، والا ما كان أصدرت السفيرة قعوار مثل هذا البيان، والذي وجه صفعة سياسية مباشرة للرئاسة صاحبة الملف..

لو أن التحرك الرسمي الفلسطيني واضح، ولا يلجأ لطرق التفافية على "الموقف العربي" ويذهب الى الإدارة الأميركية دون أي حد من التنسيق حول المستجدات، أو أن تطلع الرئاسة الفلسطينية الأشقاء سواء عبر الأمانة العامة للجامعة العربية، او من خلال اتصال مباشر مع الجهة الموكل لها تقديم المشروع باسم العرب، وهي هنا الأردن، لما حدث الذي حدث من اهانة سياسية غير مسبوقة، بتكذيب علني لبيان مفترض أنه معبر عن قيادة شعب فلسطين..

قد يقول قائل من الأدعياء، ان الرئاسة لا يجب أن تطلع أي طرف على تحركاتها السياسية أو اتصالاتها، وهذا صحيح لو كانت المسألة تتعلق بقضية لا يوجد بها عمل مشترك، ولكن يعلم الرئيس عباس وفريقه الخاص، أن المشروع الفلسطيني يجب أن يمر عبر البوابة العربية أولا، وبالتحديد الباب الأردني، وهذه قضية اجرائية الزامية لأنها الممثل العربي الوحيد في مجلس الأمن، التي كلفت رسميا من الاجتماع الوزاري الأخير في القاهرة بذلك..

ليس المطلوب أن يكون التنسيق عال العال مع العرب، وربما يظن البعض من فريق الرئاسة أن الاتصال بالادارة الأميركية "بيكفي وبيوفي"، فهم ولا غيرهم "الأسياد"، ولا خطوة دون تنسيق أو بالأدق دون موافقة تلك الادارة"..وليكن للفريق ما يراه، رغم كارثيته السياسية على القضية الوطنية، ولكن من ناحية الشكل لم يكن مجديا تجاهل العرب والاردن في مثل هذه المسألة الإجرائية على أقل تقدير..

لعل الصفعة الاردنية تحدث أثرا، وتعيد تصويب بعض التحركات نحو واقع الحال، وأن الرضا الأميركي لا يكفي في قضية كما هي التي يعرضها الطرف الفلسطيني..

ولكن ماذا سيكون مشروع القرار أصلا، وهل لا زال البعض يتاجر بأنه مشروع لانهاء الاحتلال، أم أن ما يقال من تصريحات تتسلل هنا وهناك، حول تغييرات جوهرية لارضاء واشنطن وعدم غضبها، والكل يعرف ماذا يعني غضبها عن الذين يرتعشون من "رمش العين" الأميركي، الكلام بدأ يشير أن الهدف "مفاوضات طويلة" من أجل البحث عن صيغة ما لانهاء الاحتلال..

نكرر السؤال الذي عرض مرارا: هل من يملك الشجاعة الوطنية ويعلن لشعبه ما هو المشروع الفلسطيني، وما هو الممكن المقبول بالحد الأدنى..أم أن المشروع تحول الى صيغة سائبة يمكنها أن تستوعب كل ممكن سياسي الا "إنهاء الاحتلال"..

وليتهم أيضا يصارحوا من يدفع الثمن المباشر لاحتلال طال أمده، ماذا سيكون الرد الفعلي وليس المخادع، لو لم يكن هناك قبول للمشروع الأميركي حول المنتج التفاوضي الجديد..هل يجرؤ أحدهم ويعلن ذلك، بجدول زمني محدد، كما أعلن شخص منهم قبل أيام بأن القيادة ستحدد مواعيد للتحرك..وكالعادة الكذب كان سيد الموقف..فلا مواعيد ولا أعمال..واستمر الحال كما كان!

الصفعة الأردنية يا سادة ليست عابرة، بل هي رسالة إنذار قد يكون لها ما لها لو لم تحسن الرئاسة ادارة الملف باحترام "الشركاء العرب"..رب صفعة تحيي بعضا مما يتجاهله البعض استخفافا بكل من هو "غير أميركي".

ملاحظة: الأسد في تصريحاته حول حماس كشف عورتها الإخوانية..الغريب أن تأتي تصريحات بشار بعد زيارة حماس لطهران في محاولة دق "باب الحبيب من تاني"..فهل اغلقه الأسد أم حدد لحماس مسيرتها نحو سوريا!

تنويه خاص: لماذا صمت بعض اعضاء قيادة فتح الذي دقوا صدورهم بأن التنسيق الأمني انتهى وأصبح خلفنا على تصريحات الهباش..شكل الشباب مش قد الكلام..يا زمن المصالح!

الشهيد والعجوز ..و"جدول أعمال القيادة مفتوح"!

كتب حسن عصفور/ مشهد يعيد للذاكرة الإنسانية ملحمة تاريخية لكفاح شعب قرر أن طريق المقاومة، بكل ما يمكن اعتباره شكلا وفعلا، سبيلا للخلاص من عدو مغتصب غاز لأرضه منذ الحجر الاستعماري الأول عندما قدم بعض "غزاة" من خارج البلاد ليرموا حجرهم الاستيطاني في قرية الشجرة التابعة لمدينة صفد الجليلية شمال فلسطين عام 1882.. مشهد لن يقف عند لحظة تسجيل استشهاد زياد، بل أنه سيعيد رؤية تلك الملحمة الاسطورية

لشعب لا يعرف المستحيل، ولن يقهر مهما كانت أحوال العامة والخاصة، قادة وحكام..

مشهد الاغتيال لقائد فلسطيني، ربما هو الأول من يسجل للعالم قرار التحدي حتى الشهادة عبر وسائل اعلام، صورة لم تكن لتنتظر تحقيقا أو شهادة من طبيب أو قول جندي محتل أنه مات كدرا..مشهد اغتيال لقائد تفتح كل مشاهد الإغتيال وبعضها كان خارج التصوير والتسجيل، ومنها ما كان لها ذلك، وهل يمكن لزياد الراحل رافعا جبينه وشامخا الى حد الجنون، أن يتناسى الطفل محمد الدرة والذي تم اغتياله من ذات الغزاة في شهر سبتمبر مع بداية الهجمة العدوانية في شهر سبتمبر من العام 2000 لتصفية الخالد ياسر عرفات، وكذا الطفل الرمز فارس عودة، والذي ستبقى صورته بحجر يتحدى معجزة المنتج العسكري لدولة الكيان، دبابة الميركافاه، وقف عملاقا فاق بكبرياء الفلسطيني كل جبروت الغطرسة والهمجية، ذهب شهيدا في نوفمبر من ذات العام، واحتفظ بصورة مشهد لن تزول من الذاكرة الإنسانية مهما حدث..

وقبلها فتحت صور أطفال فلسطين في مواجهة الغزوة الاستعمارية عام 1987 يتحدون دون رهبة سياسة "تكسير العظام" التي افتتحها جيش العدو ولا زالت حاضرة في الذاكرة دليلا حيا لمن يريد أن يعرف فلسطين الشعب والكيان المحتل..

مشاهد انتهت أيضا بفتح تحقيق، بعضها كالطفل محمد الدرة خرج جيش الاحتلال بقرار "براءة القاتل" واتهام بأن ما حدث كان "فيلما سينمائيا"، فيما رحل فارس عودة شهيدا دون تحقيق، ويبدو أنك رحلت والتحقيق الذي ينتظره بعض من أبناء جلدتنا سينتهي باعتذار ايها الشهيد وبعض أيام حداد يتقبلون بها العزاء..وبعبارة في اليوم الثالث "‘عظم الله أجركم" و"التحقيق لا زال مستمرا"..فيما سيقول من لا يرفع الراية البيضاء ويعلم قاتلك أنه لن يترك دمك وكل شهداء الوطن لينتظر التحقيق، ويرددون "ياشهيد ارتاح ارتاح شعبك يواصل الكفاح"..

مشهد رحيل زياد ارتبط بلوحة قد لا تجد لها مثيلا في مناطق غير فلسطين، عندما اقتحم "عجوز فلسطيني" كان مشاركا مع الشهيد في مسيرة التحدي لزراعة الأرض، ذهب بكامل هندامه الذي يملك، بدلة وقميصا وربطة عنق رمادي المظهر، وكأنه يرسل رسالة توصيف للمشهد الذي يعيش شعب فلسطين، حاملا راية الوطن التي يعشقها ككل فلسطيني ابن بلد، اقتحم الجمع الاحتلالي المدجج باسلحته وخراطيش قنابل غازه، صارخا مهددا متوعدا..

العجوز الفلسطيني، الذي سجل لحظة افتخار وطني لم يقف ليتبروز في صورة المواجهة، ولم يجلس بعيدا يراقب المشهد، اقتحم رافعا الراية، لم يهتز لضربات جيش الطغاة، سارع بشموخ شجرة الزيتون، ورايته تعلو قامته النحيلة جدا، والأصلب عودا من كل من يعتقدون أنهم متحدثين عنه..رحلة تحد انتهت بعدوان همجي فاشي القت به أرضا وأطاحت بعقاله وتمسك بحطته الفلسطينية، كوفيته الرمز، واطلق عليه محتلا قنبلة غاز وهو يعانق تراب الوطن، فيما حمل رايته ليضرب من يتاح له أن يضرب من جنود الغزاة..ورفض بكل الكبرياء والعزة الوطنية أن يساعده أحد الجنود ليقف على قامتيه ليقف منتصبا بقوته وطاقته الكامنة..

مشهد العجوز الفلسطيني، الذي لم يذكر أحد اسمه ولا ترك اغتيال القائد المناضل العفوي وبلا ألقاب زياد ابو عين، فرصة لأحد أن يتذكر المشهد الخالد ليكون صورة لا تمحى من ذاكرة الإنسان في عالمنا قاطبة..عجوز فلسطيني بكامل هندامه رافعا راية الوطن منتصب القمة يمشي مقتحما جمع احتلالي وراية الوطن تظلل عنفوان صلابة الانسان ابن فلسطين,,حتما سيعاد المشهد ويمنح العجوز الرمز ما منح لصورة الطفل فارس عودة حضورا في الذاكرة الكفاحية العامة لشعب فلسطين وياسر عرفات..

وبين صورتي الشهيد والعجوز حضرت القيادة الفلسطينية، واعلن منهم ما أعلن بعضه كلاما لا يليق قوله، وبعضهم قال ما يبحث رفع العتب، ولكن في النهاية جاء "القرار التاريخي" للرد على جريمة أمام العالم صوتا وصورة وشهودا من كل جنسيات الكون، خبر احتل صدارة المشهد ليلة الاغتيال،

قررت القيادة الفلسطينية تأجيل اتخاذ موقف من الجريمة..وأبقت جدول أعمالها مفتوحا للبحث ووضعت كل الخيارات أمامها..

التأجيل لما لا أحد يعرف، الخيارات مفتوحة لماذا، لا قرار حتى معرفة شو..!

ذلك كان بعد اجتماع "القيادة الفلسطينية الطارئ"..وقالوا أنهم سيعودون للقاء ثانية ربما آخر ايام العزاء، ليؤكدوا أن دم الشهيد لن يذهب هدرا وستواصل دراسة كل الخيارات لو أعادت قوات الاحتلال ارتكاب جريمة جديدة..وسندرس كل الاحتمالات المفتوحة والخيارات المغلقة..سوف وسنعمل وسنبحث وسنقرر وسنذهب وسنكشف وسننام أيضا بعضا من الوقت لكي نعود الى الرحلة المجيدة في مسار "انتفاضة سوف وسوف وسوف" ..

نم قرير العين يا زياد فالقيادة قررت الحداد..!

ملاحظة: يوم أن تقرر ادارة امريكا تأديب قادة الاحتلال تفعل دون مقدمات..كيري استدعى بيبي على عجل ليراه ليس في واشنطن أو تل أبيب، بل روما سيذهب الطفل صاغرا ولكن ماذا ستكون نتيجة جلسة "التأديب" يا ترى..تخيلوا!

تنويه خاص: برلمانات العالم تقرر الاعتراف بفلسطين..بعض الحكومات تتجاهل..ويقولون أن الغرب حر وحر وحر..بلا خيبة!

المراوغة على الشعب ليست "ذكاءا"..يا "قيادة"!

كتب حسن عصفور/ تجاوزا تنظيميا يمكن استخدام تعبير "القيادة الفلسطينية" كصاحب القرار السياسي في المشهد الفلسطيني الراهن، إذ لم يعد هناك إطار حقيقي واضح التركيب أو محدد التمثيل، كما أنها لا تلتقي بشكل دوري

ومنتظم، وقبل كل ذلك لا يتم الإلتزام باغلبية قراراتها، ويتم القفز عنها اذا لم تكن ضمن السياق المطلوب لمؤسسة الرئاسة..

هذا لا يمس اطلاقا الجانب التمثيلي لمنظمة التحرير وشرعية الرئيس، رغم محاولات حركة حماس دوما بالصاق تعبير الرئيس المنتيهة ولايته عندما يشتد الخلاف بينهما، لتذكيره بالحال..لكن تلك مسألة تنطبق على كل مؤسسات منتخبة ومنها المجلس التشريعي..وأيضا مؤسسات منظمة التحرير..

ولأن المطلوب اليوم قبل الغد، ليس بحثا في زمن الشرعيات، بل في قرارها وموقفها السياسي في مرحلة "الخطر السياسي الكبير"، الذي يدق جدران الوطن الفلسطيني من كل حدب وصوب، لذا كان الاعتقاد نطريا أن "القيادة الفلسطينية"، ويمكن اختصارها لاحقا بتعبير "الرئاسة الفلسطينية" تأكيدا لواقع، بأنها "حسمت" أمرها وقررت الاتكال على الله وشعبها أن تقطع رحلة الشك السياسي الطويل، والتي استمرت ما يقارب العشر سنوات، باليقين الوطني المنتظر، بعد أن دخلت رحلة الحرج ذروتها باغتيال القيادي زياد ابو عين أمام العالم أجمع من قوة فاشية احتلالية..

رد فعل أولية تفاعلت بتصريحات وتعبيرات اعتقد الجميع أنها لن تذهب مع اطلالة فجر جديد، وخاب الظن لتذهب ريحها كما ريح كل كلام "تهديدي" وصراخ بأعلى النبرات كما هي العادة السياسية السائدة، ولأن الكلام والتصريحات تنوعت من أطراف متباينة داخل قيادة فتح، بل أن الرئيس عباس بشخصه هدد بلغة بدت وكأن التهديد أوشك أن يصبح قرارا، ولعل ما عزز تلك القناعة أن مشهد الإغتيال للمناضل والقيادي زياد، اثر في الرئيس وقيادة فتح، اضعاف ما تركته حرب الكيان ضد القطاع، خاصة في يومها الأول، الذي تجاهلها الرئيس واعلامه وقيادته بطريقة أثارت الاستفزاز الوطني..لذا كان الظن الآثم أن التهديد الآن لن يذهب هدرا..

ولكن بدأت تتسلل حركة التقليد المعروف، بأن لا مفاجآت ابدا يمكنها أن تحدث، فمع مضي الساعات على الجريمة التي لن تمحى من الذاكرة الوطنية، ومع اتصالات وزير الخارجية الأميركية، انتقلت حركة الوعيد والتهديد، و"إنتفاضة سوف" اللغوية، الى فعل "الحكمة" و"التريث" و"العقلانية" ودراسة كل "الخيارات المفتوحة" كما قالها الرئيس عباس، وكأن الشعب الفلسطيني بملايينه العشرة ونيف يحتاج بعد كل ما حدث لدراسة كل "الخيارات المفتوحة"..

بل أن "القيادة – الرئاسة" تتجاهل بشكل مثير للغريزة الوطنية، انها هي من حدد الرؤية والآلية والطريقة والأساليب التي ستقوم بها، قبل عامين من جريمة اغتيال القيادي زياد، ولا يترك المتحدثون مجالا لأحد دون أن يشبعوه "لطما تهديديا" بالخطوات التي ستكون، ويقومون بتعدداها وبشكل ممل جدا، ويمكن لأي مدرس أن يسأل تلاميذه عنها، وسيجد الجواب كاملا..فما هو الجديد إذا في تلك "الخيارات المفتوحة"..لو كانت فعلا "خياراتكم مفتوحة وليست مغلقة بفعفل فاعل يعيش وراء البحار"..

ولأن الصراحة السياسية بين "القيادة – الرئاسة" وشعبها لم تعد هي "سيدة الموقف"، فالإعتقاد أن لا يكون هناك أي خيار وطني فلسطيني، بل لن يكون هناك أي "قرار فلسطيني مستقل"، دون تنسيق واتفاق مسبق مع أمريكا أولا، وغيرها ثانيا، و"غيرها" تشمل عربا وعجما، لذا من ينتظر ردا شاملا على الجريمة في لقاء القيادة العامة ليشرب مسكنا سياسيا من النوع المنتشر جدا، كي لا يصاب بـ"جلطة وعي دماغية" أو "زهايمر وطني"..لا قرارات ولا يحزنون..

فهل من قفز عن اتخاذ قرار مصيري بعد الحرب التدميرية ضد قطاع غزة، بكل ما أنتجته من جرائم حرب ودمار وتدمير ولم يتخذ قرارا مصيرا واحدا، ليعاقب المجرم، يمكنه أن يكون أكثر قدرة على ذلك في اغتيال قيادي مهما كانت منزلته..المسائل ليست بدمعة تسيل أمام كاميرات التلفزيون من هذا المسؤول او ذاك..

ولأن المعرفة العامة لحقيقة الواقع القيادي - الرئاسي في "بقايا الوطن"، فلا ضرورة لاستمرار رحلة "الخداع" بما يسمى "الخيارات المفتوحة"..وليخرج الرئيس محمود عباس، وليخاطب شعبه بلا أدنى ضبابية أو حيرة أو ارتباك ويعلن بلا تلعثم، وبذات طريقته الحادة جدا في مهاجمة "خصومه السياسيين من ابناء جلدته" أو بذات اللغة الصريحة جدا حول حماس والاخوان، ويعلن أنه لا خيارات ولا مفتوحات ولا يحزنون ..لا نملك "قرارا مستقلا" منذ اليوم للتقرير..نحتاج مساعدة صديق أي صديق لا يهم!

ليعلن أن القرار سيكون ما يتفق عليه مع كيري وليس ما يقرره الجالسون في المقاطعة..لعل الصراحة والشفافية بروح المسؤولية تغفر للرئاسة، عفوا القيادة، ما تقدم من وعود لا صلة لها بالتنفيذ..

هل هذا صعب..ربما ولكنه أكثر قبولا من مراوغة بلا حدود!

ملاحظة: نصيحة القيادي اللبناني البارز جدا كمال جنبلاط بزراعة الحشيش لتوفير فرص عمل لشباب لبنان..طيب في فلسطين شو لازم يزرعوا على هيك حسبة يا "بيك"!

تنويه خاص: متى تدرك حماس أن رسائلها الصغيرة للغرب لن تأتي بثمار مفيدة..فلن يصدقكم أحد بأن داعش قادمة لو لم يفكوا عنكم..تفجير مركز فرنسي لعبة سمجة..شوفوا غيرها!

المعركة مستمرة حتى اسقاط "المشروع المشؤوم" و"أهله"!

كتب حسن عصفور/ لعل الرئيس محمود عباس أدرك أكثر من كل معارضي ورافضي النص "غير الوطني" الذي قدم لمجلس الأمن تحت مسمى مشروع "انهاء الاحتلال" ووضع جدول زمني له، الكارثة التي وضعت بها فلسطين

أولا، ومكانة الرئاسة الفلسطينية ثانيا، والقضية الوطنية بعلاقاتها الداخلية ثالثا، ولذا يعمل جاهدا لسحب تلك الصيغة العار، التي تشكل خروجا عن النص الوطني المتعارف عليه، وأن صياغتها وتعابيرها لا تستقيم مع أي صياغة فلسطينية سابقة، لأي مشروع تقدمت به فلسطين سابقا خلال مراحل زمنية طويلة..

ولعل الرئيس عباس، أحوج ما يكون بالعودة الى الاطار القائد لمنظمة التحرير، والقوى الوطنية من خارجها – حماس والجهاد - لوضع حد للكارثة، وقبل أن يتوغل البعض في توريط الرئاسة أكثر مما تورطت في مشروع لا يحمل من فلسطين وقضيتها سوى المسمى، فالاطار القائد والتشاور العام، يشكل سياجا وطنيا ورؤية جمعية لحماية المشروع الوطني، خاصة بعد أن اكتشف يقينا أن ذلك النص لا يمكن له أن يكون مقبولا من اي طرف فلسطيني، ولا يستطيع أي كان تسويقه للشعب الفلسطيني، مهما تفنن البعض في اختراع الخدع والشعوذة السياسية، فشعب فلسطين لا"تسحره" الخدع السينمائية..

العودة الى الاطار القيادي الجمعي الفلسطيني، لمراجعة النص المقدم واعادة صياغته بلغة فلسطينية ومصطلحات وتعابير "غير مستوردة" من أوراق اميركية، يعلمها جيدا كل من شارك يوما بالتفاوض مع الأميركان أو قرأ نصا قادما منهم وحليفتهم دولة الكيان، والمساءلة الوطنية تفرض "تشكيل لجنة خاصة" لمراجعة النص ومقارنته بالمشروع الأساس الذي تم الاتفاق عليه في الإطر الوطنية، ومعرفة اسباب التغيير ومن المسؤول عنها ولماذا حدث الذي حدث من تزوير وطني!..

الرئيس عباس مطالب، اليوم قبل الغد، بمخاطبة شعبه وشرح لهم حقيقة ما حدث، وأنه لن يترك المتورطين في تلك "المؤامرة" على الشرعية الوطنية أن تمر مرور الكرام، وأن لا أحد فوق المساءلة مهما تمترس خلف "جدران غير فلسطينية"، بل أن التحقيق يجب ان يبحث الآثار الجانبية التي نجمت عن تغيير النص الأصلي، والذي ألحق ضررا بعلاقة فلسطين مع دول أوروبية،

وخاصة فرنسا وبريطانيا التي صدمت من نص لم يكن هو النص الذي تم التشاور عليه خلال زيارة وزير خارجية فلسطين رياض المالكي الى باريس..

وحتما بات مطلوبا وقبل أي مسألة أخرى، ان يعلن الرئيس عباس، هو وليس غيره من المتورطين بتغيير النص الأصلي، عن ما "التعديلات - الثغرات الثمانية" التي اكتشفها وطالت المشروع مما أفقده وطنيته، وادخل الساحة الفلسطينية في أزمة سياسية كبرى، لا تقتصر على حدود الاختلاف الفلسطيني الفلسطيني، وكأنها تحتاج لأزمة مضافة فوق ما هي عليه من أزمات..

سحب المشروع واعادة صياغته فلسطينيا وشطب كل ما الحق به أميركيا، سيعيد الهدوء الى الداخل الفلسطيني، لكن الآثار الضارة نتيجة لما حدث ستكون مع الأشقاء العرب والأصدقاء في اوروبا والعالم، وتلك تحتاج جهد سياسي مبدع وسريع..

وهنا نتساءل: كيف يمكن أن يحدث ما حدث، هل يعقل أن يخرج كائن من كان للحديث عن "ثغرات" في مشروع لم يمض على تقديمه سوى أيام معدودة، وكيف لهؤلاء أن يكونوا أمناء لاحقا على أي نص فلسطينياً أو مسألة فلسطينية، كيف يمكن لساذج أن يصدق تلك المهزلة، وهل لو تم تمرير التصويت سريعا، وعدم فرملته اميركيا استجابة لطلب من قبل طرف اسرائيلي لحسابات انتخابية، ونجح التوصيت ليصبح المشروع قرارا لمجلس الأمن، هل ينفع بعدها الحديث عن "ثغرات" و"تعديلات"، وهل ساعتها ينفع الندم يا هؤلاء..

لو كانت القضية خطأ صياغي، او جهل لغوي لربما تم استدراك الحال، أما ان يقول القائمون من "خلية النص" أن هناك 8 "ثغرات"، وكأنهم يتحدثون عن عبارة سقطت سهوا، وليس كارثة وطنية كان لها ان تنهي الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه ومقدساته، ما كان يا سادة ليس خطأ

املائيا في كتابة رسالة لصديق، بل كان خطيئة وطنية تستوجب محاسبة كل المتورطين بها، ووضعهم تحت "الحراسة الوطنية" الى حين انتهاء التحقيق ..

كيف يمكن اعتبار نص التنازل عن القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين "ثغرة"، وكيف يمكن الحديث عن الاستيطان بما نصت عليه "ثغرة" وهل تجاهل قرار 19/ 67 الخاص بدولة فلسطين والعمل على شطبه في أكثر من فقرة "ثغرة"، وهل الزج بقطاع غزة في قرار لحل نهائي "ثغرة"، ومن يصدق ان وضع قرار 181 بالشكل الوارد "ثغرة"، وهل اعتبار الحديث عن اسقاط كل المطالب اللاحقة "ثغرة"، وهونص لم يقبل يوما أن يكون بندا في التفاوض، رغم أن انديك وروس فعلا المستحيل لوضعه في كمب ديفيد..واي "ثغرة" تلك التي تعاملت مع قضية اللاجئين بما تعامل معه النص المشؤوم..

وهل بعد كل ذلك يمكن لصاحب الثغرات أن يكون أمينا على أي نص لوثيقة باسم فلسطين..

هل من أجل تمرير كل تلك "الثغرات" تم تجاهل الاطر القيادية الفلسطينية، والاكتفاء بالتشاور مع الادارة الأميركية والتلاعب بنص وصل الى تغييره كليا كي لا يغضب "ألاسياد" ويستجيب لمصالحهم على حساب قضية وطن!..

الحقيقة ومعرفتها والحساب عليها لن تنتهي بالتصريح التلفزيوني بانه سيتم التعديل لتجاوز "الثغرات"..هكذا بكل بساطة وكأن قضية فلسطين محلا لبيع الهواتف يمكن تغيير الهاتف لو اكتشف أنه "مزور"..

ايها المزورون..الحساب لن يتوقف عند هذه الحدود فسقوط "المشروع المشؤوم" يستوجب سقوط من صاغه بصيغة غير وطنية!

ملاحظة: الغاء وصول لجنة استلام المعابر الى غزة، هل هي رسالة قطيعة مضافة مع القطاع..الحيرة باتت بلا حدود في تصرفات من خارج الحدود المقبولة وطنيا وشعبيا..

تنويه خاص: كأن خالد مشعل يستعد لنقل الاقامة من بلد الى بلد..تصريحه عن الاستضافة التركية "حنجلة سياسية"..وكأن قطر لم تعد مضيافة..سبحانه في مكانه..وصدق الرئيس بشار الاسد فيما قاله يا "مشعل"!

"المؤامرة الحقيقة" و"مسرحية الهزل"!

كتب حسن عصفور/ لا يمكن اعتبار قيام تلفزيون فلسطين الرسمي بمنح وقتا من وقته المفروض، أنه أثمن من ثمين في زمن "المواجهة الكبرى" مع دولة الكيان، احتلالا وسياسية، وفي وقت لا زال الوضع الداخلي يشق طريقه بحثا عن "نور" عله يصل الى ميناء الصواب بعد زمن الضلال السياسي العام، لبرنامج يفتح ما فتح كان مصادفة..

لا يمكن أن يمنح مذيع، مهما كنت قدرته الخاصة جدا، ليفرض على جدول أعمال الشعب الفلسطيني، والقيادة والرئيس نقاشا يدخل الساحة الفلسطينية بكاملها في أزمة مركبة من حديث خطير جدا، هو الأول من نوعه في حياتنا السياسية عبر الاعلام الرسمي، فبعد الترويج لطرد من يعارض الرئيس وفتح المجال لنتنياهو وزمرته الفاشية لاستغلال اقوال المذيع لتمرير مشروعه التهويدي، انتقل لتوريط الرئاسة والرئيس في حديث عن "مؤامرة داخلية عربية دولية"، دون أن يرمش له جفن، وكأنه حصل على "المعلومات الأمنية صورا وسيديهات وأقوالا موثقة"، لم يهتز وتحدث بثقة لا بعدها ثقة عن اسماء بعينها ودول بذاتها، بلا أدنى حساب فيما سيكون، باعتباره حصل على الحصانة والمعلومة قبل الخروج ليستعرض ما سيكون وحدة من أخطر أزمات المشهد الفلسطيني..

ولأن باب "المؤامرة" والحديث عنها بات حديثا مجازا من قبل الرئيس والرئاسة والأجهزة الأمنية، فالأولى أن يتم كشف "المؤامرة الحقيقة" عن تلك

"المؤامرة الهزلية" في مسرحية رديئة الاخراج، وليكن الكلام مباشرا، و"عالمكشوف" ايضا، بلا أي رتوش أو "فواصل اعلانية"..

بداية اختيار توقيت فتح معركة داخلية ومع دول عربية، يمكن اعتباره ترويجا وتمريرا لـ "المؤامرة السياسية" الأكبر التي تتعرض لها القضية الوطنية الفلسطينية، منذ النكبة الكبرى الأولى عام 1948، بل قد تتجاوز في خطورتها ما كان، وعنوانه "قانون القومية اليهودي"، وهو الذي يتلخص في عبارة واحدة، الغاء فلسطين وانتاج اسرائيل،، بلا أي شرح تفصيلي، وكان صمت الرئاسة الفلسطينية عن التصدي للنكبة الثانية مثيرا للإستغراب والتساؤل السياسي..

أن يكتفي رئيس دولة فلسطين بالاشارة الى القانون الأخطر على فلسطين الوطن الهوية والقضية، في خطاب طويل بعبارة أنه لن يقبل القانون، ويزيد إن ارادوا ذلك ليذهبوا الى الأمم المتحدة ويحصلوا على يهودية دولتهم..

هل يمكن اعتبار ذلك ردا سياسيا وطنيا على المشروع الأخطر منذ النكبة الأولى، في حين تصدى للمشروع ومخاطره وللمفاجأة رئيسي دولة الكيان الحالي والسابق، واعتبراه كارثة ستحل عليهم، فيما نصح رئيس فلسطين حكومة الكيان أن تذهب الى الأمم المتحدة، في خطابه قبل ايام أمام مجلس وزراء العرب في القاهرة، وهو ما تم الأخذ به فعلا وسارعت دولة بريطانيا لذلك باستخدامها ما ورد في قرار 181 لتقسيم فلسطين بوصف الدولتين، عربية ويهودية، والذي كان في حينه وصفا تمييزا وليس توصيفا فكريا وسياسيا..

بدلا من أن يستخدم رئيس دولة فلسطين الأسلحة التي يملك، وهي وحدها وبلا أدنى دعم خارجي أو اقليمي تكفي لتهز أركان دولة الاحتلال، فقط يستخدم الحق السياسي – القانوني ضمن الاتفاقات، وبلا أي معركة عسكرية كي لا يقال أنها "مؤامرة أيضا"، ليعلن الرئيس أن قانون "القومية" يلغي الاعتراف المتبادل، وكل الاتفاقات الموقعة سابقا، وأن فلسطين ستلاحق دولة الكيان

بوصفها دولة عنصرية غازية..ولديه من القوانين والاجراءات ما يكفي لوضعها الى الأبد في قفص العنصرية والمطاردة والملاحقة، بل ويحاصر الكيان قادة ومسؤولين أيما حصار..

لكن يبدو أن قيام بعض الشخصيات الوطنية لفتح معركة "قانون التهويد والقومية" أغضب بعض الأوساط المتنفذة، واستفزها الى درجة فقدانها الصواب السياسي، وذهبت لفتح ما يحرف الحقيقة السياسية كي لا يصبح النقاش الوطني لقضايا لا تريدها تلك الأوساط، فكانت المعركة الهزلية الساذجة جدا، والمشبوهة أيضا..

لم تقتصر المسرحية الهزلية -المؤامرة- على محاولة اشغال الرأي العام الفلسطيني بهوامش مختلقة، للهروب من مواجهة استحقاق "يهودية الدولة"، بل كان يراد أيضا أن يحرف مسار متابعة الانقلاب السياسي الكبير في الموقف الرسمي الفلسطيني، والانتقال من خوض معركة انهاء الاحتلال الى فتح مسار المفاوضات مجددا، والغاء المشروع الوطني الفلسطيني المتفق عليه في القيادة الفلسطينية، الى البحث عن مشروع أميركي جديد بعباءة اوربية ويخرج بصيغة قرار من مجلس الأمن، سيكون سوطا لجلد شعب فلسطين وقضيته..

فالمشروع الأميركي – الاوربي الجديد، يتحدث عن مفاضات جديدة لعامين على الأقل تحت اشراف دولي، يتفح الباب للوصول الى حل سياسي يستند الى العناصر التالية:

*قيام دولتين "واحدة فلسطينية وأخرى يهودية"- التسمية مشتقة من قرار التقسيم، وهو يتحدث عن الوصف وليس مضمون القرار وحدوده التقسيمية لفلسطين التاريخية..

*حل عادل لقضية اللاجئين، تعويضا وتوطينا..دون أي اشارة لقرار 194، والذي ينص على حق العودة، أو حتى المبادرة العربية التي تحدثت عن حل

متفق عليه..بل هو قرار سيفرض الغاء لحق اللاجئين الأصيل في العودة ويفرض الثانوني وهو التعويض..

*القدس عاصمة لدولتين، مع الأخذ بالاعتبار التغيرات الديمغرافية التي حدثت منذ العام 1967، ما يعني موافقة على كل النشاط الاستيطاني والتهويدي الذي حدث، باختصار مصادرة بعضا من روح القدس وفتح الباب لاقامة "مدينة داوود" على أرض القدس العربية، فيما يتحدث البعض عن نص يعتبرها مدينة مفتوحة بما يضمن حرية العبادة للجميع، وهو ينص يراد منه تسهيل دخول اليهود للحرم القدسي الشريف..

*تقوم الدولة الفلسطينية على اساس حدود 1967 مع تبادل متفق عليه، وقد يضاف له كلمة في المساحة، وشطب كلمة القيمة، تبادل غير متساو وغير منطقي، في ظل المساحات الاستيطانية المصادرة استيطانيا في الضفة الغربية، خاصة بعد ن اخرجوا القدس منها..

*مدة التفاوض عامين مع وضع آلية اشراف عليها دون رقابة او اي ضمان حقيقي لالزام دولة الكيان..

وسيلاحظ أن مشروع القرار المتداول للنقاش في اروقة الأمم المتحدة اسقط عمليا المشروع الفلسطينية لانهاء الاحتلال، والمفاوضات تجري الآن لتحسين بعض نقاط مشروع أمريكا – اوروبا وليس تعزيز مشروع فلسطين، فيما لا يوجد أي مؤشرات على الزام دولة الكيان بوقف الاستيطان والتهودي..

وافتراضا كل حسن النوايا في الكون، وان دولة الكيان وراعيها الرسمي امريكا ستوافقان على البدء التفاوضي لمدة عامين، الا يتذكر البعض أن دولة الكيان ستكون "دولة عرجاء" على الأقل لمدة 6 اشهر مقبلة، ولو قبلت حكومة الكيان القادمة بعد الانتخابات القرار الباحثين عنه، لن تبدأ مفاوضاتهم ربما بعد نصف عام وأكثر، ما يعني أن الفترة عمليا ستصبح 3 سنوات..

ولكن كل ذلك لا يوجد به ما يمكن اعتباره الزاما سياسيا.. بل لم يتحدث مشروع القرار عن أي عقوبة لو رفضت دولة الكيان القرار اصلا، وماذا سيكون الرد بعد اضاعة القوة الفلسطينية الفعلية وزمنها المشروع، وما قد ينتج عن قبول الرئيس عباس خلافا وطنيا حادا لن يجد فصيلا وطنيا يوافق عليه سوى حركة فتح، وربما بعض من فصائل معينة..لكن القوى الرئيسية الأخرى، من حماس وجهاد وشعبية وديمقراطية وحزب لن تقبل مطلقا، وهو ما يعني انقساما سياسيا أخطر مما هو الآن..

المؤامرة هي هذه وليست غيرها، فمن يريد مواجهة التآمر ليبدأ من اسقاط هذه العناوين ومن يذهب لغيرها يصبح هو المتآمر الحقيقي على فلسطين القضية والوطن والشعب..

بالمناسبة لم نتحدث عن نسيان كل الوعود التي اطلقت منذ عام 2012 يوم انتصار فلسطين في الأمم المتحدة، من توقيع لانضمام لمؤسسات دولية هي حق فلسطيني ومحكمة الجنايات الدولية بعد أن وقعت الفصائل واسقطت ذريعة حاول البعض استخدامها..

سؤال هل يمكن ان يتطوع البعض ويخبر الشعب الفلسطيني ما هي المكاسب - المنجزات التي حققتها القيادة الفلسطينية منذ 29 نوفمبر 2014 حتى الآن..الخسائر نعرفها جيدا جدا!

المؤامرة التي يجب التوحد لاسقاطها واضحة جدا لمن يريد فعلا مواجهة المؤامرة..أما البحث عن مسرحيات رديئة الاعداد وفتح معارك وهمية دينكوشيتية فهي ليس سوى وجه آخر للمؤامرة الفعلية على فلسطين وطنا وشعبا وقضية!

ملاحظة: 1800 قضية فساد في وزارة علم عنها الوزير بالصدفة.. يبدو ان الوزير السابق أو الأسبق للوزارة التي بات اسمها معلوم، سيذهب الى جنهم لو كان الحق هو الحكم، دون تدخل من جهات فوق القانون..سنرى!

تنويه خاص: داعش هي حماس وحماس هي داعش..مقولة للناطق الرسمي باسم فتح..هل استمرار التواصل بين فتح و"داعش الجديدة" سيكون مقبولا بعد اليوم يا قيادة فتح..يبدو أننا دخلنا عصر الهجص السياسي..ومجددا "كاسك يا وطن"!

الى البرلماني العتيق "ابو شاكر النتشة"!

كتب حسن عصفور/ ربما كان خبر تعيين النائب في المجلس التشريعي والوزير في "زمن عرفات" رفيق شاكر النتشة رئيسا لهيئة مكافحة الفساد في عهد الرئيس محمود عباس، مثيرا للإرتياح عند البعض، وأنا شخصيا منهم، وغير ذلك عند البعض الآخر..

ارتياحي جاء من مزاملتي الطويلة للسيد أبوشاكر، قبل اعلان أول انجاز كياني تاريخي لشعب فلسطين عام 1994، باسم السلطة الوطنية وبعده، من خلال عضوية المجلس الشتريعي الأول في تاريخ فلسطين لشعب فلسطين، عام 1996، وايضا زمالة في مجلس الوزراء لسنوات طويلة، ولذا كان القرار بتسميته مؤشرا أوليا أن هناك ما قد يطمئن الفلسطيني في محاربة أخطر آفة سياسية - إجتماعية لأي نظام مهما كان الاسم والطبيعة..

ورغم معارضة "أبو شاكر" لاتفاق أوسلو منذ البداية، لاعتبارات يمكنه أن يعيد شرحها هو للشعب الفلسطيني، الإ أنه لم يرفض ابدا أن يكون جزءا من الجهاز التنفيذي الناتج عن الاتفاق، وللبعض رأي في ذلك، يراه أنه بحث عن "منفعة خاصة"، فيما أراه تجاوبا موضوعيا مع حقيقة سياسية، أن تعارض الموقف دون أن تخرج من النظام - الكيان، فتلك إمكانية سياسية يمكن قبولها ما لم تصبح المعارضة "عداءا"..

خلال عضوية المجلس التشريعي وقبل أن يكون وزيرا، كان ابو شاكر النتشة أحد أبرز المقاتلين عن "سيادة القانون"، واختار لذلك ان يكون عضوا في "اللجنة القانونية"، والتي ساهمت مع غيرها في صياغة مسودة القانون الأساسي للسلطة الوطنية، وكان بمثابة "دستور فلسطين المؤقت"، وشكل اقراره خطوة تاريخية لترسيخ النظام الفلسطيني، واعتقد البعض أن تعديلاته في العام 2003 والتي جاءت تحت ضغط الحصار السياسي والعسكري للزعيم الخالد، لفرض تغييرات جوهرية تستقبل مرحلة ما بعد عرفات، وفقا لتوجيه الرئيس الأميركي بوش الابن في 24 حزيران يونيو 2002، تغييرات لم تمس جوهر الوطنية التي سادت القانون - الدستور..

ولكن المفاجأة الكبرى، والتي لم يكن لأي كان تخيلها، أن يقول النائب العتيق والوزير لسنوات طويلة مع الزعيم ابو عمار، ما قاله يوم أمس الثلاثاء بتاريخ 23 ديسمبر 2014، في مؤتمر صحفي عقده للكشف عن الإنجاز بتسلم أحد المتورطين في قضية فساد بملايين الدولارات، وكان للحدث أن يبقى بشرى لشعب فلسطين، الا أن القنبلة، التي يبدو أنها لن تمر مرورا عابرا، والتي فجرها ابو شاكر النتشة غطت على الخبر المفرح..

السيد رئيس هيئة مكافحة الفساد، أعلن وبدون اي ارتعاشة، ان الاجراءات ستبدأ في محاكمة "النائب محمد دحلان، وهذا حق أصيل للهيئة ما دام لديها "وثائق توجب التحقيق والمحاكمة"، فتلك ليست القضية، لكن كيف يمكن لرجل قانوني، ونائب بل ومشارك في صياغة "القانون الأساسي - الدستور المؤقت" أن يقول بأن المحاكمة ستبدأ بعد أن تم اسقاط الحصانة البرلمانية عنه بمرسوم رئاسي..

ربما للوهلة الأولى من قرأ أو سمع هذه الجملة اعتقد أنها "زلة لسان" سيتم حذفها لاحقا فيما سينشر رسميا، وتصويبها الى عبارة "حين يتم سحب الحصانة عنه من خلال الوسائل القانونية"، ذلك ما كان يجب أن يكون من رئيس هيئة مكافحة الفساد، كونه قبل أي شخص آخر يعلم، النص الدستوري القاطع في مسألة الحصانة البرلمانية، ويوم صياغتها وليتذكر هو قبل

الآخرين، لماذا تم صياغتها بأن سحب الحصانة من النائب أي نائب لن تكون الا عبر تحقيق عبر لجنة برلمانية خاصة، ثم يعرض تقريرها على جلسة عامة للمجلس التشريعي، فإن وافق ثلثي أعضاء المجلس بكامل العدد، تسحب الحصانة عنه..

والنص هنا تم وضعه بهذا الشكل لمنع تغول السلطة التنفيذية، وحينها قال ابوشاكر شخصيا لمنع رئيس السلطة آنذاك ياسر عرفات على التطاول على نواب المجلس ودور المجلس، واعتبر النص، كما كل اعضاء المجلس انتصارا للقانون والبرلمان، الذي يجب أن يحافظ على مسافة بينه والسلطة التنفيذية..فهل ما جاء على لسان ابو شاكر حق أم أنه خطأ يستوجب التصحيح السريع والفوري، حماية للقانون والنظام، ولقطع الطريق على "تغول السلطة التنفيذية ورئيسها"، كما كنت تقول ايها النائب العتيق..

الاستاذ رفيق، من حقك أن تحاسب وتحاكم وتفتح كل ملفات الفساد بمختلف مظاهره، كان من كان المتهم بها، فلا أحد فوق القانون من الرئيس فالوزير فالغفير، فالنائب فالمواطن، ولكن المحرم والمحروم والممنوع منك وعليك وغيرك أن يكون ذلك خارج القانون..والا ندخل مرحلة الاستبداد والفردية، ومصادرة القانون والغاء الدستور كما تعلم يقينا انها "قمة الفساد" التي تستوجب المحاكمة الشعبية، وان ترى أن الشعوب لم تعد عجينة طيعة في يد اي حاكم..

استاذ رفيق النتشة، من اجل القانون وحماية الدستور، وحفاظا على عدم توريطك بما لا يفتخر به أولادك يوما قادما، تراجع فورا وعدل ما نطقت به من سحب الحصانة بأمر الرئيس، الى الطلب من التشريعي لسحب الحصانة عن النائب دحلان لاستكمال التحقيق والمحاكمة..اجراء أولي لا بد منه كي لا يقال أن الفساد بات هو القانون..

الوقت لم يمض بعد، والتراجع عن الخطيئة التي نطقت يوم أمس، فضيلة تحسب لك وتعيد صورة القول الحق دون حسابات خاصة..من اختلف مع

الزعيم الخالد لا عليه أن يهاب أي كان، سوى رب العباد والقانون..أليس كذلك ايها الزميل النائب والوزير..وكلي ثقة أنك لن تتورط في تكريس استبداد سياسي ومصادرة الدستور لغاية في نفس هذا أو ذاك..

والسؤال، لماذا لا تنعقد جلسات المجلس التشريعي حتى تاريخه بعد توقيع بيان الشاطئ..الي الأولى أن يعدا له روح كي لا يبقى "الحق خارج القانون"..ا يعتبر مصادرة المجلس بلا سبب وطني "فسادا سياسيا"..سؤال قد يكون خاطئا لكنه حتما بحاجة لجواب !

ملاحظة: رئيس مجلس الأمن أعلن أنه لا مناقشة للمشروع الفلسطيني داخل المجلس في العام الجاري..يعني راحت للسنة الجاية، طبعا لو تمت المناقشة اصلا..شو رأي أصحاب التصريحات العنترية جدا..هل يصدقون مرة.. ولو مرة!

تنويه خاص: تصريحات القيادي الفتحاوي حسين الشيخ الداعية لاسقاط خطة سيري المذلة، كما قال، تستوجب السؤال من هي الجهة الفلسطينية التي تتمسك بها إذا يا شيخ..قلها وارح!

تقرير خاص – هل قرأ الرئيس عباس المشروع الفلسطيني!

امد/ رام الله – تقرير خاص - كتب حسن عصفور: من يعود ليستمع الى "مداخلة الرئيس محمود عباس" الافتتاحية في "لقاء القيادة الفلسطينية" يوم أمس، سيتوقف أمام عدة ظواهر تبدو وكأنها غاية في المفارقة السياسية، فالرئيس عباس أكد بشكل قاطع أن " وذكر الرئيس أن مشروع القرار الفلسطيني المقدم لمجلس الأمن يتضمن التأكيد على أن حل الدولتين يجب أن يكون على أساس حدود الرابع من حزيران 1967م، وأن تكون القدس عاصمة لدولتين، وأن القدس الشرقية هي عاصمة فلسطين، بالإضافة إلى

ضمان إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين بالاستناد إلى مبادرة السلام العربية، ووفق القرار 194، ووقف الأنشطة الاستيطانية، ووضع ترتيبات أمنية لذلك."

ودون التوقف على اعادته للمفاوضات اساسا لكل شيء، فالمثير هو أن القضايا الرئيسة في "مداخلة الرئيس عباس" لا علاقة لها من قريب أو بعيد لما جاء في نص المشروع الفلسطيني، حيث أن المشروع يتحدث عن اقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تستند الى خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967، مع تبادل محدود ومتفق عليه للأراضي، وإجراءات أمنية تتضمن وجود طرف ثالث"

وهنا يمكن ملاحظة أن النص تحدث عن استخدام كلمة "خطوط ولس حدود" والقانونيين يدركون تمام الادراك الفرق الكبير بين العبارتين.

كما أن الرئيس يؤكد أن " القدس الشرقية هي عاصمة الدولة الفلسطينية". فيما يشير المشروع الفلسطيني الى أن " القدس عاصمة مشتركة للدولتين والتي تلبي التطلعات المشروعة للطرفين ويحمي حرية العبادة."

وبلا جهد كبير يمكن للقارئ أو المستمع ان يكتشف المفارقة الكبرى بين ما جاء في مداخلة الرئيس وما نص علىه المشروع الفلسطيني، حيث ان تأكيد الرئيس أن القدس الشرقية عاصمة الدولة، يتحدث المشروع عن "عاصمة مشتركة" دون حدود واضحة، أو تحديد قاطع، وهو ما يفتح الباب لعشرات الأسئلة والمخاوف الوطنية حول نص المشروع وافتراقه الكلي عن الموقف الوطني الفلسطيني..

تحدث الرئيس عباس في "مداخلته" عن "وقف الأنشطة الاستيطانية ووضع ترتيبات أمنية لها"

لكن مشروع القرار الفلسطيني "يدعو الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات غير قانونية أحادية الجانب، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، التي

يمكن أن تقوض قابلية حل الدولتين على أساس المعايير المحددة في هذا القرار".

وهو نص خطير جدا ليس لجهة عدم الالتزام بالموقف الوطني، بل وما اكده الرئيس عباس، بل لأنه فتح بابا للحديث عن "استيطان حميد" و"اسيتطان غير حميد"..."استيطان لا يضر بوحدة الدولة ، واستيطان لا يضر بها، وهو ما يمكن "القبول به"..

ولنضع جانا قضية اللاجئين، ولنتوقف أمام تلك المفارقات الثلاث الرئيسية فيما تحدث به الرئيس عباس، ونص المشروع، سيجد المواطن الفلسطيني أن لا توافق مطلقا بين مداخلة الرئيس وما جاء في نص المشروع الفلسطيني..

السؤال هل تم تقديم مشروع غير الذي وافق عليه الرئيس عباس، دون أن يعلم وباتفاق مع "جهات أخرى"، أم ان الرئيس يعلم يقينا النص الحقيقي لكنه حاول "خداع القيادة الفلسطينية" فتحدث عما ليس في المشروع لتمريره وليصبح "واقعا سياسيا" لا يمكن اعاقته..

في كلا الحالتين، علم أم لم يعلم ، هناك كارثة سياسية ليس في النص فقط، بل في سلوك الرئيس وفريقه الخاص بطريقة ادارة المعركة المفترض أنها "معركة كبرى"، اساسها "الخديعة السياسية"..

ملاحظة: الكلمات باللون الأزرق هي ما جاءت نصا على لسان الرئيس عباس في مداخلته منقولة عن الوكالة الرسمية للرئاسة..

الكلمات باللون الأحمر ما ورد في المشروع في ترجمة غير رسمية للمشروع المنشور على موقع الامم المتحدة.

حرب ليفني وبيبي..و"تذاكي" المالكي!

كتب حسن عصفور/ قدم موقع أميركي، عشية تقديم "مشروع الرئيس عباس" الى مجلس الأمن، التسمية هذه بعد اكتشاف أنه لم يقر في القيادة الفلسطينية، خدمة مضافة لكشف كوارث المشروع الجانبية، مع ما به من مضمون احتار الفلسطينيون في وصفه، ما بين استكمالا لـ "وعد بلفور" عام 1917، او أنه الوجه الآخر لجريمة سحب تقرير "غولدستون" الدولي، ليصفه بـ"غولدستون 2"، ذلك التقرير الذي كان أول فرصة رسمية من الأمم المتحدة لمحاكمة دولة الكيان على جرائم حربها ذد قطاع غزة، فجاء سحب التقرير لينقذها من مصير اسود كان ينتظرها..

الكشف الأميركي، أنار الضوء على معركة اسرائيلية في سباق التصويت على "مشروع عباس" في مجلس الأمن، حيث اكتشفنا، ويا للدهشة الكبرى، أن اليمين الفاشي هو الباحث عن سرعة التصويت ويرفض تأجيله، كونه يرى به انه سيقدم له "خدمة غير متوقعة" للفوز بالانتخابات، بعد أن بدأت ملامح هزيمته، فيما قامت الوزيرة المطرودة ليفني وبالتعاون مع رئيس الكيان السابق شمعون بيريز ورئيس حزب العمل المعارض بالاتصال مع الادارة الأميركية لتأجيل التصويت على المشروع الى ما بعد الانتخابات، كي لا يستفيد نتنياهو..

والفضيحة السياسية هنا، أن قادة دولة الكيان يتسابقون بحثا عن "فوائد المشروع"، ولقطع الطريق على الآخر لاستثماره لحصد أصوات أكثر عله يفوز، على حساب "جثة شعب وقضية"، فيما تتسارع حركة الاستغباء التي تصر عليها أوساط الرئيس محمود عباس، في التعامل مع شعب وقوى وأطراف..

أطراف الكيان تبحث عن قطف ثمار المشروع لخدمة مصالحها السياسية والانتخابية، والمفارقة هنا، ان نتنياهو بسلوكه وكأنه يطالب أمريكا العمل على توفير الأصوات التسعة المطلوبة لاستكمال التصويت، وعدم استخدام

حق النقض "الفيتو" كي يصبح قرارا رسميا، هو ما يفتح باب كل الاحتمالات لقراءة هذا التوجه لدى شخصية تجسد خلاصة الكراهية والحقد السياسي والفكري والإنساني للشعب الفلسطيني..الا يستحق هذا الموقف وحده أن يراجع الرئيس عباس موقفه من المشروع، إن لم يكن من أجل الشعب، فليكن من أجل الانتقام من شخصية عملت كل الممكن والمستحيل لإذلال الرئيس..فإن لم يكن من أجل "كرامة وطن وشعب" فليكن من "أجل كرامة الفرد الأول" في "بقايا الوطن" قبل ان يضيع ما تبقى منها..

الاستمرار في لعبة "العناد السياسي" و"إدارة الظهر" لكل النقد الوطني ضد المشروع المشبوه، وعدم الاكتراث تحت ستار "أنا الشرعية"، هو نهج قد يثير جدلا من نوع آخر في قادم الأيام، حول تلك المسألة، وهل من حق الرئيس استغلال الشرعية للذهاب بمشروع يطيح بالقضية الوطنية الى تهلكة تاريخية، وصلت الى قيام البعض الوطني باعتباره "المرحلة الثانية لمشروع وعد بلفور"..

ليقف الرئيس عباس وهو في حضرة بلد المليون ونصف المليون شهيد، وبعد استقباله الحار جدا لرمز الثورة الجزائرة جميلة بوحيرد، ويعيد قراءة النص كوطني فلسطيني عادي، بلا ألقاب أو حاشية..ليقرأ المواطن محمود عباس النص المقدم ويحكم بعد أن ينتهي، اهذا حقا يمكن اعتباره مشروع "فلسطيني"..ليفكر الرئيس أن واجبه الذي انتخب من اجله خليفة للزعيم الخالد اكمال مسيرة كفاح شعب وأقسم عليها..فهل النص هو جزء من ذلك القسم..

أما الظاهرة التي تستحق الدراسة فعلا، هو نشاط د.رياض المالكي الخاص جدا لتسويق المشروع المعيب وطنيا وأخلاقيا لشعب وثورة شعب، حيث يجاهد بكل الطرق لتسويق الكارثة، وكأنه يعتقد اعتقادا راسخا ان الشعب الفلسطيني سيخرج راقصا على نغمة "بشرة الخير" التي أعلنها، بأنه تم اجراء التعديلات الضرورية على النص، وخاصة فيما يتعلق بالقدس والاستيطان والحدود، وعليه سيتم تقديم النسخة الجديدة للنقاش والتوصيت..

يا دكتور رياض، الرحمة، وإن لم تكن فبعضها، اي تعديل يمكنه ان يمر بهذه الطريقة، وهل مجلس الأمن، أو الامم المتحدة بهذه السذاجة التي تتعامل بها أنت وغيرك مع شعب فلسطين، شعب ياسر عرفات، هل تعتقد أن الغباء وليس الشجاعة باتت سمة لشعب الجبارين أيها الرجل..

لو كنت صادقا فيما تقول، دع السفيرة الاردنية والتي قدمت المشروع تخرج لتعلن أنها سحبت النسخة القديمة المسجلة برقم في مجلس الأمن، وتم اجراء التعديلات التالية عليها، وتسميها كما هي ، ولكن الحقيقة غابت عن تصريح د.مالكي، فلا تعديل ولا يحزنون، وليس ما يقال من هذا وذاك عن تعديلات وتعزيزات سوى استمرار بلعبة تمرير "المؤامرة السياسية الكبرى"..

المطلوب، وبلا تذاكي أو استغباء: اعلان سحب المشروع من مجلس الأمن كليا، واعادته للقيادة الفلسطينية بكل أطرافها، فصائل المنظمة وحركتي حماس والجهاد، واعادة النظر في آليات التعامل الفلسطيني العربي، والتفكير بالعودة الى الجمعية العامة لنيل الحق في توفير الحماية لدولة فلسطين، وانتزاع قرار بذلك متضمنا جدولا قاطعا لخروج القوات المحتلة من أرض فلسطين حدودا كاملة كما نص عليه قرار الجمعية العامة في 29 نوفمبر 2012 قرار رقم 19/ 67..

هذا الطريق ولا غيره من يسقط "وعد بلفور 2"..وغيره كل الطرق مشروعه لاسقاطه!

ملاحظة: اخيرا وبعد ثمانية اشهر يعلن الوزير الأول في حكومة الرئيس عباس أنه قرر تشكيل لجنة لاستلام المعابر في قطاع غزة..سنرى يا دوك كيف يكون الأمر..صحيح ليش الآن..وهل له صلة بلعبة الاستغباء لتمرير بلفور 2!

تنويه خاص: حماس تستخدم ابشع الكلام عندما يتعلق الأمر بمصلتحها ضد الرئيس عباس..لكنها كانت غاية في الأدب بتسجيل ملاحظاتها على مشروع

الرئيس في مجلس الأمن..طيب خلي لديكم مسطرة واحدة..يا أدب جم يا عكسه!

"حكومة" انتهى أجلها..صحيح أي "حكومة"!

كتب حسن عصفور/ مارست حركة "حماس" هواية استعمال العداد اليومي لإخبار الشعب الفلسطيني عن انتهاء أجل حكومة "أتفاق الشاطئ"، المشكلة في ابريل 2014، بعد حفلة تقبيل وتصريحات كلامية يمكن وصفها بأنها باعت "الوهم السياسي" لشعب كان يعتقد أن حبل الكذب انقطع مع الاتفاق، ووفقا للعداد الحسابي فيوم الثاني من ديسمبر 2014 هو االأخير لحكومة "اتفاق الشاطئ" اياها..

حكومة مر عليها نصف عام، ولم نعرف ما هي صفتها الحقيقية، أهي حقا كانت "حكومة توافق"، أم "حكومة تنافر"، أم أنها حكومة محدودة المكان والزمان والقوة، ولو أعملنا العقل قليلا، وبلا عاطفة، لا يمكن اطلاقا أن يتم وصفها بأنها كانت "حكومة توافق وطني"، فهي لم تمارس اي من سياسة يمكن ان تجسد تلك الروح التي لها أن تتفق والتسمية، بل أن غالبية القوى الوطنية الفلسطينية، ومنها بعض فتح، لم تلمس تلك الصفة التي أسميت بها..

فهي لم تقم من حيث الجوهر بدورها الفعال، او المنوط بها، كحكومة وطنية تغطي مساحة "بقايا الوطن" في الضفة والقطاع والقدس، حكومة ابرز ملامح حضورها كان في بعض الضفة، وغاب عنها قطاع غزة، طوال الأشهر الستة لعمرها، عدا رحلة لساعات محدودة، اقتصرت على زيارة منزل القيادي الحمساوي اسماعيل هنية ومنطقة ضيقة في بيت حانون، ولذا كان الصفة الأشهر لتلك الزيارة التي أطلقها "الغزازوة" تندرا، بأنها زيارة "اكل السمك والجمبري" في بيت اسماعيل هنية العامر!

ولكي لا تبدأ رحلة الأعذار الساذجة لغياب الحكومة الفعلي عن القطاع، بأنها لا تملك سلطة الأمن والقرار هناك، فذلك السبب بذاته يسقط عنها صفة "حكومة توافق وطني"، فمن لا يملك القرار الأمني لا يملك السلطة، أليس ذلك ما تود الحكومة قوله، وهل من لا يملك سلطة القرار يمكن ان يصف ذاته بحكومة توافق وطني إذا..هي باختصار وحسبما تقول حكومة بنصف سلطة وبنصف قرار، او بالأدق شبه قرار وشبه سلطة..

بالمناسبة ذات الحكومة لم تر القدس المحتلة سوى مرة واحدة أيضا، رغم أن وزيرها الأول يستطيع الذهاب لو أراد بحكم ما يملك من وثيقة مرور خاصة، ولكنه تعامل مع القدس ومناطقها، حتى تلك التي هي تحت سيطرة السلطة وفقا للاتفاق بذات الشعار ..السلطة - الحكومة لا تملك لا سلطة ولا نصفها ولا أي منها في القدس المحتلة، ولذا حرمت زيارتها، الا مرة واحدة خصصت للتصوير مع بعض رجال القدس داخل الحرم القدسي الشريف، وبجانبه قادة الأمن المخلصين..

ولأن المسألة الجوهرية التي يبحث عنها أهل "فلسطين" ليس ما فعلت، كونها ستسقط سقوطا مدويا لو تم حساباها ضمن معيار النتائج، وقد يرى البعض ارسال أوراقها الى القضاء ايضا، بل لأن المطلوب هو البحث في كيفية تطوير العمل الحكومي بما ينقلها من حال الارتباك، والضعف بل كثيرا الجبن السياسي، الى حكومة تكون رأس حربة لمشروع المواجهة الوطني الفلسطيني..

لو صدق الحديث عن مشروع كفاحي وتصد لمشروع احتلالي، ومطاردة المحتلين ووقف كل اشكال التنسيق، وبحثا عن تعزيز رابط الوحدة بين الضفة والقطاع وتأكيد أن القدس عاصمة ابدية لـ"دولة فلسطين"، فقطعا ما هو قائم من تشكيل حكومة لن يكون مناسبا..فما بالنا لو أضفنا لها اعادة اعمار القطاع، وتصعيد روح المقاومة الشعبية ضد دولة الغزو، وتكبير دور المقاطعة الشاملة للكيان، وتنمية قدرة المقدسيين على مواجهة المشروع

الاستيطاني – التهويدي، والفعل المتصدي للارهاب اليهودي في القدس عاصمة الدولة الوطنية الابدية..

اختصارا مطلوب "حكومة برنامج وطني سياسي" بكل ابعاده، الكفاحية، الاقتصادية – الاجتماعية والثقافية، بما يكون تنفيذيا لمشروع المواجهة الوطني الذي ينتظره الشعب وفقا لما تم الاعلان عنه مؤخرا في قرار عربي..

هل الحكومة - تجاوزا يمكن تسميتها حكومة باعترافها أنها لا تحكم لا في غزة ولا القدس – القائمة يمكنها أن تكون رأس حربة هكذا مشروع، بلا أدنى تفكير نقولها ..لا كبيرة جدا..هذه حكومة يمكن أن تكون أفضل حكومة في التاريخ، ولكن لبلد ولشعب غير فلسطين والفلسطينيين..

لذا ليس مطلوبا الاستمرار في جدل هل انتهى أجل الحكومة الزمني أم لم ينته..بل علي الجميع التفكير، رئاسة وقوى كل باسمه هل يحتاج الشعب الفلسطيني في الوقت الراهن لحكومة غير التي نرى..الجواب الأكبر نعم ونعم فنعم..مطلوب حكومة "برنامج وشراكة وطنية شكلا ومضونا"..

ولكن هل هناك امكانية وفقا للمشهد "الردحي" القائم لتشكيل "حكومة شراكة وطنية"..قطعا لا يوجد ما يؤشر على ذلك..فلا "فتح" في عجلة من أمرها تخوفا من عودة المجلس التشريعي للعمل بكل ما يحمله من حسبة عامة، قانونية وسياسية بما فيها رأس المجلس ودوره المحتمل كرأس للسلطة، ولا "حماس" بقادرة على تغيير جلدها في سيطرتها على قطاع غزة، وما يتبع ذلك لو أنها تخلت عنها..

لسان فتح يقول: لن تكون "حكومة شراكة مع حماس" ما لم تعلن البراءة - الطلاق عن جماعة الاخوان المسلمين..فالرئيس محمود عباس لن يفلعها لأسباب عدة..وتصريحاته الأخيرة في مصر ليس اتهاما فحسب، بل هي إدانة سياسية لها، فكيف لها ان يكون "شريكا لحركة بكل تلك الاتهامات والادانات

السياسية"، وأكمل مستشاره للشؤون الدينية جملة الاتهامات والبراءة، بقوله "لا علاقة للسلطة بسياسة "حماس" ومواقفها"..

نحن أمام معضلة مركزية تفوق قضية "تفجيرات غزة" المعيبة وطنيا وأخلاقيا..وعليه لا أمل بحكومة جديدة مختلفة قريبا..التكيف مع المشهد لسان حال الجميع، ما لم يخرج من يكسر جرة الصمت ويعلن ما يجب اعلانه من "تمرد" شعبي على الحال القاتل سياسيا ووطنيا!

ملاحظة: مبروك لمنتخبنا الوطني في كرة القدم فوزه بلقب الأفضل في اسيا..رائحة فخر تطل في فترة "كآبة سياسية"..

تنويه خاص: رحلت الكاتبة المصرية رضوى عاشور زوجة الشاعر الفلسطيني مريد وام الشاعر الفلسطيني تميم..كاتبة بدرجة مناضلة ادبا وزوجة وموقفا..كتبت ما يستحق التخليد، وكافحت ما يستحق التقدير..ليت الرئاسة الفلسطينية تضعها على جدول توزيع "الأوسمة التقديرية"..هي أكبر من وسام لكنه الوفاء لا أكثر!

"حماس هي داعش"..وبعدين!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن من أراد أن تصبح "الفتنة السياسية الداخلية" هي سيدة الموقف، قد بدء فعلا في تحقيق أهدافه، وبسرعة تفوق كل التقديرات الممكنة، وذلك لسحب النقاش من مواجهة الاحتلال ومشاريعه التي لم تعد خفية على طفل فلسطيني، الى الانشغال فيما هو شأن خاص، وكي لا يخرج شيوخ أو سدنة تمرير مخطط الفتنة للقول أن صلاح الحال الداخلي هو جزء من صلاح الحال لمواجهة المحتل، فتلك ليس سوى كلمة حق كلها باطل في باطل ..

المؤامرة تبدأ بالغاء الإطار الوطني واستبداله بخلية لا تفكر ابعد من مصالحها الخاصة، وأن تصبح هي صاحبة الحل والربط في المصير الوطني، تحدد له ما يجب ولا يجب، ولكي يتحقق لها ذلك فلا بد من كسر كل ثوابت العمل الوطني، اطرا ومواقف وثوابت عمل، ولذا فكل الأساليب باتت "مشروعة" لتلك الفرقة التي تسابق الزمن لتدمير النسيج الفلسطيني السياسي - الوطني قبل أن يسرقهم الوقت وتذهب ريحهم..

وبعيدا عن هزلية الابعاد الجماعي عن الوطن لكل من لا ترى به فرقة التدمير السياسي أنه "مواطن صالح"، يقبل ما يملى عليه، ويعلن أمام الله والشعب والحاكم بأمره، أنه لا يسمع ولا يرى ولا يتحدث سوى ما تراه تلك الفرقة، ولأن الخطر بات محدقا في انهيار كارثي للمسألة الفلسطينية، نتيجة استبدال أجندة الوطن بأجندة فرقة خاصة، لم يعد مسموحا الصمت على أن نسمع كلاما خارجا عن حساب أو تقدير بما سيكون نتيجته ومصيره..

ومثالا على بداية الكارثة السياسية الكبرى، ان يخرج الناطق الرسمي باسم حركة فتح، وهي شريك حماس الرسمي وراعي اتفاق أو بالأدق بيان الشاطئ لتشكيل ما يسمى قهرا سياسيا بـ"حكومة التوافق الوطني"، رغم اكتشافنا لاحقا ووفقا لتصريحات وزيرها الأول د.رامي، انها أمليت عليه املاءا بحراسة من جهات "أمنية سيادية"، الناطق باسم فتح خرج ليعلن أن "حماس هي داعش وداعش هي حماس"..

هكذا بكل سهولة وسلاسة لغوية وسجع لا بعده سجع يمكنه أن يطرب كل من أعداء شعب فلسطين، ويفتح لهم "طاقة الفرج" لوضع نهاية اعتبرها نتنياهو ذريعة لتوقف المفاوضات..فتصريحات الناطق باسم فتح، تعني نهاية عملية لاي شكل في التواصل مع حماس، وقبلها فك كل ارتباط بها، وبالتأكيد يشمل ذلك الغاء بيان الشاطئ وقبله كل اتفاقات المصالحة الوطنية التي تم توقيعها، قبل أن تصبح حماس داعشية..

كلام فتح، الذي لم يعترض عليه لا رئيس حركة فتح محمود عباس وهو قد تحدث مطولا يوم أمس، ولا مسؤول ملف "المصالحة سابقا" في قيادة فتح بل لم يقف أمام التصريح لتصويبه اي مسؤول فتحاوي ولو من باب التوضيح السياسي كي لا تذهب ريحنا الى جهنم السياسية..مفترضين أنه قد يكون قال ما قال جريا وراء الإنفعال فوجب التوضيح، لكن الطامة الكبرى أن قيادة فتح ورئيسها صمتوا فوافقوا..

وعليه، هل تدرك قيادة فتح مغزى ذلك التصريح، وما هي مخطاره أو آثاره السياسية الوطنية، وكل ما يمكن أن ينتج عن تلك اللعبة اللغوية التي يبدو أن البعض بات يستحليها فيقول ما يقول بلا حسيب او رقيب، وكأن سوق عطاظ السياسي اعيد احياؤه في "بقايا الوطن" الفلسطيني!

حماس هي داعش تعني أولا وقبل كل شيء أن يصدر الرئيس محمود عباس مرسوما فوريا، وقبل أن ينام عصرا، بأن حركة حماس حركة ممنوعة ومحظورة وارهابية، ولن يسمح لها بالعمل والتواجد في أي مؤسسة فلسطينية، ووجب ملاحقتها واعتقال كل من ينتسب لها، في الضفة والقطاع والقدس..

وعليه يشير المرسوم الى الغاء المجلس التشريعي واعتباره باطل بحكم أن غالبية الأعضاء به من "تنظيم ارهابي داعشي تفكيري" لن يسمح لهم البقاء في مؤسسة وطنية..

ويكمل بالغاء كل الاتفاقات التي تم توقيعها معها بحسن نية وطنية وقبل أن تتحول الى حركة ارهابية تكفيرية وجزء من الارهاب الداعشي..ويطال تلك العقوبات كل من يتعاون معها أو يدافع عن حقها أو تربطه بها ومؤسساتها الداعشية أي صلة..فداعش لا مكان لها ولن يسمح لها أن تكون!

ولأن ملاحقة تنظيم داعش الجديدة - حماس سابقا- في الضفة وحولها يمكن مطاردته أمنيا، وقطع كل الطرق عليه ومنعه من التنفس بفضل الجبروت الأمني الفلسطيني الساهر على حماية الوطن المواطن، فإن الرئيس يعلن

استناد لتلك المقولة الداعشية، أن قطاع غزة بات منذ الآن "اقليميا متمردا"، وجب ايجاد السبل لتحريره، والى حين ذلك والخلاص من الارهابيين الجدد، حماس سابقا، سيتم وقف كل أشكال التواصل مع القطاع ووقف العمل باعادة اعمار القطاع، ومطالبة كل القوى الوطنية في قطاع غزة العمل على اسقاط حكم "داعش"، وأن الوزارات جميعها باتت خارج الشرعية الفلسطينية، ويعلن عن تشكيل "مجلس قيادة تحرير قطاع غزة من داعش الجديدة"، ترتبط مباشرة بالرئاسة الفلسطينية نظرا لضعف الهيكل السياسي الفلسطيني، وعجر القيادة الرسمية استيعاب التطورات لكبر سنها ولعجز وعيها عن ادراك تلك التطورات التاريخية!..

وقد يتطلب ازاحة داعش الجديدة في قطاع غزة أيضا، الاستعانة بـ"صديق" لتسريع التخلص من "الداعشيين الجدد"، وليس مهما هوية وجنسية "الصديق"، خاصة وأن هناك تحالف دولي لمحاربة داعش، يمكن ان يعلن الرئيس عباس انضمام "دولة السلطة" الى ذلك التحالف الدولي باعتبار داعش اصبحت في فلسطين..

كثير هو المطلوب لاجتثاث "داعش الجديدة حماس سابقا"، فهل ذلك ما تريده الآن حركة فتح، وهل حقا تستطيع، وهل يمكن أن يشاركها فصيل فلسطيني في تلك "الحرب الوهمية العجيبة"..

اي مصيبة تريد فرقة تحضير الكارثة أن تحل بفلسطين الوطن والقضية والشعب..هل هناك من يطالب بسرعة اشعال النار الداخلية كشرط ضروري لتحقيق أهداف غير معلنة..هل ما يحدث هو سيناريو متفق عليه لمشاريع يتم الاعداد لها من وراء ممثلي الشعب الفلسطيني..منظمة التحرير ومؤسساته الوطنية، التي باتت مغيبة كليا حتى عن اللقاء..

داعش الحقيقية هي تلك التي يحضرها نتنياهو ومشروعه وما تقوم بها أمريكا من اعداد مشروع تصفية فلسطين وفقا لركائز دولة الكيان لسلام يبحث تصفة قضية شعب وهوية وطن..تلك هي داعش الحقيقية التي يجب أن يتم

اقتلاعها،، وكل انحراف عنها ليس سوى تقديم خدمات لها ومن يقوم بها هو جزء منها..

داعش هي دولة الكيان ومشروع امريكا الجديد الذي يطبخ في نيويورك..هل يعي من يتجاهل الحق السياسي ويبحث عن باطل سياسي!

فلا غرابة الآن ان تستخدم دولة الكيان تصريح ناطقها ليتم وقف كل مواد اعمار القطاع بشحتها وهزالتها، رغم أن البعض قد يرى غير ذلك نظرا لوجود "مافيا فساد" لها مصلحة باستمرار ادخال بعضها لسرقة ما يمكن سرقته وسط مراقبة هيئات مكافحة الفساد الشفافة جدا!

نتمنى من حركة فتح التاريخ والمسؤولية ان تسحب ذلك التصريح وتعتبره كأنه لم يكن، مع اعتذار عن أنه كان انفعاليا لا أكثر..ففتح "أم الولد" وليس مرضعته، وقبل فوات الآوان، ولكي لا يقال يوما في التاريخ أن حركة فتح شاركت في مؤامرة الخلاص من قطاع غزة، كما تمنى يوما اسحق رابين!

ملاحظة: الرئيس محمود عباس قال أن مشروع فلسطين لمجلس الأمن لا يوجد به ولا غلطة..قد يكون صحيحا لأن المشروع غير معلوم ولكن هل يقسم لشعبه أنه لن يتنازل عنه..المشروع القادم سيكذب الغطاس يا عباس!

تنويه خاص: ما هي صدفة أن تتجاهل فتح والسلطة ذكرى الانتفاضة الوطنية الكبرى حتى ولو ببيان انساني مش سياسي..وبدون أن يتذكر البعض ملحمتها التي يبدو أنها باتت مؤرقة نومهم!

"زفة الاتهامات" بين عباس وحماس..و"براءة الكيان"!

كتب حسن عصفور/ المفاجآت السياسية في "بقايا الوطن" لا تتوقف أبدا، بل أنها تحمل دوما ما لا يمكن لأي كان أن يتوقع طبيعة تلك "المفاجآت"، والتي يمكن بعد حين اضافتها للأغرب في عالم السياسية المعاصر، مشهد في يوم

واحد مصادفة أم غيرها لا يهم..شهدنا "عرسي للزفة" أحدهما جرى في قطاع غزة استعراضا بلا أي مغزى جاد من "فتنوة حمساوية"، ولقاء "قيادة " في رام الله بلا أي مغزى حقيقي، مع استمرار "أنتفاضة سوف"، عبر كلمات :"تعد، تعبر ترى، تبحث، تعيد، تؤكد تدؤس تفكر لا تفكر"، وبقرار واحد فقط يحمل كل "غموض الكون السياسي" ويحتاج العودة لكل القواميس اللغوية والسياسية لتفسيره..

"زفة حماس العسكرية" المتزامنة مع "زفة لقاء عباس" في رام الله، فتحت بابا للتساؤل وبعد..حماس لا ترى فيما تفعل سوى أن تفصل ذاتها عن المشهد الفلسطيني سلوكا ونهجا، وما فعلته لم يكن له أي قيمة سياسية وطنية مباشرة، خاصة وأن أهل القطاع لم يروا بعد أي ثمن لذلك "الصمود البطولي" بعد حرب العدو التدميرية، ولم يحصدوا أي من تلك الوعود التي أطلقتها قيادات حماس لأهل القطاع بعد وقف الحرب، وبدلا من البحث عن كيفية دعم القطاع بكل أشكاله الدعم، لجأت حماس لكيفية اعادة انتاج "ذاتها" وتستعرض "قوة" وكأنها تقول نصا صريحا: "حماس فوق الجميع"..وأن"اعادة إعمار حماس عسكريا" هو الأساس وأن اعادة إعمار قطاع غزة، ليس جزءا من مشروع حماس!..

ولأن المصيبة لا تقف عن حدود خاصة، فما قاله قبل أيام القيادي البارز في حماس، محمود الزهار باتهامه لحركة فتح ورئيسها، انهم السبب في تعطيل اعادة الأعمار، وهم من يقف عقبة أمام ادخال مواد الاعمار وليس دولة الاحتلال، يشكل اتهاما في شرف فتح الوطني..

فجاء رد فتح على لسان رئيسها محمود عباس، وفي افتتاح لقاء "قيادة فلسطينية" أكثر قسوة، وتقدم بمرافعة توضيحية شاملة، جوهرها أن حماس "هي من تعرقل تنفيذ اتفاق إعادة إعمار غزة، إذ إنها إما "تأخذ نسبة مئوية مما يصل وإما لا تسمح، وتفرض الضرائب على مئات المواد التي تصلها بما فيها التبرعات، فكيف يمكن ذلك؟! أين الحرص على الشعب الذي يجلس في العراء إلى الآن؟".

وتابع عباس: "أنا لا ألوم فقط حماس بل من يجتمع معها ويلتقي معها ويجاريها في ادعاءاتها هذه".

من اتهامي الزهار وعباس، يحق الآن لدولة الكيان أن تعلن للعالم وبصوت جهوري جدا، وترسل رسالة مطولة الى الأمم المتحدة بأنها "بريئة جدا" من أي اتهام يطلقه "مجنون فلسطيني" بأنها المعطل الرئيسي في اعادة اعمار قطاع غزة، وعلها تستخدم "المرافعات المتبادلة" بين حماس وفتح لتضيف دليلا أنهما المعطلان لمصالح اهل القطاع..

واكتمالا للزفة السياسية، استعرضت حماس قوتها العسكرية، صواريخ ورشاشات وطائرات ولم يكن ينقصها سوى أن تخرج "الاسلحة الإستراتيجية" النووية والكيماوية والغازية، وفي سماء مفتوح وبلا أدنى حراسة حضرت كل قيادات حماس "الزفة الاستعراضية" وفقا لما وصفها أحد ابرز الشخصيات الحمساوية رفضا لهذا النهج د.احمد يوسف، معبرا عن ضيق لا بعده من مهرجانات حماس، قبل الاستعراض العسكري المسلح جدا..

حماس استعرضت دون أن تفكر لحظة فيما سيكون رد فعل "العدو" الذي هددته وتوعدته وأعلن ابوعبيده أنه لن ينام بعد اليوم حتى يلقنه دروسا لا تنسى!

فيما كان الاستعراض الحمساوي في غزة، التقت القيادة الفلسطينية في الاجتماع الذي انتظره الشعب والعالم، فتمخض الجبل عن فأر لا أكثر، بأن يقدم مشروع قرار انهاء الاحتلال الى مجلس الأمن الاربعاء وبعد لقاء كيري لاخراج التقديم، وفقا لتعهد فلسطيني مسبق للأمريكان أن لا يتقدموا بمشروع قبل التنسيق معهم، ولكن أيضا يمكن بحث دمج المشروع مع المشروع الفرنسي، وايضا يمكن أن يصبح التصويت على المشروع الجديد..

كلام يحتاج لخبير لغات لفك طلاسم القرار الوحيد لقيادة هددت وتوعدت بأن الجريمة لن تمر..وما عدا القرار اللغز، جاء بيان القيادة بلا أي "مفاجأة تهز ثقة الشعب الفلسطيني بها..فصدقت بما وعدت"!

والأغرب أن "الإطار القيادي" لا يضم فصيلين هامين حاسمين حضورا شعبيا وعسكريا، فغياب حماس والجهاد عن مثل هذا "اللقاء القيادي" يضع علامة سؤال كبيرة جدا عن جدية أي قرار دون مشاركتهما، وليس موافقتهما..

أما المثير للحزن والكآبة هو أن تجد قيادة الشعب الفلسطيني تدعو "إلى المسارعة في تشكيل كل الأطر التي تكفل توفير كل عناصر ومقومات الوحدة الشعبية للدفاع عن مصيرنا الوطني وأرضنا ومقدساتنا الإسلامية والمسيحية وتصعيد المقاومة الشعبية السلمية"، كما نص البيان..

أي مهزلة سياسية أكثر من هذا الكلام المعيب تاريخيا..اي اطر تبحث عنها قيادة شعب بعد كل تلك السنوات..ليت اركان القيادة يعيدون قراءة تلك الكلمات ويفكرون هل حقا هذا ما يمكن أن تقوله قيادة الشعب الفلسطيني..بحثا لتشكيل اطر ومقومات..اي مصيبة نقرأ!

يوم الأحد 14 من ديسمبر 2014 لن يكون ضمن الأيام التي يفخر بها الفلسطيني، وسيضعها في ركن أسود من "الذاكرة"، يتمنى ازالتها بأي مادة تطهيرية..

حماس وفتح وعباس..اعيدوا قراءة المشهد ليوم امس فقط لتدركوا حجم الكارثة الوطنية التي تخيم على المشهد الفلسطيني..!

ملاحظة: د.ابو مرزوق التقى روبرت سيري وبحث سبل اعمار غزة..وزير الاشغال، وهو مقيم في غزة، أعلن أنه لا يعلم ما الذي جرى..هل "سيري" سحب الاعتراف بحكومة اتفاق الشاطئ..سؤال للرئيس مش لحماس!

تنويه خاص: اول دولة شكرتها حماس في زفتها يوم أمس كانت ايران..قبل ذلك كأنت تأتي قطر ويتم تناسي ايران ثم بعد تذكيرهم بما فعلت يشكرونها في بيان ملحق خارج الاستعراض..من تغير وما الثمن!

"زوبعة شلبوكا" في فنجان الرئيس!

كتب حسن عصفور/ ما حدث في برنامج تلفزيوني خاص على شاشة فضائية فلسطين يوم الخميس 4 ديسمبر 2014 سيصبح علامة فارقة، لن تمر على خير وطني، كون الذي حدث كسر كل "جرار النسيج الذاتي" في مساحة الإختلاف أو الخلاف، وتجاوز كل حدود المسموح "وعالمكشوف" دون حساب من اي حساب..

ما تفوه به المذيع الخاص "شلبوكا" في مقدمة برنامجه، يجب ان يشكل قاعدة غضب شعبي لا تتوقف حتى يكون هناك ثمن لأقواله، والتي شكلت اساءة وطنية كبرى لشعب لا يمكنه أن يقبل بمثل تلك الترهات السياسية، التي أدلى بها "المصان" أو "صاحب العفة السياسية"..

مذيع يبدأ قوله وكأنه في مهمة محددة، بأن "الشعب الفلسطيني غريب لا يعجبه العجب ولا الصيام في رجب"، لأنه شعب يتذمر من سلوك وسياسات لا تستقيم مع أهدافه الوطنية ومستقبله السياسي، ولم يلحظ المذيع المسافة الوطنية بين غضب الفلسطيني من سياسة المحتلين الغزاة، وبين سياسة السلطة الفلسطينية الحاكمة بأمر الرئيس..

الخلط في المفاهيم كان سيد الموقف في ذهن المذيع الخاص، والسخرية من الشعب عامة فعلة لم يجرؤ يوما علىها أي كان، رفيع المنزلة أو وضيعها، فالسخرية من "شعب الجبارين" لخدمة شخص هي الاهانة الوطنية الكبرى، ولأن المذيع الخاص كان مكلفا بإرسال بعض مما يريد "ولي الأمر"، فقد سقط في المحظور الذي يحيل أوراقه الى المفتي الوطني، عندما يطالب كل من لا يقبل بالحال القائم على ما هو عليه بالهجرة وترك الوطن..

اليس هذه رغبة اسرائيلية مطلقة أن يهاجر كل فلسطيني، بل ويفعلون كل السبل لفرضها على من لا يريدونهم فوق أرض فلسطين، وكأن الضغط

والارهاق داخل "بقايا الوطن" شمالا وجنوبا وقدسا، هدفه أن يترك من لا يرضى عن الواقع المرير سبيلا، هل نرى في "الطلب الشلبوكي" دعوة لتمرير منطق "تهويد الضفة الغربية والقدس"، كيف يمكن لأي كان أن يدعو لهجرة كل معارض لسياسة الرئيس محمود عباس، وهل يعلم المذيع الخاص كم هي نسبة المعارضة الشعبية لسياسة لم تعد لها ملامح أو محددات..

المسألة التي تعرض لها المذيع الخاص تتجاوز النيل من أشخاص ودول، هو بدأ النيل والتشكيك بالشعب قبل القادة، وبلا أدنى احترام لتاريخ كفاحي وروح ثورة أجبرت الكون على أن ترفع القبعة احتراما لشعب لم تقهره يوما قوى البغي والغزو والعدوان، وبالتأكيد لن تقهره أبدا، وحتما فشعب الجبارين وياسر عرفات لن يكون طينة لينة للإرهاب السائد في "بقايا الوطن" بكل اشكاله..

كان من المتوقع أن يقدم الرئيس محمود عباس والرئاسة الفلسطينية أن يقطع البث فورا عندما تفوه المذيع الخاص، بتلك العبارات "التحقيرية" لشعب فلسطين، ودعوته لتهجير من لا يوافق على ما يريد الرئيس، دعوة لم يقدم عليها أي حكم ديكتاتوري ظالم فاسد في التاريخ البشري، سوى المستعمرين والمحتلين الغزاة عبر عمليات الطرد والتهجير..ولكن ما حدث فاق التقدير بأن يترك فضاء فلسطين لفتى يعبث بكلام لن يمر مرور الكرام مهما كان هناك جبروت أمني..

ولأن السقوط لا ينتج سوى سقوط، فقد سمح المذيع الخاص أن يفتح ملفا اشكاليا وخلق حوائط عزل مع الدول العربية، عندما تحدث عن تآمر بعض دول عربية على الرئيس محمود عباس، وهنا السؤال للرئيس وليس للمذيع المكلف أمنيا بقول ما قال من اهانة لشعب ويكملها باهانة لدول..

لو كانت هناك مؤامرات دول عربية ليسمها هذا "الفتى"، كي لا يكون الشعب الفلسطيني يعيش حالة ضلال سياسي، بين قيام الرئيس عباس بتقدير واعتزاز للعرب دولا وشعوبا لموقفهم من فلسطين، فيما يخرج مذيعا "لم ينطق على

الهواء بلا هوا خاص"، ويتحدث عن "مؤامرة عربية"، من حق الشعب على الرئيس أن يعرف حقيقة المؤامرة وطابعها، كي يقف معه لاسقاطها ودحرها قبل أن تحقق غايتها..

وبداية نسأل هل مؤامرة سياسية أم شخصية للنيل من الرئيس وتحضير بديلا له، وهل تأتي في سياق دول ذات ثقل أم دول هامشية التأثير، فكل لها حساب، أم هي "حالة استدراج تعاطف" لا أكثر، أم مناورة لتغطية على كارثة مقبلة..

المسألة التي تطرق لها ذلك المذيع و"المؤامرة التي كشفها" ليست "لعب عيال"، ولن يصدقن أحد، عربي أم عجمي، أن الحديث عن "مؤامرة عربية" تأتي من مذيع دون معلومات من "جهات سيادية"، تملك معلومات خاصة بذلك..الامتحان هنا للرئيس والرئاسة وجهازه الأمني بكل مسمياته، وعدم كشف "المؤامرة" أو نفيها سيكون "سقطة - ورطة سياسية" ثمنها يفوق تقدير صبي الكلام..

أما الحديث عن لقاء شخصيات مع وزير خارجية أمريكا، ووصفها بالمؤامرة ، فهي تفتح بابا مركبا، اولا انه أدخل دولة الامارات كراعي للتآمر على الرئيس، وسهلت للولايات المتحدة البدء في نسج خيوط "المؤامرة" الأميركية مع شخصيات فلسطينية..

والسؤال للرئيس عباس وليس للمذيع، هل تقبل بما ذكره الفتى الخاص، وهل حقا دولة الامارات جزءا من مؤامرة، وقبل كل ذلك هل أنت مقتنع أن امريكا تقود مؤامرة سياسية عليك..ولو كان ذلك حقا، فالأكرم لك ولشعبك أن تكشف كل أبعاد تلك "المؤامرة الأميركية العربية الفلسطينية"..المسؤولية الآن على عاتق الرئيس..

ولماذا تتآمر امريكا الآن وهي تحصل على كل ما تريد من سياسة ومواقف، ربما فاق التودد لها والتنسيق الرسمي معها كل تقدير ممكن، على الأقل منذ

انتصار فلسطين في الأمم المتحدة، والتي تم حصار الإنتصار فلسطينيا قبل محاصرته دوليا..

العالم يتجه لفلسطين ومؤسسة فلسطين الرسمية تتجه لأمريكا تنسيقا وحسابا وتدقيقا في أي خطوة مقبلة..أين المؤامرة هنا!

صمت الرئيس وعدم اتخاذ موقف حاسم ومحاكمة المدعي بما قال تحقيرا لشعب وتسهيلا لتهجير تمهيدا لتهويد، واشاعة فوضى سياسية مع دول عربية والنيل من شخصيات دون سند، تستحق أن يقف الرئيس وليس غيره محاسبا وحاميا لقيم وطنية من تهدور تسلل دون رقيب..دون ذلك فزوبعة شلبي ستبقى في فنجان الرئيس عباس..

بالمناسبة هل قطاع غزة جزء من "وطن شلبي" المطلوب أن يكون نقيا من الغضب أم هي كما قال بني يهود لبيلها البحر بدلا من هجرة أهلها..اي عار وطني وصل اليه بعضهم!

وايضا اي مناسبة بين دعوة "شلبوكا" للتهجير الذاتي وبين مخططات نتنياهو لتهويد فلسطين أرضا وهوية ووطنا..أهي صدفة أم رمية بعلم رام!

وللحديث بقية عن "المؤامرة الحق" و"المؤامرة الوهم" لو كان في العمر بقية.. نتواصل!

ملاحظة: دولة الكيان تمنع ثائر ايرلندي التقى بالرئيس عباس من زيارة غزة..العجب أن السلطة الحاكمة في شمال "بقايا الوطن" لم تنزعج..شكلها بدأت في تنفيذ "وصايا شلبوكه"!

تنويه خاص: تلميحات الرئيس الأميركي للملك الاردني عبدالله عن صعوبة تحقيق حل وسلام بين فلسطين والكيان رسالة يجب أن تجد الرئاسة وقتا لقرائتها.. يا رب تلاقي وقت بعد معارك الخميس والجمعة!

صمت حماس على المشروع ..مشبوه..مشبوه ..مشبوه يا وطني!

كتب حسن عصفور/ كان الكشف عن نص ما يسمى "افتراءا" بـ"مشروع فلسطيني" مقدم الى مجلس الامن تحت عنوان "إنهاء الاحتلال" مفاجأة مذهلة للشعب الفلسطيني بمختلف قواه، بما فيها أطراف داخل حركة فتح والتي يرأسها الرئيس محمود عباس، حيث بدأت تظهر للعلن أصواتا منها تعلن رفضا "مؤدبا" لما ورد به من مواد تمثل "انتكاسة وطنية"، وخاصة ما يتعلق بموضوع القدس والاستيطان وقرار 181 وغموض حدود دولة فلسطين، وتحدث البعض منهم عن مشاورات لتعديله، لأنه "لا يلبي طموحات الشعب الفلسطيني".. وهو ما كان جوهر حوار للدكتور رياض المالكي وزير خارجية حكومة الرئيس عباس، المعترف بمصائب المشروع بطريقة "ديبلوماسية وظيفية"..

بينما غابت الأصوات في الحركة ذاتها، والتي كانت تتصدى للدفاع عن اي خطوة تقوم بها الرئاسة ، حقا أو باطلا، واختفت مسيرات التأييد التعصبية لمثل تلك الخطوات، بعد أن انكشف الحقيقة في نص لم يعلم عنه اي فصيل بما فيها فتح، ما أدى لذلك الموقف الاشكالي في حركة فتح، وحكومة الرئيس، وحاول بعضهم البحث عن فتح "معركة جنابية أخرى" تحت عنوان الولاء لشرعية الرئيس وفتح، متجاهلين المشروع ومخاطره لأسباب فئوية....

هذه المسألة تفتح باب النقاش مجددا حول ضرورة سحب المشروع فورا، والطلب من الشقيقة الأردن ايقاف كل اجراء له صلة بذلك المشروع، قبل الحديث عن تعديل وتعزيز وتطوير لنص مثل خروجا عن النص الوطني الفلسطيني..

لكن مفاجأة المشروع لم تقتصر عما ورد به من "تعارض مع المشروع الوطني" المقر في الأطر الشرعية، وأعلنه الرئيس محمود عباس في أكثر من مناسبة، وآخرها خطابه في الجامعة العربية، وحينها أقسم أنه لن يغير

حرفا واحدا منه، وهدد إما قبوله أو الذهاب لاجراءات ردعية بديلة، فلا هذا حدث ولا قسم تم احترامه..فكانت مفاجأة اخرى من مخرجات المشروع حنث بقسم وخروج عن المتفق عليه وطنيا..!

أما "أم المفاجآت"، التي يمكنها ان توازي كارثة المشروع المقدم، فكان موقف حركة حماس، التي صمتت صمتا فتح باب كل الأسئلة المشروعة وغير المشروعة، وهي التي لا تصمت عن اي إزعاج لمسارها، السياسي والأمني في قطاع غزة، او الضفة المحتلة، أو في أي مكان تراه مرتعا لها، موقف كان محل الأسئلة لكل متابع للمشهد الفلسطيني منذ الخميس الماضي حيث تم تقديم المشروع بتاريخ 18 ديسمبر 2014، ونشر اعلاميا باللغتين العربية والانجليزية، وبه وضوح لكل النقاط دون أي التباس عصي عن فهم كلمنجية الحركة، أو ساستها وقادتها الضليعين باللغتين أيضا..

موقف حماس الغائب من المشروع، وعدم تعاملها معه، لا سلبا ولا ايجابا، وضع المسألة في دائرة الملاحقة الوطنية لشبهة تحدثت عنها بعض الأوساط، عن وجود "صفقة كبرى" بين الحركة ودول أوروبية، قامت بها كل من سويسرا والنرويج، حيث يلتقي ممثليها، بشكل دوري بقيادة حماس في القطاع، وهما قناة الاتصال السياسية بين حماس والاتحاد الاوروبي، وذلك بعلم الرئاسة الفلسطينية ومخابراتها وأجهزتها الأمنية، وايضا بعلم دولة الكيان واجهزته الأمنية ايضا..

الصفقة الجديدة، التي بدأ الحديث عنها بعد مرور ايام على تقديم ونشر مشروع خرج عن "النص الوطني"، حركة حماس تجاهلت كليا التعامل أو التعقيب عليه، فيما تجد وقتا للرد على الرئيس الأسد ومصر وسلوك الأجهزة الأمنية في الضفة، والبحث عن السيطرة على الوضع الأمني الميداني بعد "رسائل نتنياهو" - بالمناسبة نقلت تلك الرسائل ايضا من خلال ذات القنوات قبل ايام -، لكنها لم تجد متسعا من "زمنها الثمين جدا"، لتقول رأيها، حتى لو أيدت "خطوة الرئيس عباس" فيما ذهب اليه، فهي بذلك تعلن رأيا في أهم قضية سياسية تسيطر على المشهد الفلسطيني والعربي الآن..

اذا اعتقدت قيادة حماس، او غالبها أن الصفقة السياسية مع الغرب، بشقيه الأوروبي أو الاميركي، يمر عبر فعل مشبوه من وراء شعب فلسطين فتكون سقطت في بئر الخيانة..وإن صمتت على أمل انتظار نتائج ما سيكون، لتقفز لجني "ثمار" فعل غيرها، تكون سقطت في "بئر الانتهازية والتسلق"، وإن صمتت بناء على نصيحة قطرية – تركية، على أمل الظهور المعتدل في مرحلة حساسة جدا، لمساعدتها لاحقا في ترتيب "مستقبل آمن"، تكون قد سقطت في "بئر العمى السياسي"و"غياب البصيرة قبل البصر"..

ودون ذلك ليخرج اي منهم ويعلن موقفا واضحا صريحا قاطعا من مشروع هاجمت حماس كل المشاريع السياسية التي كانت خيرا منه كثيرا، بل أنها رفضت الانجاز الوطني الكبير في الأمم المتحدة عندما اعترف بدولة فلسطين بقرارها 19/ 67 في نوفمبر 2012، تحت ذريعة أن عباس لم يشاورها..وكأن القضايا الوطنية تنتظر تلاعبا بكلمات..

حماس التي خطفت منجزات اوسلو، كأنت رأس حربة لدول وأطراف عربية ودولية لاجهاضه، لحسابات ليس وقت الكشف عنها، لكنها فعلت كل ما يمكنها لتدميره بالشراكة السياسية مع الليكود ونتنياهو، كل بلغته..أما اليوم فنجدها غائبة عن الكلام عن مشروع يشكل خطرا حقيقيا على القضية الوطنية ومستقبل شعب..

هل وصلت الصفقات الى هذا الانحدار..السؤال الى قيادة الحركة التي عليها النطق، والا تصبح "شريكا من الباطن" في ذلك المشروع المشبوه، وبالتالي جزءا من الفعل التدميري للقضية الوطنية الفلسطينية، وعندها لكل حساب حساب!

البعض تساءل عن موقف الجهاد الاسلامي ايضا..ادرك أنها ترفض من حيث المبدأ اي مسألة لها صلها بالمشاريع التفاوضية..رغم ذلك عليها الكلام لأن المشروع تجاوز لكل خط أحمر..

ملاحظة: الاعتراف بالحق السياسي فضيلة وطنية كبرى..وليس عيبا لمصلحة الوطن أن يعلن الرئيس عباس أنه سحب المشروع للتشاور، كما يتم سحب السفراء وقت الأزمات.."كرامة الوطن فوق كرامة الفرد" أي فرد ..أليس كذلك سيدي الرئيس!

تنويه خاص: تونس تشرق بروحها الياسمينية مشهدا سياسيا يبرق أن "الظلامية الفكرية - السياسية" في اندحار الى غير رجعة..الوطن فوق الجماعة ..يا جماعة!

عفوا..اي "قيادة" تلك يا صائب!

كتب حسن عصفور/ لا شك أنه سيكون "خبرا فرحا جدا" أن تكون الأقوال التي صدرت عن عضو قيادة حركة فتح "والحلقة الخاصة" بصياغة المشروع - الكارثة صحيحة وصادقة، بأن تعترف الحلقة المغلقة ورئيسها بالكارثة الوطنية التي وردت في مشروعهم المقدم باسم فلسطين "اغتصابا"، ويعلنوا سلسلة من عبارات "التاء المفتوحة"، تعديلات وتصويبات وتعزيزات، للنص الذي تم تسليمه رسميا قبل ايام لمجلس الأمن..

الاعلانات تلك، لم تؤيدها أي جهة أخرى، غير "الحلقة الخاصة"، بل أن سفيرة الأردن لم تتحدث بكلمة عن ذلك الأمر، رغم انها من تقدم بالنسخة الأولى، كما أن رئيس المجلس أو اي ناطق منه لم يشر لتلك المعلومة الصادرة عن "الخلية الخاصة"، ومع ذلك ومن أجل إثبات "حسن النوايا" لتصديق الخلية حول ما أعلنته عن تعديل مشروع لا يحمل لا خيرا ولا أملا لوطن فلسطين، بل يمنح عدو الشعب ما لم يحلم به منذ عام 1948 استكمالا لما بدأ عام 1917، طالبنا الخلية والرئيس سوية ونكرر الطلب، ان يعلنوا النص المعدل أولا وينشر في وسائل الاعلام الرسمية الفلسطينية، ويعيد موقع

الأمم المتحدة نشره، مع إزالة نسخة "العار الوطني" القديمة..وعندها سنقول للخلية شكرا ولكن..

ولكن، هنا تعود على ما أعلنته الخليه منذ ايام، وكرره د.عريقات منسق عمل الخلية، بأن "القيادة" قررت تقديم المشروع بعد اجراء 8 تعديلات عليه للتصويت قبل نهاية العام الجاري..فالتعريف ربما غير دقيق، وجانبه الصواب، حيث أن "القيادة الفلسطينية" المعروفة بعضويتها من اللجنة التنفيذية وممثلي بعض الفصائل وشخصيات منتقاة من مجلس الوزراء، لم تجتمع منذ زمن، ولم تقرأ المشروع العار أصلا، فيما لم تلتق مجددا هذه الأيام، إذ أن الرئيس عباس كان في مهمة عمل بالخارج وعاد ليذهب الى بيت لحم، بل أن عريقات نفسه عاد من موسكو ليعقد مؤتمرا صحفيا، دون أن تلتقي "القيادة" المشار لها..

والأكثر دهشة، وربما لم يعلمه منسق الخلية، ان عددا من فصائل منظمة التحرير، خاصة قوى اليسار منها، أعلنت في بيانات منشورة في وسائل الاعلام كافة، أنها تطالب بعقد جلسة خاصة للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتعيد النظر في المشروع، بل أن بعضهم طالب بسحبه قبل الحديث عن أي مسألة أخرى..حتى تاريخه لم نقرأ خبرا عن انعقاد تلك اللجنة، ما لم يكن لقاء القيادة والتنفيذية من "أسرار الدولة" فلا يتم الاعلان عنها، لأسباب أمنية..

اليقين انه لم يحدث أي تعديل على النص العار، وما يقال ليس سوى استمرار للخدعة الكبرى، منذ أن تم الالتفاف على "قيادة الشعب" وتقدمت "الخلية الخاصة" بمشروع لا صلة له بالمشروع الذي عرض كمسودة يوما ما وقبل زمن بعيد على لقاء القيادة الموسع جدا، بل أن الخلية ورئيسها رفضوا رفضا قاطعا توزيع أي نص للمشروع العار حتى بعد نشره في كل وسائل العالم، وبكل لغاتها الحية والميتة..ولذا سيبقى الكلام كلاما ما لم يصبح كلاما موثقا ورسميا ويقر أو يناقش داخل الإطار الوطني العام والخاص..

وهنا نفتح قوسا لمناقشة مسألة اصبحت أكثر من ضرورة في زمن الخلط والتلاعب السياسي، الذي يشكل خطرا مدمرا على القضية الوطنية الفلسطينية، وهو ما بات دارجا بأن يقوم البعض بسلوك وممارسة سياسية ثم القول أن "القيادة قررت" او تنفيذا لقرارات "القيادة"، دون أن يكون هناك لا قرار ولا اجتماع شكلي لتمرير تلك القرارات..ولذا أصبح ملحا التوقف أمام هذا الاستخدام الضار جدا بالمسألة الوطنية..

من هي تلك القيادة التي قررت النص العار، ثم قررت تعديله، هل من يملك الشجاعة السياسية والوطنية، ويخرج ليعلن للشعب عن تكوينها، فلا اللجنة التنفيذية اجتمعت، لسبب يعلمه جيدا عضواللجنة التنفيذية صائب عريقات، ولا الاطار الموسع جدا للقيادة الفلسطينية، وعريقات أيضا بها التقت منذ زمن، بل أن مركزية فتح، لم تلتق أيضا لا لمناقشة المشروع العار ولا ما يقال أنه تعديلات تستجيب لتصويب "الثغرات" كما وصفها عريقات رغم انها كوارث لا أقل، فأي قيادة إذا تلك التي قررت..

هل يعتبر البعض الناطق لتمرير العار السياسي "المشروع المشبوه"، ان "الخلية الخاصة" هي البديل العملي، السياسي – التمثيلي عن اللجنة التنفيذية كإطار رسمي تمثيلي للشعب الفلسطيني، بل هل استبدلت الخلية ذاتها وريثا للإطار الموسع جدا، لتصبح هي صاحبة الحل والربط، تفعل ما تشاء تحت غطاء غير معلوم، ثم تقول أن "القيادة قررت"..أليس هذا شكل من اشكال التزوير الذي يدخل في إطار المسائلة القانونية، إن لم يكن مظهرا من مظاهر "الفساد السياسي" .. وهنا لن نسأل رئيس مكافحة الفساد عن رأيه قبل ان يجيب عن سؤال اساسي حول مصير القانون الأساسي..

لو أن الثقة عالية بقيمة المشروع وأنه يستجيب لمصالح الشعب العليا، لماذا لا يعقد الرئيس عباس اجتماعا للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لتقره بشكل رسمي، وعندها يصبح القول شرعيا بأن القيادة قررت، حتى لو كانت الغالبية الشعبية ضد القرار، فهو بات قرارا رسميا وشرعيا، الى حين ان تتمكن الغالبية الرافضة اسقاط ما لا ترضى عنه بطرق شرعية..

أما استمرار هذا الاستهبال العام، فليس سوى اغتصاب واضح وعلني للشرعية الفلسطينية والقيادة الفلسطينية والإطر الرسمية الفلسطينية، ولذا كل ما يصدر عن الخلية المصغرة دون قرار رسمي من الاطار الرسمي ليس شرعيا ولا يمثل الشعب..حتى لو كان قرار الرئيس وهو رأس الشرعية، ما لم يقر في الاطار الرسمي..ووجب اسقاط اي المشروع يصدر عنها..

المسألة ليس قرارا اجرائيا، أو تنفيذيا يدخل في مهام الرئيس المسجلة في "القانون الاساسي -الدستور" - حتى لو كان معطلا أو مصادرا بفعل فاعل ولغاية في نفس الرئيس- ، بل كل ما يتعلق بالقرارات السياسية الكبرى أو غير الكبرى هي حق للقيادة وحدها، وليس رأس القيادة..والقيادة الشرعية هي اللجنة التنفيذية وفقا للنظام الأساسي لمنظمة التحرير، ويمكن لعريقات والمالكي والرئيس ايضا أن يعودوا بالسؤال الى رئيس المجلس الوطني الفلسطيني الأخ الكبير والقانوني أيضا ابو الأديب..اما العرف السائد بتعبير القيادة العام، فليس سوى اطار تشاوري لا تلزم قراراته دون قرار رسمي في اللجنة التنفيذية أو المجلس المركزي لمنظمة التحرير..ومن لا يعلم يسأل ويتعلم..فالتعلم ليس عيبا حتى لوكان على كبر!

مجددا نطالب رأس الشرعية الفلسطينية الرئيس محمود عباس بصفته هذه احترام الاطار الشرعي، كي لا يفتح الباب للأعداء للنيل منها..وعبر هذه الشرعية يعلن سحب المشروع العار، ويتقدم بكل ما يعيد الصواب الوطني لمشروع فلسطين الحقيقي وغير المزور للإطار الرسمي، وليأخذ القرار، ولا ضير أن يدعو الى اجتماع للمجلس المركزي لاقرار المشروع لآنه يتعلق بمصير فلسطين وليس بمصير حارة بها، كما حدث يوما بعد اقرار اتفاق اعلان المبادئ في تونس عام 1993..

تلك هي الشرعية - القيادة يا اعضاء "الخلية الخاصة جدا"..وغيرها باطل باطل باطل!

ملاحظة: لشعب فلسطين احفاد الرسول الفلسطيني عيدا مجيدا..ولأشقاء وشركاء الوطن والهوية من ديانة المسيح سلاما..فلسطين بكم كانت فخرا ..وسلاما لكل من رفع راية الثورة منكم..من جورج حبش الى نايف حواتمة مرورا بفؤاد نصار وتوفيق طوبي!

تنويه خاص: تصريحات ليبرمان عن حدوث تسونامي سياسي ضد دولة الكيان لو لم تحدث تسوية مع الشعب الفلسطيني هي الـ"تسونامي" ..شو صار وشو جرى يا افيغدور!

فلسطين في محكمة الجنائيات..حاضر شاف أم ..!

كتب حسن عصفور/ خبر مفرح وسط المشهد الردحي غير المسبوق في "بقايا الوطن"، أن يحق لدولة فلسطين، حضور اجتماعات الجمعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بصفتها دولة عضو "مراقب"..

هذا القرار يؤكد أن دولة فلسطين هي دولة مقبولة ومعترف بها من قبل هذه الجمعية، علما أنها دولة غير عضو بالمحكمة الجنائية الدولية وغير موقعة على اتفاقية روما..

خبر يستحق أن يسجل في سجل فلسطين الدولة والقضية الوطن، وكما قال مندوب فلسطين في الأمم المتحدة، د.رياض منصورإن: "هذه الخطوة تضيف نصرا آخر للفلسطينيين على الساحة الدولية وتقربهم أكثر من استرداد حقوقهم، وتفتح الباب واسعا لسحب رموز وقادة الاحتلال الإسرائيلي إلى قفص الاتهام في هذه المحكمة، لترقد أرواح الضحايا بسلام بعد طول عذاب".

نعم لشعبنا حق الفرح في كل أماكن تواجده، في فلسطين الوطن التاريخي ممتدا من رأس الناقوة شمالا حتى رفح جنوبا، ومن البحر الأبيض الى البحر

الميت عرضا، وفي أماكن اللجوء ومخيمات انتظار العودة الى ارض الوطن، التي هجروا منها تحت حرب غازية استعمارية، لم تتمكن من قهر روحهم ولا اذابة هويتهم ..

يوم يدق باب الأمل في انتظار العقاب لمسبب الجريمة الكبرى ومسلسل جرائم الحرب التالية لشعب لا ذنب له سوى أنه شعب أرض فلسطين، بتاريخها ومقدساتها، ورغم أن الرئيس محمود عباس لا زال يرفض التوقيع الرسمي على اتفاقية روما، لاسباب لم يصارح بها شعبه المنتظر حرقة وشوقا لتلك الساعة، الا أن هناك من سيقودها يوما الى ذلك الطريق الذي هو حق لا فكاك منه، مهما تلكأ المتلكؤون..

ولكي لا نبقى نعيش اسرى فرحة آنية بمكسب سياسي هام، فإن الإنجاز يستكمل بما سيكون لحضور دولة فلسطين، شكلا وموضوعا، نحو البشرى التي اشار اليها ممثل دولتنا في الأمم المتحدة، بأنها "تفتح الباب واسعا لسحب رموز الاحتلال وقادته الى قفص الاتهام في هذه المحكمة"..

ولكن ومن أجل ان تصبح تلك الأمنية حقيقة، ماذا سيكون قيمة الحضور، هلى ستحضر فلسطين شاهدا حيا على كل الجرائم المرتكبة، وستقدم ما يمكن اعتباره أكبر أرشيف لجرائم حرب ارتكبتها دولة في التاريخ المعاصر، تنوعت الجرائم كما لم تتنوع في أي بلد آخر، وستصبح كل الشواهد السابقة أمام جرائم حرب الفاشية المعاصرة في دولة الكيان، صغيرة مقارنة بها..

كي يكون الحضور الأول لفلسطين الدولة شاهدا حيا، يمكنها أن تبدأ باعداد ملف كامل للجرائم المرتكبة، ومنها تقارير أصدرتها منظمات وهيئات دولية، ولعل تقرير غولدستون وايضا تقرير منظمة العفو الذي صدر يوم 9 ديسمبر 2014، وكلاهما تحدث بلغة واضحة صريحة عن قيام دولة الكيان بارتكاب جرائم حرب.. وهناك مئات من تقارير تؤكد تلك الحقيقة..

قد لا يسمح الآن ان يتم المرافعة عن الحق الفلسطيني العام لتلك الجرائم، نظرا لعدم التوقيع غير المبرر وطنيا وسياسيا واجرائيا، ولكن بالتأكيد يمكن

ان يقوم وفد فلسطين بتوزيع ملف خاص بحصر اسماء المجازر وجرائم الحرب المرتكبة وعدد ضحاياها واسماء المدن والقرى والبلدات التي تم مسحها وازالتها.. الشواهد لا حصر لها، ولا تحتاج سوى اعادة تنظيم وترتيب وتوثيق يساعد من نسى او تناسى الجريمة أن يتذكرها، بمن فيهم بعض أهل فلسطين..

لا نطلب مستحيلا ولا معجزة بذلك، بل هو اجراء سياسي لا يتعارض مع اي من الاجراءات القانونية للمحكمة، ويمكن أن تبدأ الرئاسة الفلسطينية ووزارة خارجيتها، لأن الحكومة غير ذي صلة بها، الاستعداد من أجل الإستفادة القصوى من الحضور الأول، وتحضير فعل اعلامي وسياسي مواز لانعقاد الجمعية، نشاط يعيد للذاكرة وقائع الجرائم الكبرى ضد أرض وشعب فلسطين..

فعاليات اعلامية وحضور ممثلين لعائلات بعض مما دفع ثمنا، وحتما هناك كثير من اوجه الفعل لو قرر الرئيس عباس الاستفادة القصوى من حضور دولة فلسطين ذلك الاجتماع، كي يقال أن فلسطين شاهد حي على الجرائم التي ارتبكها الكيان وقادته..وأن شعبها شاهد كل حاجة، ودفع ثمنا من لحمه وأرضه وعرضه على جرائم العصر التي لم تفكر المؤسسة الدولية على محاكمة مرتكبيها حتى تاريخه..

دون ذلك سيقال لفلسطين حضوركم أسعدنا، ولكنكم كنتم كشاهد مسرحية عادل إمام .." شاهد حاضرما شافش حاجة" ..الاختبار من هنا لكل التهديدات السابقة ، ومن أجل أن " ترقد أرواح الضحايا بسلام بعد طول عذاب"، كما قال بحق ممثل فلسطين رياض منصور..

الشعب ينتظر والأمة ايضا، ذلك الظهور الأول لفلسطين الدولة في قاعة محكمة الجنائيات الدولية..,لن نطلب الكثير لو أن الرئيس عباس يفاجئ شعبه بالتوقيع على معاهدة روما قبل يوم الانعقاد..ياااااه..

لكنه طلب غير مستجاب والله والرئيس أعلم لما!

ملاحظة: نشر قائمة بما اسموه "لم شمل داخلي" وكأنه انجاز وطني تاريخي..رغم أنه ابسط حقوق المواطن في الاتفاقات الموقعة منذ عشرين عاما..ومع ذلك تساءل اهل القطاع لماذا غاب اي اسم منهم في ذلك "الكشف التاريخي"..اهي مصادفة أم بداية تنفيذ أن غزة خارج النص!

تنويه خاص: لماذا لم ينف اعلام الحكومة رسميا خبر استقالة الوزير الشخشير وترك الأمر لها ومكتبها..وما هي حقيقة نص الرسالة..لما لم يتطرق لها نفي الشخشير..سؤال مش أكتر!

"فوازير" المشروع المشؤوم..و"خطف الشرعية"!

كتب حسن عصفور/ لا نظن أن وصل الاستهتار بـ"الشرعية الفلسطينية"، ما وصل التعامل مع المشروع "الخاص" والمقدم الى مجلس الأمن، باسم فلسطين، استهتار في التشاور والمناقشة، وكل ما له صلة بمضمون المشروع وآلية التعامل مع التنفيذ والتقديم، وكأنه بات "مشروعا خاصا" لمجموعة سياسية" قررت إدارة الظهر الى الغالبية المطلقة من القوى الوطنية والشعبية، وكل المؤسسات والإطر الرسمية في المنظمة والسلطة، في سابقة لا مثيل لها..

ومع أن "تحدي" البعض لـ"الشرعية الفلسطينية"، بل وخطفها لن يمر مرور الكرام، كما يعتقد الخاطفون، فما يحدث ليس سوى وضع القضية الوطنية في دائرة الخطر والتصفية السياسية، وليس الهروب من التشاور والتكاتف الوطني سوى مظهر لعملية خطف القرار السياسي، والنتيجة أن الشعب الفلسطيني سيجد كل السبل والآليات الكفيلة لاسقاط ذلك المشروع، ولن يقف متفرجا أمام حالة عبث لتركيع الشعب والانتقام من كل معارضي ذلك "الشؤم السياسي"، مهما حاولوا تجميله، بأحدث طرق التجميل في مصانع الغرب..

ولأن المهزلة السياسية لم يعد لها حدود، أصبح البحث وتناول المشروع قائم على قاعدة "فوازير رمضان" التلفزيونية، بل أن بعض "دوائر" من صلب "الخلية الخاصة" لا تزال تجهل حقيقة النص وتعديلاته، ولم يتكرم عليهم "اصحاب النص اللغز" باطلاعهم عليه، رغم الاستماتة في الدفاع والتبرير بلا علم وعن جهالة مطلقة، حتى أن بعضهم يستند الى الدفاع على قاعدة "ذكرت مصادر"، "افادت" و"أشارت"، دون تقديم جملة واحدة مفيدة للشعب تبريرا لذلك السقوط السياسي الكبير..

لم يقتصر الأمر عند حدود التلاعب بالنص كلعبة الاستغماية الطفولية، بل وصل الى اصرار على تقديم "النسخة المعدلة" في توقيت يثير كل أشكال الشبهات السياسية حول نوايا وأهداف من يدير "خلية المشروع"، حتى أن الدهشة لم تقف عند حدود الوطن الفلسطيني، المراد تهويده بـ"قانون" و"مشروع"، بل وصل الى اروقة دول غربية، اصيبت بكامل الاندهاش من ذلك الاصرار "الفلسطيني" على التصويت قبل نهاية العام، وبتركيبة مجلس الأمن الحالي، التي لا تضمن الأصوات الكفيلة بتمريره للنقاش، حيث لا يوجد سوى 7 دول أو اقل مع الطلب الفلسطيني..

لم يعد مجهولا لكل مبتدأ في "علم السياسة" ان بداية العام المقبل ستشهد تركيبة مجلس الأمن تغييرا نوعيا في الدول، وستدخل دول تقف غالبيتها الى جانب الحق الفلسطيني، هي فنزويلا، انغولا، ماليزيا، اسبانيا ونيوزلاندا، اربعة منها على الأقل ستكون مع المشروع، ما يوفر 10 أصوات أو 9 بالحد الأدنى، ما يتيح أن يفتح مجلس الأمن النقاش للمشروع المذكور..

تمرير المشروع الى جلسة النقاش، رغم كل كارثية النص، سيضع الولايات المتحدة أمام وضع معقد فهي من جهة لا تعترض على جوهر القرار، ويمكن مراجعة الموقف الأميركي المعلن، وفقا لما صدر عن البيت الأبيض، حيث الاعتراض على "التوقيت العشوائي"، واعتقاد أمريكا ان المشروع يتجاهل "الاحتياجات الأمنية لاسرائيل"، وهو ما يعني أنها موافقة على كل ما غير

ذلك، لكنها لا تود تمرير المشروع في توقيت زمني يخدم رئيس حكومة الكيان في الانتخابات وفقا لنصيحة معارضية..

ولكي يتم رفع الحرج السياسي عن الادارة الأميركية، تصر "الخلية الخاصة" التصويت قبل التعديل، كي لا تجبر أميركا لاستخدام حق النقض "الفيتو"، ما يسبب لها "حرجا سياسيا بالغا"، خاصة وأن نص المشروع يتطابق جدا مع التوجه الأميركي، حتى بعد التعديلات التي تم تسريبها، الى وسائل الاعلام، لا يوجد بها نص واحد يتعارض مع الموقف الرسمي الأميركي، ولذا كان بيان البيت الأبيض غاية في الدقة السياسية عندما أعلن موقفه من "المشروع المعدل"..

هل يعتقد "الهواة" أن مثل هذه الألاعيب السياسية يمكنها أن تخدع شعب فلسطين وقواه المختلفة، وهل وصل الحال بهم الى الاعتقاد بأن الكذب المكشوف يمكنه أن يختفي خلف ستار "نشر الوهم والخداع"، واستغلال "رأس الشرعية" لـ"خطف الشرعية"..الوهم فقط سيكون حصاد اعتقاد خلية لم تعتد مصلحة الوطن مصلحتها..

وقبل فوات الآوان للرئيس محمود عباس، ان يعود للقسم الوطني الذي أقسمه لحماية الوطن وشرعية القضية، ويقذف بالمشروع المشؤوم الى أقرب "سلة مهملات" تحت طاولة مكتبه الرئاسي حيث كان مقرا للزعيم الخالد ياسر عرفات، والذي تم تصفيته بعلم مشهود..

لا زالت هناك فرصة بأمل أن يعود الرئيس عباس الى شعبه وقواه قبل ان تصبح الفاس في الراس..وعندها كل الحسابات تتغير وقواعد العمل لن تعود كما كانت لو أصرت الخلية على نهجها!

ملاحظة: التعديلات المنشورة في "امد للاعلام" اليوم، لا نود اعتبارها "تعديلات رسمية" حتى نصل الى النص الرسمي من الامم المتحدة..لكن العناوين لا تحمل خيرا لفلسطين وقضيتها أبدا..وسيكون لنا وقفة تفصيلية لقراءة تلك "التعديلات"!

تنويه خاص: شعب فلسطين يصبح تعداده 12 مليون وكبشة..عين الحسود والعدو كل بصفته واسمه فيها 12 مليون عود وحجر كمان..شعب أنتج ثورة معاصرة تقترب من نصف قرن عطاءا سينتصر على العدو وتفاهات البعض!

قراءة تحليلية لـ"المشروع المشبوه".. الواجب اسقاطه وطنيا!

كتب حسن عصفور/ ما حدث في لقاء "الجمعية العامة لفصائل منظمة التحرير" يوم الخميس الماضي الموافق 18 ديسمبر 2014 خلال بحث ما بات يعرف بـ"المشروع الفلسطيني العربي" لانهاء الاحتلال، يمثل دليلا ساطعا أن القرار الفلسطيني لم يعد له صلة لا من قريب أو بعيد، بالتبادلية الوطنية عند اتخاذا قرارات مصيرية، بل أن الرئيس محمود عباس لم يكتف بتجاهل الفصائل كافة، من المشاورات الخاصة والعامة، حول نص المشروع والاتصالات التي دارت بين أطراف متعددة..

بل انه رفع للحضور "كرتا أحمر" - لا نود أن نقول أنه رفع شيئا آخر يلبسه بقدمه -، عندما رفض كليا أن يوزع على قادة الفصائل أو جميعتهم العمومية، في غياب حركتي حماس والجهاد، المشروع الفلسطيني الذي تم تقديمه، وبات ملكا لمجلس الأمن، وسيتم نشره خلال ساعات على موقع الأمم المتحدة، وفي مختلف وسائل الاعلام العربي والأجنبي والعبري، لكنه تمادى بشكل "غير مسبوق" بالاستخفاف فيما يسميه هو نفسه بـ"القيادة الفلسطينية"..

لم تكن تلك ملاحظة شكلية، بل كان فعلا سياسيا أريد له أن يضلل الحضور مكتفيا بمداخلة له حول المشروع، ثبت لاحقا أنها لا صلة لها بما نشر من نص افترق كثيرا عما قاله الرئيس بصوته، ونشرته وسائل اعلام الرئاسة..

وبعيد عن الملاحظات "الشكلية"، فالمشروع بذاته يشكل "كارثة سياسية وطنية"، وهو المشروع الأخطر على قضية فلسطين، منذ أن بدأت الأمم

المتحدة تناقش القضية الفلسطينية، ويشكل "انقلابا فلسطينيا رسميا" على قرار الأمم المتحدة رقم 19/ 67 لعام 2012 الخاص بالاعتراف بـ"دولة فلسطين" كعضو مراقب من خلال حدود الدولة وعاصمتها القدس الشرقية..

المشروع الجديد تجاوز كليا المشروع المتفق عليه وطنيا قبل زمن، وقد تم اعلاميا رصد 8 تعديلات جوهرية على النص المتفق عليه وطنيا، فقط لارضاء الغرب وأمريكا، دون ان يكون لها في النهاية ذلك، فالمطلوب مزيدا من "التنازلات" لكي تصبح الرئاسة الفلسطينية عارية تماما أمام شعبها، ومتصادمة مع "الكل الوطني" يسارا ويمينا، علماني واسلاموي، تقدمي ومحافظ، بل وستجد من داخل تنظيم الرئيس عباس حركة فتح، من سيرفض ذلك، وهو ما تدركه جيدا وتعمل له الادارة الأميركية، لتفرض عليه ما يحلو لها من "شروط استسلام" بديلا لشروط السلام المنتظر..

وبتناول النص المقترح، يمكن قراءة نصوص تؤدي بمن صاغها الى منصة المحاكمة الوطنية، والتي لا تقبل التأجيل:

*الاشارة الى قرار التقسيم 181 في مقدمة المشروع، دون اي ضرورة واقحامه في النص، لم يكن سوى استجابة فلسطينية لرغبة بريطانيا - امريكا كي يفتح الباب واسعا للإشارة الى "دولة يهودية"، أي شرعنة مطلب نتنياهو وزمرته الفاشية بما يسمى "قانون القومية"..كان بالامكان استيعاب الاقحام لقرار التقسيم لو أنه اشار الى جغرافيا القرار وليس لنص تسمية القرار حول دولة يهودية واخرى عربية..فعل لتمرير قانون اقصاء الوطن والشعب الفلسطيني..

**اقحام مبادرة السلام العربية في مسألة حل قضية اللاجئين فقط، بهدف اضاعة الحق القانوني لقرار 194، فالمبادرة عندما وضعت ذلك النص، جاء في سياق نص وتسوية متبادلة شاملة، فيما اقتنص المشروع جزءا تنازليا فيما يعرف بحل قضية اللاجئين "حلا عادلا ومتفق عليه"، نص جاء في سياق متكامل، ولو اريد للنص أن يكون، ليتم تنفيذ المبادرة بكامل نصوصها، وليس

اقتباس بعض "التنازلات السياسية منها"، ثم تمريرها تحت بند أنه "نص عربي" وافقت عليه منظمة التحرير والزعيم الخالد ياسر عرفات..هذا يسمى في السياسة "تدليس مكشوف"..

*** وضع فقرة خاصة حول قطاع غزة مفصولا، يتحدث عن بعض ما له، يشكل علامة استفهام كبرى، فما دام البحث عن "حل نهائي" وانهاء الاحتلال، فما هو "المغزى السياسي" من فقرة خاصة بقطاع غزة، و" يدعو إلى حل مستدام للوضع في قطاع غزة، بما في ذلك فتح معابرها الحدودية بشكل مستمر ومنتظم من أمام التدفق الطبيعي للأشخاص والبضائع، وفقاً للقانون الإنساني الدولي".

الا يثير نصا كهذا في اطار مشروع لحل نهائي شكوكا سياسية خاصة حول ما سيكون عليه الوضع في اطار حل نهائي للقضية الفلسطينية، وكأن هناك "ترتيبات خاصة" للضفة الغربية والقدس مختلفة جوهريا عن ما سيكون لقطاع غزة..سؤال يفرض نفسه من سياق النص ذاته..

لو اريد للقطاع خيرا ليخرج قرار من مجلس الأمن منفصلا عن مشروع الحل النهائي وليبدأ تنفيذه فورا..لكن لكل فقرة هدف والله وامريكا وغيرهم يعلمون هدفهم من نص كهذا..!

**** يتحدث المشروع عن تمديد النص الزمني المتفق عليه وطنيا الى عام اضافي، مع ايجاد مرحلة انتقالية جديدة لتنفيذ ما يتفق عليه، وهو ما يعيد التجربة التي كانت في الاتفاقات السابقة، وأن اي خلل أمني وفقا للنص سيكون كابحا للإستمرار في التنفيذ، وهو اختبار لا يمكن له أن يكون لصالح الشعب الفلسطيني..فالحل النهائي لا يجب أن يكون تدريجي وانتقالي بل "رزمة واحدة"..خاصة لو تم ربط هذا النص بنص الامتناع عن القيام باجراءات احادية، وهو ما سيضع اي عملية ضد الاحتلال مقابل الاستيطان..

****الحديث عن "خطوط الحدود" يضعف كثيرا النص القانوني لتعبير الحدود، وتفتح الباب لشكل انسيابي لتحديدها، ويفتح الباب واسعا لشمول مبدأ

"التبادلية" بحسابات تميل للطرف الاسرائيلي..كما انه لم يكن مناسبا الحديث في المشروع الفلسطيني عن التبادلية، خاصة وأن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012 حدد بوضوح قاطع حدود دولة فلسطين..المساومات لا يتم تقديمها قبل المفاوضات..مبدأ يعرفه تلميذ بالصف الأول الابتدائي للمفاوضات ..

*****عند تناول قضايا الحل النهائي حدد المشروع الفلسطيني، واستنادا الى "اعلان المبادئ" عام 1993 قضايا الحل النهائي ، اضيف لها موضوع المياه لاحقا بالتالي" الحدود واللاجئين والقدس والمياه والأمن "، ويذكر الرئيس عباس شخصيا والأخ ياسر عبدربه والأخ ابو علاء قريع أن المفاوضات تم تعليقها في اوسلو وكادت أن تنهي القناة السرية بسب تلك المسميات، وتحديدا تسمية القدس"، حيث اعتبرها رابين آنذاك خط أحمر..ولكن الزعيم ابو عمار و"خلية المتابعة" آنذاك اصرت على التسمية وهو ما كان لها..

يبدو أن الضغط تواصل لتعديل النص الفلسطيني لصالح الموقف الاسرائيلي فحذف التسمية ليصبح النص " الحل المتفاوض عليه سيكون مستنداً إلى المعالم الخمسة" دون تسميتها..ولا يحتاج القارئ لشرح التنازل الساطع هنا بين نص ونص..

******بخصوص الاستيطان تناول المشروع الموضوع من زاوية اختلفت جوهريا عن المشروع الفلسطيني المتفق عليه وطنيا فاستبدل النص الأصلي الداعي الى "وقف كامل لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 ، بما فيها القدس الشرقية"ن بنص بديل يدعو "المجلس، الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات غير قانونية أحادية الجانب، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية، التي يمكن أن تقوض قابلية حل الدولتين على أساس المعالم المحددة في هذا القرار".

المصيبة هنا، ان النص البديل استخدم عبارة يمتنع عن اتخاذا خطوات احادية من كلا الجانبين، وهو تعبير لا يمثل اي جانب الزامي وساوى بين الطرفين في "المناشدة"، ولا نلعم ما هو المقصود بتلك العبارة للجانب الفلسطيني، هل هي هي تختص بفلسطيني الجليل والمثلث والنقب، أم وضع المقاومة ضد الاحتلال مقابلا.. ام بماذا..

مسألة تستوجب التوضيح ايضا..علما بأنها لم تكن واردة اطلاقا بالنص الأصلي والذي تحدث عن وقف الأنشطة الاستيطانية، كتعبير الزامي قطعي، وليس مناشدة أخلاقية مشروطة..

وتستمر مصيبة النص البديل عندما تجاهل وضع القدس الشرقية في هذا البند، وكأن الاستيطان - التهويد بها، اصبح خارج السياق، بل يبدو وكأنه بات "مشروعا"..

ولأن البند الخاص بالاستيطان تم صياغته بطريقة نادرة في اهانة طرف صاحب حق، بوضع تمييزبين "نشاط استيطاني وآخر"..حيث يطالب النص البديل بالامتناع عن الأنشطة التي يمكن أن" أن تقوض قابلية حل الدولتين على أساس المعالم المحددة في هذا القرار".. بمعنى أي استيطان لا يمس قابلية حل الدولتين يمكن قبوله، وهنا الهدف الأساسي من النص، مستوطنات القدس وخاصة التكتلات الكبيرة، سواء تلك التي تقع بين الخليل وبيت لحم، والمعروفة بـ"مجع غوش عتسيون" وجواره، ثم مستوطنة "جبل ابو غنيم"، والمستوطنات المقامة بين رام والقدس بجوار بيت حنينا والرام..والكل يعلم حقيقتها..

*******فيما يتعلق القدس الشرقية، لم يكتف المشروع البديل بما ورد في بند الاستيطان، بل أنه تقدم بنص يشكل "كارثة وطنية وتاريخية" لا يمكن لأي وطني فلسطيني قبولها، فبدلا من النص الأصلي، بأن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، اصبح النص البديل يتحدث عن "القدس عاصمة

مشتركة للدولتين والتي تلبي التطلعات المشروعة للطرفين ويحمي حرية العبادة".

"عاصمة مشتركة"، دون حدود واضحة وبلا معالم سياسية، وحرية العبادة محمية دون تدقيق في المغزى من تلك العبارة..النص هنا يلغي حدود القدس الشرقية لمصلحة "القدس الكبرى لليهود" وبعض الأحياء العربية فيها تعود لفلسطين، فيما البلدة القديمة ستكون خاضعة لحماية لا يعرف طبيعتها تحت بند "حماية حرية العبادة"، ما قد يسمح لليهود بدخول الأقصى وحرمه تحت بند "حرية العبادة"..

"قدس يهودية كبرى" تضم الغربية المحتلة منذ 1948، والمستوطنات التي بنيت فوق ارض القدس الشرقية، مع مكانة خاصة لحرية العبادة، والتي لن تقتصر على ما هو قائم اليوم، أو ما يعرف بـ"الستاتيكو"، فيما تصبح القدس العربية الفلسطينية، ما تبقى من المحتل عام 1967، مضافا لها ابو ديس والعيزرية والرام والسواحرة الشرقية وكفر عقب وغيرها من بلدات تابعة لها في المخطط..وعندها لتسمى ايضا عاصمة فلسطين، مع وضع خاص لحرية العبادة ايضا..

********وتتواصل المفاجآت الكارثية، عندما يتم وضع نص صريح، رفض في كل المفاوضات السابقة الخاصة بالحل النهائي، منذ عام 1995 وحتى آخرها في كمب ديفيد عام 2000، ولا نعرف إن وردت لاحقا في مفاوضات عباس - اولمرت أو فريقه الخاص لاحقا مع ليفني، نص يؤكد على أن "يسلم المجلس بأن اتفاق الوضع النهائي يجب وضع حد للاحتلال ووضع حد للمطالبات كافة ويؤدي إلى الاعتراف المتبادل فوراً".

الهدف واضح من هذا النص الحاسم لالغاء نص قرار 194 وقرار 181 لو رغب الفلسطيني يوما ما بفتح تصويب الميزان السياسي...ليت قابلي النص يشروحون للشعب الفلسطيني ما هي تلك المطالب كافة التي لا يريدون المطالبة بها لاحقا..

*********ونصل الى ما يكشف أن المشروع في جوهره، ليس سوى "انقلاب شرعي" على الحق الفلسطيني الذي جسده قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2012، رقم 67/19 إذ يشير نص المشروع الجديد الى "على قبول فلسطين دولة كاملة العضوية ضمن الإطار المنصوص عليه في القرار. ويتطلع إلى الترحيب بفلسطين كدولة عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة ضمن الإطار الزمني المحدد في هذا القرار".

من قام بصياغة المشروع الجديد، عندما اضافه، وهو بند لم يكن بالمشروع الفلسطيني الأصلي، كان يريد شطب كل ما تحقق من انجازات ومكاسب في الجمعية العامة لصالح فلسطين، بل ويجمد العمل بها الى حين انجاز الاتفاق وفقا للقرار، ما يفهم منه عدم قيام فلسطين بالانضمام الى أي مؤسسات دولية، وبالطبع في مقدمتها التوجه الى المحكمة الجنائية الدولية..

تلك قراءة أولية لمشروع يمكن أن يشكل "حلا نهائيا لقضية فلسطين بمعنى الخلاص منها" وانهاء لمسيرة كفاح شعب..

مشروع القرار الجديد، يمثل مصيبة لا بعدها مصيبة في مسار الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، ولم يكن يوما يخطر ببال أي فلسطيني، عدا "روابط القرى"، أن تقرأ نصا بهذا الذي تقدم الى مجلس الأمن..

الفعل لاسقاط المشروع أصبح واجبا وطنيا..والصمت عليه خيانة وطنية..

ملاحظة الى ياسر عرفات: ليتك تصحو لخمس دقائق وتقرأ ايها الخالد ما أصبح يسمى "مشروع فلسطيني لانهاء الاحتلال"..مشروع يبدو من نصوصه وكأن هناك "احتلال متبادل" يجب انهائه ايها الزعيم!

تنويه خاص: امريكا تعارض المشروع رغم كل ذلك..السؤال لماذا؟..لنا وقفة مع هذا السؤال، لو كان للحياة رأي بالبقاء وفي العمر بقية!

لعبة " داعش" تقهر "فصائل حماس الأمنية"!

كتب حسن عصفور/ ليس البيان الأول، ولن يكون البيان الأخير ما تم نشره في قطاع غزة تحت مسمى "ولاية غزة" الداعشية، حيث أن البعض الأمني المسيطر في القطاع، يظن، وللمرة المليون ظن كله خطيئة وليس خطأ فقط، ان ذلك سلاح أمضى لترهيب أهل القطاع جموعا وأفرادا، قوى ومؤسسات، وبأن اليد الأمنية المطلقة الحاكمة بأمر حماس، لن تسمح لأي كان الخروج عن الصمت الذي طال لسنوات أن ينكسر، وأن لا يظن كان من كان، أن "القبضة الحديدية"، التي حكمت القطاع طوال سنوات يمكنها أن تصاب باهتراء، أو بصدأ ينال من حدتها وفاعليتها وقتها الخاصة بالقتل والاعتقال والتفجير..

تلك جوهر رسالة بعض قيادات أمن حماس، كانوا أو ما زالوا في الحكم الذي تحدث عنه المسؤول السياسي الأول لحماس في قطاع غزة، بعد أن اعتقد أهل القطاع المصابين بـ"الطيبة السياسية الأبدية"، بأن "بيان الشاطئ" المقبور بقرار فصيلي الأزمة الوكسة الوطنية، سيضع نهاية لتلك السنوات السوداء من ارهاب كان سيد الموقف، فخاب الأمل والرجاء بنهاية السواد الأمني وأيضا السياسي عبر تلك الرسالة الأمنية "الداعشية"..

ولأن حماس تدرك يقينا أنها لا تستطيع الاعلان مجددا عن استخدام "القبضة الحديدية" سلاحا لارهاب وتطويق ومحاصرة أهل القطاع، كما كان الأمر قبل "بيان الشاطئ" فقد وجدت في لعبة "داعش" ضآلتها، وهي التي باتت الأشهر في حركات الإرهاب والتهديد، بل أن "بيت المقدس" الإخوانية الارهابية، تحاول المناورة ايضا بذات اللعبة الداعشية، وهي مسألة لم تقدر حماس مغزاها ايضا..

ما حدث عشية احياء ذكرى الخالد ابو عمار من تفجيرات ورسائل تهديد داعشية لمسوؤلين فتحاويين، وقبلها بأيام بيان بلا عنوان يعلن ولادة "ولاية غزة الداعشية"، وتلاها بيان لفرض الحجاب على النساء الغزيات، يلها في اليوم التالي بيان لتهديد عدد من كتاب وشعراء ومثقفين بذات اللعبة الداعشية، وتقف أجهزة أمن حماس بكل مكوناتها القسامية والشرطية والمخابراتية، لتفشل في فك "لغز داعشي واحد" ليس سوى لعبة استغباء غريبة لشعب هو الأكثر دفعا لثمن عدم الاستغباء..

ان يتم تنفيذ تفجيرات النذالة السياسية لمنصة الخالد ياسرعرفات، وتليها تفجيرات متزامنه وبذات الدقة، دون اي اثر، ثم تشكل حماس لجنة أمنية خاصة للبحث والتنقيب على "إبرة داعش الارهابية"، فلا تجد لها أثر ولا يحزنون، ثم ترد عليها "داعش الغزية" ببيانات الإرهاب التكفيرية الظلامية، وايضا دون "اثر داعشي" لـ"فصائل حماس الأمنية"، فتلك لعبة لا يمكن لطفل من أطفال مخيمات "القارة الغزية" ان يصدقها..

ولأن المناورة تفتقد كثيرا من الحنكة، وتبدو أقرب لمظهر انتحاري جديد، في مغامرات حماس، خرج منهم من ينفي وجود "داعش" في قطاع غزة، وللحق لم ينطق الرجل سوى الصدق بعينه، واصاب الحقيقة المطلقة، فيما قال ونفى، وهو بذلك يؤكد المقولة التي باتت هي ايضا ، حقيقة مطلقة، أن بعض "أجنحة حماس الأمنية" هي التي قامت بما قامت من ارهاب وتكفير، لنشر ارهاب سياسي وامني مسبق، نتيجة علمهم اليقيني أن أهل قطاع غزة لن ينتظروا كثيرا على ما يقال أنه "مراجعات فكرية سياسية" داخل حماس كي تنفض عنها "غبار مسار مظلم"..

الارهاب الحمساوي بصيغته الداعشية، ليس سوى طريق لقطع الطريق على اي تفكير سياسي شعبي لكسر الجرة الارهابية والحصار الأمني المفروض، كمقدمة لا بد منها لاعادة وضع القطاع الى مكانته ضمن الخريطة الوطنية الفلسطينية، وانهاء مخطط الخطف - الفصل، بعد أن فشل "بيان الشاطئ" في وضع نهاية له..

ويبدو أن معلومات "الفصائل الأمنية الحمساوية" وصلت الى ما ينذرها بخطر الانفجار ما قد يخرج عن السيطرة، ولم تجد أمامها الا استخدام القوة المسلحة لقتل الانتفاضة الرافضة للخطف - الانفصال قبل انفجارها..

حماس تدرك يقينا أن لعبة داعش خطيرة، وانها قد تدفع ثمنا من رصيدها، لكنها تدرك ايضا ان الثمن المدفوع في شراء "لعبة داعش" قد يكون أقل تكلفة بكثير لو أن المشهد السياسي تطور الى لحظة انفجار حتمية، مع الوضع الحاص للقطاع بكل أزماته، والتي لن تفلح قيادة حماس بتكوينها الإخواني الراهن على حلها، وهي تعلم يقينا ايضا، ان الرئيس محمود عباس وحركة فتح لن تمنحها "طاقية اخفاء" ارتباطها بالجماعة الاخوانية التي تصبح رويدا رويدا في عالمنا العربي ضمن التصنيف الرسمي لجماعات الارهاب المطلوبة قانونا..

حماس تعلم يقينا حجم المغامرة بشراء اللعبة الداعشية وتعرف الثمن، لكنها تغامر - تقامر بين ثمن وثمن،، وبدلا من شراء الوقت الوطني لمراجعة شاملة لمسارها والتوقف أمام المصلحة الوطنية الكبرى، بديلا لمصلحة الجماعة الإخوانية..لجأت لتجريب اللعبة الداعشية دون أن تدرك أنها تقترب أكثر من الكارثة الأكبر..

بالمناسبة كل بيانات لاحقة بنفي وجود داعش في القطاع، او أن حماس لا صلها لها بما يحدث سيكون "كلام اثبات"، وبدلا من اضاعة وقت الوطن في مناورات أكثر من ساذجة على قيادة حماس "شراء الوقت الوطني"، وتتجه الى حيث يجب أن تكون حركة وطنية فلسطينية خالصة بلا جماعة ولا يحزنون على ماض بات ثمنه وجود أو لا وجود..بعيدا عن غرور سينهار في لحظة زمنية غير محسوبة جيدا لبعض المصابين بحول سياسي تاريخي!

ملاحظة: ليت أعضاء "بقايا المجلس التشريعي" يلتقي في لحظة تصويت البرلمان الفرنسي مساء اليوم للاعتراف بدولة فلسطين، ليعبروا وفورا عن تقديرهم الكبير لبرلمان شعب رفض الهيمنة والتبعية!

تنويه خاص: ان تدين الحكومة، المنتهية ولايتها، بيان تهديد الكتاب ، يؤكد جيدا أنها تتعامل مع القطاع وكأنه خارج حساباتها..لماذا لم يستخدم وزير الداخلية حقه الشكلي ويأمر باقالة كل قادة الداخلية بغزة حتى اعتقال "الداعشيون الجدد"..طبعا افتراضا ان غزة أصلا تهمهم!

ما بعد "الفشل"..حرق المشروع والاعتذار للشعب!

كتب حسن عصفور/ انتهى الدرس الأول للرئيس محمود عباس و"خليته الخاصة" بعدم حصول المشروع المشبوه ، كما كان معلوما لكل أطفال فلسطين، على الاصوات الكفيلة بتمريره للتصويت، ولذا فالفشل المعلوم لا يحمل أي مفاجأة، سوى مفاجأة اعضاء "الخلية" الذين خرجوا ليعبروا عن "صدمتهم" الكاذبة، يولولون على تعرية كذبهم، وانكشف حالهم أمام شعب لن يعيش في جلباب النصب السياسي أبدا..

المشروع المشبوه، انتهى نظريا من التداول ما لم تقرر "الخلية" غير ذلك بادارة الظهر مرة ثانية لمطلب الشعب وقواه الوطنية كافة، من فتح ومختلف فصائل منظمة التحرير الى حماس والجهاد الاسلامي، والتي وقعت لأول مرة على بيان سياسي مشترك، يشكل سابقة سياسية لا يجب أن تكون خبرا وكفى..

المشروع الفضيحة والعار السياسي، الذي تم تقديمه يجب أن يعلن الرئيس محمود عباس عن سحبه وحرقه أمام شاشات التلفزيون، عندما يتوجه بكلمته في ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، ورأس حربتها حركة فتح، حرق الورقة التي ستذكر في التاريخ أنها الأكثر تنازلا وطنيا في تاريخ الشعب، حرق المشروع هو بداية الخروج من مسار الانحراف السياسي الذي دخلته "الخلية" من وراء ظهر الشعب وممثله الشرعي الوحيد..

وبالتأكيد، يجب الا يغيب عن بال الرئيس في كلمته وهو يستذكر روح الشهداء الذين انتفضت ارواحهم من نص لم يتخيل أي منهم أن ثمن تلك التضحية تلك "الوثيقة" التي كان لها، لو تم تمريرها أن تنهي "الحق التاريخي" في فلسطين، وتعيد "تقاسم الضفة مع الاحتلال" وتسمح بحالة تهويد واسعة في القدس ارضا ومقدسات، وتمنح لبني صهيون ما لم يحلموا به منذ النكبة الكبرى عام 1948، لذا يصبح فرضا سياسيا أن يعلن الرئيس عباس اعتذارا صريحا عما ألحقه بذكرى شهداء الثورة والشعب، وخاصة روح الخالد فينا أبدا ياسر عرفات..اعتذار مصحوب بالندم والقسم بأن لا يكون لهذا النص المشبوه مكانا في سجل التاريخ السياسي الفلسطيني، معلنا التوبة السياسية والعودة للطريق الصواب..

وبداية الصواب السياسي، ان يتقدم الرئيس عباس بخطة عمل واضحة تتعلق بالخطوات السياسية الواجب عملها كما الآلية التنفيذية المطلوبة لها..

سياسيا:

*اعلان رسمي أن دولة فلسطين باتت دولة تحت الاحتلال، والانتهاء من أي مسمى انتقالي، واعادة الاعتبار لقرار الامم المتحدة 19/ 67، والذي تجاهله المشروع لترضية واشنطن وأعوانها، ولذا سيكون الفاتح من يناير عام 2015 هو اعلان "دولة فلسطين فوق أرض فلسطين"، تتويجا لمسار ثورة شعب انطلقت قبل نصف قرن..والانتهاء الرسمي من كل المراحل الانتقالية السياسية، ولا مكان لما يعرف بالسلطة الوطنية الفلسطينية بعد الفاتح من يناير..

*اعلان وقف العمل بكل الاتفاقات الانتقالية مع دولة الاحتلال، والانتهاء من مراحل الاتفاقات السابقة، ووقف كل ما له صلة بتلك الاتفقات لا يخدم المصلحة الوطنية، ومنها وقف التنسيق الأمني، وعرض صيغ بديلة للتنسيق بين دولة فلسطين وجوارها، كل حسب ما يخدم المصلحة الوطنية، وهنا على

الرئيس ان يطالب بقوة حماية دولية وفقا لميثاق الامم المتحدة وقانونها في حماية الدول الاعضاء..

*اعلان حل كل مؤسسات السلطة واعلان هيئات وطنية بديلة، تخدم دولة فلسطين وتهي كل سمات المرحلة الانتقالية، دون أن ينهي حقوق والتزامات الهيئات الانتقالية السابقة..

*البدء الفوري في استكمال الانضمام الى المنظمات الدولية والتي هي حق لفلسطين الدولة، توقفت لارضاء الادارة الأميركية، لغايات يعرفها الرئيس عباس جيدا، أنها غاية لم تكن لمصلحة قضية وشعب فلسطين..والتوقيع الفوري على معاهدة روما، كي تبدأ اجراءات عضوية المحكمة الجنائية الدولية والبدء فورا في اتخاذ الاجراءات القانونية لملاحقة دولة الكيان على جرائم الحرب، بمعنى أن لا يكتفي بالتوقيع على المعاهدة لامتصاص غضب شعب، بل يجب الانتقال الفوري لتنفيذ حق الشعب المصادر بقرار خاص جدا، وبالتأكيد يجب البدء من جرائم الحرب الراهنة كونها تمتلك كل أدلتها، ولعل تقرير "غولدستون" مع تقارير دولية حول حرب غزة الأخيرة، تكون بداية لتلك المطاردة، كي لا يقال أن التوقيع على المعاهدة ليس سوى مظهر تلفزيوني لامتصاص النقمة الوطنية، واستمرار في لعبة "الخداع" التي بدأت منذ زمن..

*ولعل الرئيس عباس بحاجة لتقييم جديد لعلاقاته الدولية والعربية على ضوء ما حدث، وأن يفكر بترميم كل ما اصاب علاقات هامة بضرر وشرخ سياسي كبير، رغم الادعاء بغير ذلك، ولا ضرورة بذكر اسماء دول عربية مصابة بحيرة ودهشة وانزعاج من سلوك سياسي كانوا يرونه استكبارا عليهم بغطاء أميركي، ولعل درس الفشل الأخير يعيد بعض صواب فيما حدث..

آلية تنفيذ ذلك السياسي:

× العمل الفوري على الاستجابة لطلب القوى بعقد اجتماع خاص ومستقل الى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لاقرار العناصر السياسية اعلاه، والتحضير

السريع جدا الى عقد اجتماع للاطار القيادي المؤقت المتفق عليه، ليشمل حضور حماس والجهاد لمناقشة المصير المقبل، ضمن الخطوات السياسية المذكورة..

×× الاتفاق على تشكيل هئيات دولة فلسطين، والبداية بحكومة مؤقت وبرلمان مؤقت، يكونا هيئات انتقالية للدولة الى حين اجراء الانتخابات العامة، البرلمانية والرئاسية لدولة فلسطين..

××× تشكيل فرق عمل خاصة لمتابعة تنفيذ الانضمام الى المنظمات الدولية، واتخاذا الاجراءات الكفيلة لعمل المحكمة الجنائية الدولية، وتشكيل فرق قانونية – سياسية لمتاعبة ذلك، بالرسعة التي تستجيب لطموح الشعب الفلسطيني..

××× الغاء دائرة المفاوضات من منظمة التحرير باعتبار انتهاء وظيفتها، كون الخارجية لدولة فلسطين ستكون المسؤولة لتنفيذ كل ما يتعلق بالمتابعة والتنفيذ، كاي وزارة خارجية في دول العالم..وتلك رسالة سياسية أن زمن العبث التفاوضي أنتهى، وبعد زمن تكريس وتعزيز دولة فلسطين..

×××× تفعيل حضور القيادة الفلسطينية بتشكيلها الجيد في قطاع غزة، واعادة عمل مقر رئاسة الدولة بها، كما كانت في زمن الخالد ابو عمار، مع تطوير المهام وتغيير المسميات..

××××× الطلب من الجامعة العربية العمل على توفير الحماية الدولية لدولة فلسطين، من خلال الذهاب الى الامم المتحدة وفقا الفصل السابع وحسب الميثاق الخاص بها..

بالتأكيد هناك خطوات تفصيلة عدة لتنفيذ الجوهر السياسي الجديد، لكن البدأ في كلمة الرئيس عباس وهل سيقرر حقا الانتقال من مرحلة التهديد والاستعراض التلفزيوني الى البدء بتنفيذ كل ما اجله عل واشنطن تكون راضية..اليوم وليس الغد يجب اعلان انتهاء العبث والفضيحة سويا، والعودة

الى الصواب وقضية الوطن..الفعل وليس الاستعراض هو المطلوب الان، لو كان يراد للنهاية الا تذهب في خانة غير خانة الوطن!

ملاحظة: الانضمام للمؤسسات الدولية هو حق تأخر تنفيذه وليس عصا لتهديد واشنطن..عيب كل العيب ما يقوله البعض وكأن الحق الوطني بات سلعة للمساومة..بيكفي فبعض الخجل ليس عيبا!

تنويه خاص: توقيع حماس والجهاد مع فصائل من منظمة التحرير على بيان سياسي ضد مشروع مشبوه، رسالة سياسية بأن ما بعد المشروع لن يكون كما قبله..الفهيم يفهم لو كان عنده "بقايا فهم"!

مبروك لحماس قرار اوروبي ..وقرار فتحاوي!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن حركة "حماس" ستصبح حركة "مرزقة" تأتيها "هدايا" سياسية من حيث لا تحتسب، ولا نظن أنها توقعت أن يصدر في يوم واحد، وكأنه متزامن سياسيا وليس توقيتيا فقط، قرار من محكمة الاتحاد الاوربي برفع اسمها من قائمة" المنظمات الارهابية، وقرارات من قيادة فتح، أعلنها الناطق باسم الأجهزة الأمنية في الضفة اللواء الضميري، بفصل عشرات أو مئات أو آلاف، الرقم سائب من الأجهزة الأمنية وقطع رواتبهم، من أبناء قطاع غزة..

قد لا يرى البعض صلة بين هذا وهذاك، لكن الحقيقة أن الترابط في الخدمة لحماس التي ينتجها القرارين..فقرار المحكمة، يشكل خطوة "تاريخية" كما وصفتها قيادات حمساوية بحق، ويعزز من الآن فصاعدا من حضور حماس سياسيا على الصعيد الدولي، وهو قرار سيكون له الكثير، وقد يتجاوز ما يمكن وصفه بقرار ذاتي نحو فصيل يمثل الرقم الثاني في التشكيلة الحزبية

الفلسطينية، ويمكن أن توقيته أيضا يشكل قيمة للقرار لا تقل عن مضمونه في البحث عن مستقبل "الشرعية الفلسطينية"..

قرار المحكمة الأوروبية، ليس للتطبيق الفوري، وأمامه 3 أشهر لتقديم استئناف المفوضية التي اعترضت فورا، وأعلنت رفضها للقرار، وتسابقت دول فرادى لتأكيد رفضها للقرار، ما يشكل "مظهرا عربيا" في التعاطي مع قرارات القضاء، ولكن القرار فتح بابا جديدا لحركة حماس وقياداتها، يعزز وجودها ودورها في ساحة العمل الخارجي، من الآن والى حين الانتهاء والفصل في "الجانب القانوني"..

مسارعة بعض الدول لرفض القرار، بعضه تجاوب فوري هروبا من تهمة نتنياهو، رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب، بفتح الملف الابتزازي باستخدام جرائم النازية في القرن الماضي، رغم أن جرائمه ضد فلسطين تفوق ما كان من أقوال ترددها الحركة الصهيونية، ويمكن العودة لكتاب صدر للرئيس محمود عباس منذ سنوات تحدث فيه عن زيف المعلومات التي تطلقها الصهيونيوة حول تلك الجرائم، بل أنه اعتبرها كانت شريكا فيها، رغم أنه الآن لم يعد متداولا لحسابات خاصة..

البعض الآخر من الدول، ستستغل المهلة القانونية لتعزيز قنوات الاتصال الخلفية الموجودة، عبر باب سويسري وآخر نرويجي، مع حماس لرسم رؤية سياسية تخدم رؤى يبحثون عنها، وربما يزداد الضغط والابتزاز على قيادة حماس للتساوق مع بعض المفاهيم الأوروبية - الامريكية، لتعديل سياق المعلن من مواقف حماس، وليس السري منها، للتوافق مع المطلوب سياسيا والاقتراب من "الفكرالسياسي الاعتدالي" العام..

اوروبا، ستكثف الاتصالات عبر سويسرا والنرويج مع حماس مستخدمة قرار المحكمة لمزيد من محاولة تغيير "جلد حماس" السياسي، بل وقد لا يكون غريبا أن تكون الادارة الأميركية أكثر الأطراف نشاطا في الاتصال بحماس، من خلال قناة الدوحة، علها تستطيع استخدام حماس في تكريس خلق "شريك

– بديل لمنظمة التحرير" أو الاستعداد لما بعد "عباس"، تعمل على اعادة انتاج روح وثيقة اوروبية حمساوية، عرفت اعلاميا باسم "وثيقة يوسف"، مضمونها يصل الى الاستقلال بقطاع غزة كدولة خاصة، وأن يتم قبول دولة الجدار في الضفة، والموافقة على "التقاسم الوظيفي" بها، تحت بند "الهدنة الطويلة الأجل"..

القرار يخدم حماس اعلاميا وسياسيا، لكنه قد يصبح سلاحا ضاغطا بقوة أكثر لترويضها لخدمة ما يبحث عنه البعض من مشاريع تبتعد عن النص الوطني..وهو ما يجب أن يكون محذورا لا يجب الاستخفاف به..

فيما شكلت قرارات فصل وقطع رواتب مئات - آلاف، الرقم غير معلوم، من ابناء فتح في القطاع، خدمة سياسية لحماس، لن تتركها تمر دون استغلالها، حتى لو لم تعلن ذلك اعلاميا، لكن نتاج ذلك القرار سيفتح جبهة صدام، قد يراها البعض كبيرة جدا، وقد يراها البعض محدودة، كل وجهة الرؤيا، في قطاع غزة داخل فتح وقواعدها، وسيعزز من منطق قيادة حماس في القطاع، ان هناك من يريد قطع رأس قطاع غزة، بأي اسلوب ممكن، وأن المسألة ليست قرارات "إنضباطية" أو عدم التزام بهذا الشكل أو ذاك، بل هو اعلان صريح بحالة "طلاق تنظيمي" مع مجموعة لها رأي ووجهة فيما يحدث، وهي سمة تاريخية في حركة فتح، منحتها قوة غريبة على كل فصائل العمل الوطني، فلم تكن يوما فتح تنظيما كغيرها، بل كان الأقرب لكونه "جبهة وطنية متوافقة"، بها كل ألوان الطيف السياسي - الفكري" في الشعب الفلسطيني، وتجد "يساريي فتح" أقرب لليسار الفلسطيني منهم لـ"يمين فتح"، وفقا لتصنيفات الزمن الماضي..

قرار فصل ابناء فتح وقطع رواتبهم، سيعزز كثيرا من حجج واتهامات حماس بأن هناك تيار في فتح لا يريد الخير لقطاع غزة، بل وهو من يعيق اعادة الإعمار، ولا يريد لحكومة "بيان الشاطئ" ان تعمل كي لا تفتح المعابر..الذرائع أو الأسباب التي ستسيقها حماس لن تقف عند شكل أو جانب..واعلامها سيخلق ألوانا مستحدثة من التناول ما سيربك قيادة فتح

كثيرا..وستنتقل من حالة هجوم على حماس الى حالة دفاع وقد يكون غير منظم، مع نشاط المفوصولين العلني في قطاع غزة..

قرار الفصل وقطع الرواتب الأخير يعيد للذاكرة ذات ما حدث بعد الخروج من لبنان عام 1982 يوم أن اعلن الشهيد الزعيم ابو عمار اجراءات ضد مجموعة من ضباط فتح، لم تصل الى ما جاء في القرار الراهن، فكان أخطر انشقاق في الحركة، لولا ظروف اقليمية ما آنذاك، حاولت استغلال الحدث، لكانت فتح، وفلسطين دفعت ثمنا فاق ما دفعته في حينه..فما بالنا بقدرة الزعيم الخالد على "المناورة" للهروب من ما خطط له، فكانت احداث طراباس فزيارة القاهرة ومجلس عمان ثم حرب المخيمات..

اليوم المشهد مختلف جدا، لكن التعسف لا يمكنه أن يولد سوى تعسف مضاد..وبلا تدخل في شأن داخلي لحركة هي الفصيل الأكبر، الا أن النصيحة لا بد منها..بضرورة اعادة النظر فيما حدث..كي لا تدفع فتح وفلسطين ثمنا لا ضرورة له أبدا.. ومن يظن أن القضية تنتهي باتهام من يرفض التعسف بتعبير "انشقاقي" يرتكب خطأ جسيما..المشهد الآن مختلف كليا عما كان في عام 1982، بل أن جوهر الخلاف أيضا مختلف جدا، فغزة ليست دمشق..الفرق السياسي كبير جدا لمن لا يراه..

التراجع عن المصيبة فضيلة وكبيرة..بدونها مبروك لحماس هدية فتحاوية من دون حساب..حماس تربح وفتح تخسر!

ملاحظة: تقديم مشروع القرار الفلسطيني بمسودته والقابلة للتعديل، مع تغيير في زمن المهلة وتمديدها لعام مضاف حتى عام 2017 بدل 2016 يشير أن هناك ما يثير المخاوف والشكوك السياسية..المصلحة تفرض نشر المشروع!

تنويه خاص: صحيح لما لم يتحدث احد من قيادات فتح المركزيين مهئنا حماس بقرار المحكمة الاروبية..تصريح قيادي في غزة نتيجة اتصال وسيلة اعلام حمساوية لا يعتبر ترحيبا..بل تخجيلا..والكل فاهم مش هيك!

"مصير" نتنياهو بـ"يد عباس"..فماذا هو فاعل!

كتب حسن عصفور/ بعيدا عن هذيان البعض، بأن فك عرى ارتباط واحدة من اسوء واذل حكومات الاحتلال، من وراء انتصارات "المقاومة في حرب قطاع غزة"، فالرئيسي فيما حدث هو أن الغطرسة الذاتية لشخص رئيس حكومة الكيان، ورأس الطغمة الفاشية الحاكمة في تل أبيب قدمت من حيث لا يريد ابدا، واحدة من "افخم" الجوائز السياسية للقيادة الفلسطينية والرئيس محمود عباس..

فك التحالف الحاكم في دولة الكيان العنصري، واجراء انتخابات جديدة في شهر مارس (آذار) العام 2015، وما يليها من زمن للتشاور وتكليف رئيس وزراء جديد، وبحث تحالف حكومي نتيجة التوازن الانتخابي، والغالبية ترجحه أن يكون أكثر نذالة سياسية وعنصرية وارهابا مما كان، لنترك التخمينات جانبا، فذلك كله يحتاج وقتا قد يصل الى زمنا يمتد لأشهر، ما يعني ترجمة في الوقت السياسي الى غياب اي اثر لحضور قرار رسمي اسرائيلي..

يستطيع الرئيس محمود عباس، وفريقه الخاص ان يقول الآن وبجد، لا يوجد "شريك اسرائيلي" يمكن التاحث معه فيما يخص "المناورة الأميركية الجديدة"، والتي تسوقها عبر العباءة الفرنسية، فيما تسميه "مشروع اطلاق المفاوضات لمدة عامين"، كبديل عن مشروع فلسطيني - عربي لانهاء الاحتلال في عام ونصف العام، الفرصة - الجائزة الكبرى التي قدمها نتنياهو يجب ان لا تذهب سدى..

الأشهر المقبلة، والى حين تشكيل حكومة جديدة لدولة الكيان، والتي تستغرق ما يقارب نصف عام من الآن، لا يوجد طرف في اسرائيل يستطيع اتخاذ أي قرار مصيري، مهما كان سوى قرار الحرب العدوانية، ضد قطاع غزة أو ضد الضفة والقدس، وكما في أمريكا يصبح الرئيس كبطة عرجاء في زمن انتخابي، لا يمكنه أن يقدم على اتخاذ اي قرار حاسم، سوى قرار

الحرب..واسرائيل دولة وحكومة باتت اليوم والى اشهر قادمة "بطة عرجاء"..

هل يمكن للرئيس عباس وفريقه الخاص، أن يبقى متفرجا سياسيا الى حين انتهاء زمن أعرج، أم مطلوب منه أن يتخذ خطوات استراتيجية يمكنها أن تلعب دورا حاسما في رسم خريطة المشهد الاسرائيلي المقبل، وأن يتحول من متابع لمجرى ومسار الانتخابات الاسرائيلية الى عنصر مقرر ومحرك جدي لتوجيه دفة الناخب اليهودي، الذي يعتقد أن نتنياهو هو سيد الموقف في ظل نجاحه بكسر هيبة الحالة الفلسطينية، وأنه تمكن من اعادة "روح اليهودية" الى القدس والضفة الغربية، وحطم اتفاق اوسلو بكل مما أنتجه من مفاهيم كادت تنهي مقولات صهيونية عشعشت طويلا، بأن لا وجود لشعب فلسطيني ولا أرض له ولا ممثل، وانهم مجموعة سكانية تستحق حقوقا فردية في "دولة اليهود الديمقراطية"..

مفاهيم اسقطها اتفاق اوسلو نصا وكتابة وواقعا، ولكن نتنياهو تبجح بأنه نجح فيما نجح بتحطيم تلك المنتجات، ولذا يستخدمها كورقة راجحة انتخابية، لذا فإن انتفاض القيادة الرسمية الفلسطينية قد يكون عنصرا جوهريا في ازالة حالة الضباب السياسي، او الغشاوة السياسية التي لحقت بالناخب اليهودي، خاصة وأن قانون "القومية" لتهويد فلسطين كان واحدا من اسباب فك التحالف، نظرا لادراك البعض الصهيوني الخطر الكبير على دولتهم لو أقر ذلك القانون العنصري الاقصائي..

فرصة سياسية نادرة، في الظرف الراهن يمكن للرئيس عباس والقيادة الفلسطينية، ان تعيد رسم مسار الحراك الفلسطيني في اتجاه يصبح العامل الرئيسي للتأثير على مسار الانتخابات، بدءا من اعلان تعليق الاعتراف المتبادل مع دولة الكيان، وكل الاتفاقيات معها، ووقف التنسق الأمني واستبداله بشكل آخر عبر وسيط دولي، الى حين الانتهاء من الانتخابات ومعرفة منتجها السياسي..

ومعها الاسراع الفعلي الى تنفيذ كل ما أعلنه الرئيس محمود عباس، وليس غيره في خطاباته المتكررة، مع حذف كل ما له صلة بالمفاوضات ونسيانها تماما، كون الحركة الفلسطينية الفاعلة ستجبر الناخب الاسرائيلي او بالأدق اليهودي على ادراك أن اعادة فريق التطرف والعنصرية سيكون له ثمن باهظ جدا، ومصيري على مصير وجود الكيان، كما لم يكن منذ العام 1948..

وهناك عنصر هام جدا لقلب كل معتقدات الناخب اليهودي بالاستخفاف بالفلسطيني، وقدراته الكفاحية وأن نتنياهو نجح في كسر هيبته ، ولم يعد بقدرته الفعل، هو حراك شعبي حقيقي سلمي جدا بنسبة 100% ضد الوجود الاحتلالي في الضفة والقدس، في تزامن مدروس ومحسوب، وتشكيل قيادة خاصة لقيادة "المقاومة الشعبية السلمية"، كي يعلم المخدوعين أن شعب فلسطين اقوى من أوهام نتنياهو الكاذب والجبان، كما يصفه بعض قيادات اسرائيلية..

الفرصة مناسبة جدا، بل وأكثر من مواتية لكشف الحقيقة السياسية الفلسطينية، وقوتها التي يمكنها وتستطيع أن تقلب الأمر رأسا على عقب، خاصة وأن روح المقاومة العسكرية الغزية لا تزال ترفرف على المشهد العام..

هدايا بابا نويل لأعياد الميلاد وصلت الى مقر الرئيس عباس مبكرا، وما عليه سوى حسن الاستخدام، هي فرصة يمكن اعتبارها قدرية لاعادة قوة الفعل الفلسطيني بكل ما نطق به الرئيس عباس من خطوات وترتيبات، وكما قالها في خطاباته، لا نريد أكثر، وان يترجم كل ايمانه الراسخ برفض اي مقاومة مسلحة وتفضيله لمقاومة شعبية سلمية الى واقع تنفيذي..

انه الوقت الافضل، أو يمكن وصفه بالوقت الماسي لفعل ما يستحق شعب فلسطين فعله..لا اقتراحات ولا يحزنون فكلها باتت على طاولة الرئيس وتنتظر توقيعه بيده اليسرى للتنفيذ الفوري..القدر لا يمنح الانسان من الفرص كثيرا..ولا فرصة أفضل مما هي الآن..

قم وانتهزها..باسم الشعب والوطن ولفلسطين قرر ما يجب تقريره اليوم وليس غدا..فلسطين القضية والمصير في انتظار القرار..فهل تفعلها!

ملاحظة: يبدو ان البعض السياسي الفلسطيني اعلن ان دولة فلسطين ستكون عام 2015..مع أنه زمن مشروع انهاء الاحتلال بده سنة ونصف لو كان الانضباط زي الساعة السويسرية..شلك هالسياسي دخل في مزاحمة "كارمن" لقراءة الفلك!

تنويه خاص: يبدو أن المجلس التشريعي سيشهد نشاطا هاما في قادم الأيام ليس لقضية وطنية عامة ولكن لحسبة خاصة، أهلنا في شمال "بقايا الوطن" يعلمونها جيدا..ليس مهما فأول الغضب العام كلمة!

"مقترحات عبدربه" الواقعية..هل يؤخذ بها!

كتب حسن عصفور/ لا زال المشهد الرسمي الفلسطيني حائرا فيما سيكون التوجه الرسمي، ورغم الاعلان المتكرر حول التوجه لمجلس الأمن لعرض مشروع يطالب بجدول زمني لانهاء الاحتلال، الا أن الحديث عاد مجددا ليشير الى أن البعض يحاول البحث عن صيغة توافقية مع المشروع الفرنسي لوضع اطار زمني لانهاء المفاوضات، وهو ما يشكل اعادة انتاج "مؤامرة سياسية" لتصفية القضية الوطنية خلال زمن التفاوض..

والاشارة الى التصفية التي يختزنها المشروع الفرنسي، أنه يتجاهل الممارسات المستمرة لدولة الكيان الاحتلالي، سواء ما له علاقة بتهويد القدس وتدنيس مقدساتها، ومخطط هدمها والعمل على بناء "مدينة داوود" بما فيها "الهيكل"، ومواصلة نشاط استيطاني لا محدود، لتكريس ما يسمونه بـ"يهودا والسامرا" بديلا للضفة الفلسطينية، المترافق مع بحث "قانون القومية" لتكريس فكرهم التصفوي لشطب فلسطين واحلال مكانها اسرائيل..

المؤامرة غاية في الوضوح، فمنح دولة الكيان عامين مضافيين لمفاوضات ليس سوى كلمة السر لاستكمال المخطط التهويدي في فلسطين التاريخية، ولذا لم يعد ممكنا الصمت على المؤامرة التي يتم اعدادها علانية، ما بين قصر الاليزيه الفرنسي، والبيت الأبيض لخلق قناة تساهم في تمرير مشروع تهويد فلسطين، وهو المشروع الذي يشكل خيانة لقرار نواب فرنسا بالاعتراف بدولة فلسطين وانهاء "الاستعمار الاسرائيلي"، كما قال أحد نواب فرنسا بعد التصويت..

الخطر الذي يستوجب التحذير، هو ان القيادة الفلسطينية الرسمية لم تعلق على مشروع فرنسا الاقصائي للمشروع الفلسطيني، ولعل تصريحات بعض مسؤولين فلسطينين تحدث ارتباكا كونها تحاول التعامل مع المشروع الفرنسي ضمن ما أسمته، البحث عن نقاط "مشتركة" بينه والمشروع الفلسطيني.. وهذا الحديث ليس سوى خدعة وضلال سياسي وجب التحذير منه قبل أن يصبح واقعا سياسيا، يؤدي في نهاية الأمر الى المصيبة الكبرى للمشاركة في "تهويد فلسطين" تحت مظلة المفاوضات..

السؤال الذي يبرز وسط هذه الحالة الارتباكية الفلسطينية الرسمية، لماذا لم تصدر الرئاسة الفلسطينية موقفا صريحا من مشروع "قانون القومية" لتهويد فلسطين، واكتفت بما ورد على لسان الرئيس انه لن يعترف بذلك، لكنه وقع في فخ سياسي لا يجوز ان يقع به، عندما قال :"اذا ارادوا دولة يهودية" ليذهبوا الى الأمم المتحدة ويحصلوا عليها"..

كلام لا يجوز مطلقا أن يصدر عن رأس الشرعية، فالقضية الوطنية لا تدار بهذه الطريقة، بل الواجب فرضا وليس تمنيا، أن تعلن الرئاسة في بيان رسمي، ان مشروع قانونية التهويد يشكل نهاية لمرحلة سياسية امتدت منذ العام 1991 في مدريد، مرورا بكل مراحل المفاوضات والاتفاقيات، ولذا اي اقرار للقانون التهويدي هو انهاء لكل علاقة مع الكيان، وان دولة فلسطين هي من يذهب الى الأمم المتحدة لوضع حد لعدوان استعماري، كما وصفه النائب الفرنسي، وأن قرار التهويد سيفتح الباب لطرد الكيان من عضوية الأمم

المتحدة، واعتبارها دولة عنصرية تستجوب المقاطعة الشاملة بكل مظاهرها، والمطالبة الفورية بالعمل على تطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة عليها..

ولكي لا يخرج بعضا ممنهم مصابين بمرض "الارتعاش من الاسياد" في واشنطن، نعيد لهم أن يفكروا في مقترحات تقدم بها أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبدربه، والتي يمكنها أن تشكل "رافعة تنفيذية" للمشروع الوطني بحده الأدنى، وتشكل في جوهرها قواسم مشتركة وطنية، بين مختلف فصائل العمل الوطني..

السيد عبدربه دعا الى ضرورة عقد مؤتمر وطني عام، يشارك به كل ممثلي الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده، وهنا نفترض أن ذلك يشمل ايضا ممثلين عن ابناء فلسطيني الداخل أو ما يعرف بفلسطيني 48، للرد على مشروع قانون التهويد العام، وليعلن المؤتمر الوطني العام" أن فلسطين هي الوطن التاريخي لشعب فلسطين، وأن القبول بتسوية تاريخية لا يعني القبول بدولة عنصرية".. ولتأكيد الفكرة طالب عبدربه بسحب الاعتراف المتبادل مع الكيان..

ومن أجل الجدية السياسية الكاملة ولتعزيز المشروع الفلسطيني لانهاء الاحتلال، وقطع الطريق على مؤامرة استبدال "مشروع انهاء الاحتلال بمشروع انهاء المفاوضات"، عرض عبدربه فكرة تشكل حماية ودافعا للمشروع الفلسطيني، من خلال الية تنفيذية عبر "عقد مؤتمر دولي مصغر دائم الانعقاد يرعى اتفاقاً دولياً لإنهاء الاحتلال ووضع سقف زمني لذلك، ووضع آلية واضحة للإشراف على تطبيق كافة القضايا المرتبطة بذلك، بما فيها قضيتا القدس واللاجئين"، "كي لا نصل إلى اقتراحات مثل تمديد المفاوضات، ووقف إجراءات الانضمام للمنظمات الدولية"..وحدد اطاره وتشكيلته المراد لها ان تكون "هيئة رقابة دائمة مكون من 15 – 20 دولة صاحبة التأثير في مجرى الأحداث".

وطالب عبدربه بضرورة تحديد آليات تنفيذ المشروع الوطني، مشيرا لبعض منها :

اجتماع دائم الانعقاد للإطار القيادي الفلسطيني المؤقت لوضع خارطة طريق لبحث كافة الأمور والقضايا وحلها، وتمهيد الأوضاع لتوحيد المؤسسات الوطنية وتفعيلها، وكذلك التحضير للانتخابات.

ضرورة التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية، لمحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين..

بالتأكيد ليس تلك كل ما يمكن أن يكون رافعة لتنفيذ المشروع الوطني، وهناك غيرها ايضا، ولكن تلك المقترحات يمكنها أن تكون قوة دفع حقيقية، وعملية لتعزيز الموقف الوطني الفلسطيني في مواجهة المشروع الاحتلالي التهويدي، وايضا في مواجهة المشروع المؤامرة لاستبدال مشروع انهاء الاحتلال بمشروع ادامة الاحتلال وتسريع التهويد باسم "انهاء المفاوضات"..

هل هناك سبيل للتعامل بحدية أكثر فيما بات معروض على طاولة البحث السياسي الرسمي الفلسطيني، ام تترك المسألة لتقرر في مكان خارج حدود الوطن الفلسطيني..اسئلة برسم الجواب!

ملاحظة: يبدو أن حكاية اعمار غزة ستكشف عن أنها تحمل بذاتها مسلسل "فساد اعمار غزة"..بيان الحكومة عن فرض ضريبة خارج القانون ورد حماس عن فضح رسوم تقتنصها شركة تابعة للحكومة بداية وليست نهاية..مجددا وينك يا رئيس هيئة مكافحة الفساد..!

تنويه خاص: المرأة حارسة نارنا المقدسة..تلك العبارة الخالدة التي نصها اعلان الاستقلال بقلم الخالد محمود درويش، تبرق فعلا في سماء القطاع..تحدي المرأة الغزية بنت فلسطين لـ"الداعشية الجديدة" نموذجا لحارسة نارنا المقدسة!

مناورة أميركية خادعة حول "المشروع الفلسطيني"!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن الادارة الأميركية مارست جانبا من "اشكال الباطنية السياسية" في التعامل مع ما يعرف بـ"المشروع الفلسطيني" المقدم الى مجلس الأمن تحت مسمى "إنهاء الاحتلال"، إذ أنها بادرت وقبل تقديم المشروع بأيام عن تسريب خبر يقول أنها تدرس عدم الاعتراض على المشروع، واستخدام حق النقض ضده، لو تم عرضه للتصويت..

وإنطلق "الخبراء" عربا وعجما، في دراسة وتحليل "الأبعاد الاستراتيجية" لذلك الموقف "التاريخي"، حتى وصل الأمر بقادة الكيان العنصري وأصيبوا بهلع لا بعده هلع، وناشدوا القيادة الأميركية أن تعيد النظر في تلك الخطوة الخطيرة!..

فيما عزا بعض "الخبراء جدا" في الشأن الأميركي داخل فلسطين وشتاتها، أن هذا التغيير "النوعي" يعود لأن أمريكا لا تستطيع ان تدير ظهرها للتطورات في المنطقة العربية، وتحديدا بعد أن أصيبت بنكسات لا حصر لها، وتوسعت حالة الجدل حتى وصل الأمر بالبعض الفلسطيني الرسمي وحوله ليعبرعن سعادته بالموقف ألميركي، والناجم عن "حكمة الرئيس عباس" و"صلابة مواقفه" و"إصراره الذي لا يلين" لتقديم المشروع دون أن يتأثر بأي تهديد..

هكذا بكل سذاجة تعاملوا مع تسريبة اعلامية..ذلك بعض مما حدث نتيجة تصريح ايهامي أميركي بأنها تفكر وتدرس في عدم معارضة المشروع في مجلس الأمن، ولعلها لم تخطئ أبدا في جوهر الكلام، كون المشروع الفلسطيني منحها أكثر كثيرا مما توقعت، خاصة بعد أن تقدم كبير طاقم الرئيس عباس للتواصل مع واشنطن، صائب عريقات نص المشروع لوزير الخارجية الأميركية في لندن، وإطلع عليه قبل أن يتم تقديمه بنصه النهائي للوفد العربي، فنال الرضا الأولي..

ولأن أمريكا دولة تعرف ما يجب أن تفعل حفاظا على الكيان الاسرائيلي ومصالحه أكثر مما كان، في هذه المرحلة التاريخية التي تشهدها المنطقة

العربية التي أفشلت مخطط أميركا في اعادة تقسيم المنطقة على قواعد غير التي أنشئت في عالم الاستعمار القديم - سايكس بيكو - وكان وأبرز تلك المتغيرات ما حدث في مصرباسقاط رأس الحية للمشروع الأميركي الجديد في مصر، وإسقاط "حكم المرشد"..

وبعد أن ضمنت الادارة الأميركية أنها حققت الجوهري من "التنازلات" المطلوبة ويزيد في المشروع الجديد، وهو ما تعرضنا له في المقالة السابقة يوم أمس السبت - قراءة تحليلية في المشروع ونوعية التنازلات السياسية الخطيرة فيه-، لجأت واشنطن الى البحث عن مزيد من التنازلات وممارسة الضغط العلني والسري على الرئيس محمود عباس كي يتقدم بما هو أكثر من تنازلات، وكأنها تبحث عن "إسقاط ورقة التوت" التي يحاول الحفاظ عليها..

امريكا لديها نقاط تريدها قبل الموقف النهائي من التصويت على "المشروع الفلسطيني" تتلخص في التالي:

*ارجاء التصويت على المشروع في مجلس الأمن الى ما بعد الانتهاء من الانتخابات الاسرائيلية، استجابة لطلبات قيادات سياسية اسرائيلية كشف عنها موقع أميركي، وابرزها كان تسيبي ليفني وشمعون بيريز، باعتبار ان التصويت الآن سيخدم بيبي نتنياهو، ووفقا للموقع الأميركي فقد استجاب القيادة الأميركية، وأوضحت للطرف الفلسطيني بضرورة التأجيل، وهو ما يعني عمليا دفع المسألة الى ما بعد 6 شهور على اقل تقدير من الآن، وبالتالي تمديد السقف الزمني، الذي قدمت به الرئاسة تنازلا مسبقا ووضعته نهاية 2017 بدلا من الأول 2016، ولذا يمكن أن يصبح التاريخ الجديد الى ما بعد 2018..ولا نظن أن هناك ضرورة للحديث عما سيكون من استيطان وتهويد وحصار خلال تلك السنوات..

**المسالة الثانية التي تريدها واشنطن، هي الغاء المطلب الخاص حول الرقابة والمؤتمر الدولي، وأن تعود الرعاية الى الولايات المتحدة وحدها، بلا شريك، وكأنها تردد المثل الشعبي الفلسطيني "أمريكا زي الفريك ما بحبش

شريك..واشنطن لا تريد لغيرها شريكا او حاضرا في اي مسألة تتعلق بالمفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية..

***القضية الأخرى،هي البحث عن صيغة أكثر وضوحا فيما يتعلق بهودية دولة الكيان، لأن امريكا ترى أن الاشارة الرمزية لقرار 181 الذي ينص على تسمية "دولة يهودية"، لا يلبي الحاجة الاسرائيلية في نص يؤكد على طابع الدولة اليهودي، بعد أن تنازل الفلسطيني وتقدم بصيغة ملتبسة، لكنها تسمح بتلك التسمية لاحقا، خاصة وأن الرئيس عباس سبق وأعلن لتذهب اسرائيل الى الأمم المتحدة وتحصل على التسمية المرادة..

والى جانب ذلك، فإن الولايات المتحدة، تدرك تمام الادراك، أن "المشروع الفلسطيني" بصيغته الحالية سيخلق انقساما عميقا داخل الساحة الفلسطينية، ويعمق من الأزمات الداخلية، ولذا تبحث عن مزيد من توريط الرئيس عباس وحركة فتح، في المضي بتقديم تنازلات أكثر، كي تدفع الوضع الفلسطيني الى الانفجار، ما يمنح دولة الاحتلال زمنا مضافا لتعطيل كل اتفاق ممكن، استسلامي أو شبه استسلامي، والى حين أن تتمكن واشنطن من ترتيب أوراقها بعد الهزيمة الكبرى في المشهد العربي..

ولكي لا يستغل البعض الموقف الأميركي المخادع، كان يجب وضع المسألة في نصابها وسياقها السياسي، بأنه ليس رفضا لما تقدم من تنازلات خطيرة وجوهرية لصالح الرؤية الأميركية - الإسرائيلية، ولكن لمزيد منها بعد أن لمست حالة الضعف والوهن للرئاسة الفلسطينية..

امريكا لم تحلم بمشروع كما قدم لها، ولكنها تريد المزيد، ليس من أجل البحث عن "حل سياسي" للقضية الفلسطينية، ولكن من أجل "حل لدولة الكيان"، الى حين رؤية نتائج المشهد العربي المتحرك..

ترتيبات يدركها من يريد ادراك الحقيقة السياسية، والتي يصر البعض الفلسطيني على التعامي عنها، فأمريكا أدركت أنه لا يوجد خطورة بعد تقديم "المشروع المشبوه" من اي "تهديد كلامي فلسطيني للقيام بأي فعل يلحق أذى

حقيقي بدولة الكيان..بعد أن لمست أن كل التهديدات السابقة سقطت كأوراق الشجر الخريفي..فيما تقف حركة حماس وسط حالة من التيه والحصار بعد أزمة جماعتها الأم، وارتباك موقفها العام..ما يعني أنه لا يوجد تهديد مباشر يلحق أذى أو ضرر سياسي لدولة الكيان خلال فترة منظورة، على الأقل لعام قادم، فلما العجلة إذا..اليس العجلة من الشيطان!

ملاحظة: ملفت للإنتباه أن حركة "حماس" صمتت صمت القبور حول المشروع الفلسطيني، رغم ما به من كوارث..هل للصمت صلة بقرار المحكمة الاوروبية..صمت انتظاري لمساومة مقبلة لمرحلة غير المرحلة..كل شيء ممكن من فصيل اخواني!

تنويه خاص: هل يتذكر أحد من هو الذي أقسم أغلظ الايمان بأنه لن يتغير "حرف واحد" من "المشروع الفلسطيني"..وبعد التقديم اكتشف الناس أن التغيير طال كل شي وطني وليس لغوي فقط..فعلا إنه زمن العجائب التي يجب اضافتها للعجائب السبعة!

مهرجانات "حماس".. والفرصة الغائبة!

كتب حسن عصفور/ ليس مهما الآن أن البحث في مسار حماس وتاريخ النشأة، إذ أن تلك المسألة يمكنها أن تفتح جرحا تاريخيا قد لا يكتمل الشفاء منه مهما حاول الأطباء معالجته، فالمحطات السابقة جدا لإنطلاقة حماس، وخاصة منذ العام 1967 ودور جماعة الاخوان المسلمين من الثورة الفلسطينية المعاصرة، وسلوك فرعها الإخواني داخل فلسطين، وحتى الاعلان عن حماس حركة جديدة، وتحت ظروف خاصة وعامة يعلمها أهل فلسطين في نهاية العام 1987، لم يكن سجلا مضيئا ابدا، بل به الكثير من نقاط السواد السياسية - الفكرية، والتاريخ حافظ بلا أي تزوير..

بل أن انطلاقة حماس بذاتها لا تزال، ولسنوات قادمة سيبقى مجالا للريبة السياسية الفلسطينية، سواء دوافع الانطلاق المتزامن مع سلوك "البديل"، والذي كان هدفا لكل من كان يبحث في تلك الفترة، "بديلا" أو "موازيا" أو "مناكفا" سياسيا تنظيميا لمنظمة التحرير الفلسطينية وثورتها المعاصرة، ليس لشطبها، فتلك مهمة سقطت بفعل كفاحي بسجل ثورة لا تحضر كثيرا في عالمنا المعاصر، وزعيم لمع بقدرته التي كانت رافعة انطلاقة "الكيانية الفلسطينية المعاصرة"، حمل شعلة الثورة حتى رسى بها فوق أرض الوطن، ثم دفع حياته ثمنا لها وكانت تلك أمنيته التي لأجلها عاش ومن أجلها ذهب شهيدا شهيدا شهيدا..

كان البحث عن من يستطيع "مناكفة" الممثل لكي لا يكون "وحيدا"، واستغل جشع الجماعة الإخوانية لتحقيق بعض من هدف تمنوه منذ أن فرضت الثورة بقوة الفعل الكفاحي عام 1974 أن تصبح ممثلا شرعيا ووحيدا للشعب الفلسطيني في مؤتمر الرباط..

فتح المسار التاريخي لحماس الاخوانية، بقدر ما به صفحات تستحق التقدير، والتسجيل المضيء في مسار الشعب، الا أنه، ايضا، يفتح أبوابا من الشكوك التي قد لا تنتهي، ولكي لا يصبح الشك عنوان المسار، الأجدر في البحث عما سيكون للخلاص من تاريخ به سواد، وتعزيز تاريخ به صفحات اعتزاز وطني، وخبرة كفاحية قد تكون "شريكا" في الفعل الوطني الموحد، وتنتهي والى الأبد، لعبة استغلال "الطمع الاخواني" لإستبدال الثورة والمنظمة" علهم يقطفون ثمارا ليست من حقهم أبدا، مهما لمعت الصورة بريقا..

كانت الفرصة التي توقعها شعب فلسطين، أولا وكل من يريد خيرا سياسيا لقضيته الوطنية، منتظرا أن تحضر "المراجعة السياسية - الفكرية" "و"الوطنية بكل تفاصيلها"، في ذكرى انطلاقة حماس ذراع الاخوان العسكري، وفرعه في فلسطين كما اشار ميثاق الحركة الأول عام 1988..

كان الظن، ودوما ما تؤكد قيادة حماس للشعب أن الظن الحسن بها شك سياسي، ان تكون نهاية عام 2014 هو بداية لباب رسم المصير المستقبلي لحركة أعلن بعض قادتها، انها "حركة وطنية فلسطينية بامتياز"، لا ارتباط لها بالخارج فيما يخص قضايا اقليمية أو لها صلة بالعمل في فلسطين، كلمات عابرة أطلقها بعض قيادة حماس، واعتقد المعتقدون، ان تلك ليس سوى "شرارة الانتفاض الحقيقي" للخلاص من العبئ المعطل لانطلاقة وحدة شعب وأداته في ظل مشهد هو الأخطر منذ سنوات، على قضية شعب ووطن، مع ما يتقدم به الفاشيون الجدد وطغمتهم الحاكمة في تل أبيب، من مشروع تصفوي واقصائي للوطن التاريخي في فلسطين، والغاء هوية شعب واعادة البحث عن مجاهل سكان يبحثون "حقوقا مدنية"، في "قانون القومية ليهودية كيانهم"..

لكن المفاجأة الكبرى، والتي أكدت الحقيقة الثابته، أن حماس لا ترى الممكن ولا تبحث كسر المستحيل الوطني للخلاص من ارث المخاوف المشروعة جدا، منها سلوكا ونهجا وفكرا بديلا، فأقدمت لاستعراض شعبيتها المحاصرة، وقوتها العسكرية في قطاع غزة، وبحثت احتفالا استعراضيا في الخليل ليتحدث به رئيسها خالد مشعل الصامت طويلا، بأمر أميري قطري، يتحدث بإذن ويصمت بدونه وتجاهلت ما كان لها أن تعلن "فتحا فكريا - سياسيا" يشق الطريق لتثبت قولا وفعلا ونهجا وسلوكا، انها "حركة تحرر وطنية فلسطينية بامتياز"، لا صلة لها بأي حركة أو جماعة وأنها وصلت الى "البلوغ الفكري والنضج السياسي" لتشق طريقها الوطني الخاص، دون أن تلفظ التاريخ الاخواني بكل ما له وعليه، لكنها تنفصل عن مستقبله الذي بات مظلما وسيكون أكثر سوادا في قادم الأيام..

ولأن البعض الإخواني العربي، بات يملك رؤية لما سيكون، من واقع ما كان وسيكون، بدأ طريق الخلاص من إرث لن يكون سوى "عقبة" لكل من يتمسك به..ولعل الضوء الكاشف بدأ من تونس، حيث أعلن بعض قادة الفرع الإخواني طلاقهم الرسمي عن تلك الجماعة، والمفاجأة أن الاعلان لم يأت من

رأس الفرع الإخواني راشد الغنوشي، بل من نائبه العجوز المخضرم عبد الفتاح مورو، إذ أعلن صراحة أنه انتهى عهد "التنظيم الدولي لجماعة الإخوان"، ولا ضرورة له، واتهم استمراره بالكارثة..وهو ما يحدث من بعض قادة فرع الجماعة الاخوانية في الأردن أيضا..

فيما لجأ أول رئيس وزراء لتونس بعد ثورة الياسمين، وقبل سرقة رائتحها العطرة، وامين عام حركة النهضة - الفرع الإخواني التونسي حمادي الجبالي، الى اعلان الطلاق مع الجماعة وفرعها عبر "رسالة سياسية فكرية"، في العاشر من ديسمبر 2014 قد يكون لها أثر يخرج عن حدود ثورة بلاد الياسمين..ولعل قيادة حماس أحوج ما يكون لقراءة تلك الرسالة القصيرة جدا في عدد الكلمات، والبليغة جدا في البحث عن مستقبل بلا إخوان..

" انضممت إلى حركة النهضة "مطلع السبعينات" من أجل "إنجاز مشروع حضاري" يهدف إلى "الانتقال" بتونس "من منظومة الاستبداد والفساد إلى بناء الدولة المدنية الديموقراطية".. اليوم يواجه هذا المشروع تحديات جساماً وأخطار ردة داخلية وخارجية وضعت شعبنا وقياداته على المحك مجدداً وأمام امتحان: إما مواصلة النضال لإنجاز حلقات هذه الثورة السلمية على طريق صعب وطويل. وإما تخاذل واستسلام يفضي لا قدر الله إلى انتكاسة، والعودة بشعبنا إلى منظومة الاستبداد والفساد، ونتيجتها حتماً ضياع الأمل عند شبابنا خاصة. والالتجاء إلى حلول اليأس والعنف والتطرف والإرهاب".

وأضاف: "قد آليت على نفسي أن أكون ضمن المناضلين المنتصرين لمنهج الثورة السلمي المتدرج (..) وهذا الموقف والموقع (..) أجد صعوبة بالغة في الوفاء به ضمن إطار تنظيم حركة النهضة اليوم"

نص كان لقيادة حماس أن تعلنه لشعبها، وهو الأكثر حاجة وضرورة لهكذا اعلان ليس بالغاء حاضر الحركة، ولا تنكرا لماض بكل ما فيه، ولكن

"انتصار لمنهج وطني فلسطيني خالص، بلا أي ارتباط يلتصق بها سوادا وعتمة وظلامية..

الفرصة لم تنته بعد، لكنها بدأت تتضاءل، بل وتتآكل، فما كان من "غطرسة الكلام" في مهرجانات الاحتفال بذكرى الحركة السابع والعشرين لم يؤشر لما يجب أن يكون "خيرا لشعب وقضية ووطن"..

الفرصة لا زال بها "طاقة أمل وفرج"..فهل تحدث "المفاجأة الكبرى - أم المفاجآت الحمساوية"، واعلان فكاكها الكلي وتمزيق ميثاقها الإخواني لتصبح حقا قولا وفعلا "حركة وطنية فلسطينية تحررية مكافحة.. ابنة شعبها الفلسطيني، بامتياز"!.

الشعب ينتظر.. وقد طال الإنتظار يا حماس!

ملاحظة: وزير الحرب في دولة الكيان العنصري – الفاشي يعلون يسخر من تهديد بعض قادة فتح من وقف التسنيق الأمني..هل من يملك الشجاعة لكسر أنف هذا الصبي المختل غطرسة!

تنويه خاص: قناة "سكاي" البريطانية حاولت تمرير خبر لتبيض صفحة جيش الاحتلال، بقولها أن شباب فلسطيني منع مسعفة "اسرائيلية" لمساعدة زياد..الكذب هنا أسود..على الاعلام الرسمي الفلسطيني أن يرد على الكذبة بـ"المكشوف".مفترضين أنهم بقدر التحدي.!

نتنياهو يستعطف "عباس" و"حماس"..فهل!

كتب حسن عصفور/ كلما اقتربت ساعة الحسم الانتخابي داخل الكيان العنصري الاسرائيلي، تدخل فلسطين كعامل حاسم في مصير التشكيل الجديد للكنيست، وبالتالي على من يكون رئيس الحكومة وتحالفه الذي سيقرر

السياسة المقبلة للكيان، بعد أن تم حل الكنيست وبدأ العد العكسي للإنتخابات المبكرة..

الرئيس محمود عباس، اعلن دون التباس، انه لن يتدخل في مسار الانتخابات الاسرائيلية، باعتبارها "شان داخلي" لهم، رغم أن المشهد السياسي ليس بتلك الطهارة التي تحدث بها الرئيس عباس، فنتائج الانتخابات لها صلة بالواقع الفلسطيني، وسيكون تأثيرها مباشرا ليس فقط على الجوانب السياسية، وما يتعلق بالتهويد والاستيطان والحصار والعدوان، بل بالمستقبل المقبل فيما يخص التعامل مع المشروع الوطني الفلسطيني، وليس المشروع المتداول راهنا بين اروقة واشنطن، نيويورك ورام الله..

ولأن رأس الطغمة الفاشية الحاكمة نتنياهو، يعلم أثر المسألة الفلسطينية في اللعبة الانتخابية الاسرائيلية، فهو يحاول أن يستخدمها وفقا لما يخدم مشروعه لحصد الفوز، ما دامت الشرعية الفلسطينية قررت الغياب والتأثير، ولذا سيعمل بكل السبل من أجل الاستخدام الأسود للموضوع الفلسطيني من خلال عناصر متعددة..

العنصر الأهم الذي يبحث عنه نتنياهو للفوز بحصة الأسد في الكنيست القادمة، هو كيفية التلاعب بالموضوع الأمني سواء في ومن الضفة والقدس المحتلة، أو من خلال قطاع غزة، وليس من باب المصادفة ما تقوم به أجهزة نتنياهو، بالكشف شبه اليومي لما تسميه "خلايا حماس العسكرية" في الضفة الغربية، وتحاول تلك الأجهزة أن تزج بالأجهزة الفلسطينية في تلك المسألة، من خلال ما تقول انه تنسيق أمني مكثف لقطع الطريق على استعادة حماس لقوتها العسكرية، كي لا تكون ضاغطا على نفوذ الرئيس عباس، ولا يفوت نتنياهو فرصة لتذكير الرئيس عباس بين حين وآخر بأنه من يحافظ عليه..

ولا ضرورة لمناقشة كمية الكذب في تلك المعلومات، وكان يجب أن يخرج مسؤول أمني فلسطيني ليكشف زيف تلك الادعاءات وكذبها، لكن الصمت ساد في الجانب الفلسطيني، دون سبب منطقي، وهو صمت يخدم رواية

نتنياهو، ويؤكد أن هناك من يعمل من جانب السلطة على مساعدة بيبي لنشر أكاذيبه الأمنية لاستخدامها في لعبته الانتخابية، وكأنهم يتمنون فوزه..

فيما يحاول بيبي يوميا أن يستغل أي حدث مقاوم ضد ما تشهده الضفة والقدس من استباحة بلا حدود، ليحيلها الى "قضية أمنية كبرى"، وهو هنا يبحث التلاعب بالمسألة الأمنية التي يعتقد أنها ستكون خادما له، فيما يعمل يوميا على استفزاز حماس وفصائل العمل المسلح في قطاع غزة، وينتهك بلا توقف اتفاق التهدئة، كي يسحب البساط من تحت أقدام الصابرين على تلك الانتهاكات/ معتقدا أن اللحظة القادمة مع الضغط اليومي لكسر حلقة "الصبر" الأمني في القطاع..

ولا يترك مناسبة دون أن يشيع بأن قطاع غزة لم يعد يحترم الاتفاقات، وأن حماس تقوم باختراقها، من خلال نشر تقارير عن استمرارها في تطوير "منظومة صواريخها، وتقريبا بات الاعلان عن كشف تجربة جديدة عمل شبه يومي للإعلام العبري، فيما يعمل على استغلال أي قذيفة تطلق من القطاع ردا على الانتهاكات اللامتوقفة، أو اطلاق قذيفة من جهة لا تريد خيرا للقطاع، وربما تستكمل مسار خدمة نتنياهو، فتقوم باطلاق قذيفة بين حين وآخر، ليخرج نتنياهو زابدا مرتعدا متوعدا..

الى جانب التقارير اليومية التي تعج بها وسائل الاعلام العبرية عن اعادة تأهيل الأنفاق، وهو ما وقعت به بعض أطراف حماس بسذاجة في احسن الأحوال وبغباء أو غيره في أحوال أخرى، لتقوم بنشر تقارير في اعلام الحركة عن "قدرة القسام" على اعادة بناء تلك الانفاق وتطوير القدرات العسكرية سريعا، وكان الاستعراض العسكري الأخير نموذجا لتلك السذاجة..

وبالتوازي مع البحث عن الثغرة الأمنية التي يجيد التلاعب بها، ككل اليمين الارهابي في دولة الكيان، فإن نتنياهو يعمل بكل قواه للدفع السريع لمناقشة مشروع الرئيس عباس في مجلس الأمن، لاستخدامه الاستخدام الأمثل في المعركة الانتخابية، بكل الاتجاهات، خاصة وأن النصوص المقدمة، وما

أسمتها "خلية المشروع المصغرة" بـ"الثغرات" تتقاطع مع مشروعه السياسي، ليظهر لسكان الكيان، انه السبب الرئيسي الذي أحدث تلك "التنازلات الجوهرية" في الموقف الفلسطيني، وخاصة في قضايا القدس والاستيطان و"تهويد الدولة"، والحدود، والأهم الغاء القرار الأممي الخاص بدولة فلسطين وحدودها وعاصمتها، حتى أن المشروع الفلسطيني لم يتطرف في النص الى قرار الجمعية العامة الخاص بالاعتراف بدولة فلسطين رقم 19/ 67 لعام 2012 فيما ذكروا قرارات أخرى..

وهم ما يؤشر أن الرئيس عباس وفريقه تخلوا عن القرار..ولا شك أن نتنياهو سيرى في ذلك نصرا سياسيا هائلا..ومن أجله يبحث التصويت السريع، وكأنه يستعطف الرئيس عباس أن لا يؤجل يوما واحدا مناقشة القرار..وهناك من داخل الخلية يدفع بالتوصيت ليس لخدمة نتنياهو مباشرة ولكن لقطع الطريق على الرئيس عباس بأن يستجيب للضغط الوطني العام ويسحب المشروع، ما يضيف فرصة سرقة المشروع الوطني المتفق عليه..

ولو اقدمت أمريكا على تأجيل التصويت أو استخدمت الفيتو لسبب ليس بنص المشروع، وإنما لحساب الانتخابات الاسرائيلية، فهو ايضا سيعمل على استغلاله بأن امريكا وبعض الأحزاب في الكيان تتواطئ ضده لأنه يمثل "الموقف الوطني الصلب"..

ولأن الأمن يبقى الحلم الأهم، فلا غرابة أن يستدرج نتنياهو بعض فصائل قطاع غزة، الى لعبة عسكرية عشية الانتخابات، كي تصبح عنصرا حاسما في الاستخدام الانتخابي، والى حينها سيبقى الجو العام حول القطاع مشبعا بروح التوتر، وقد يعمل البعض لحسابات المناكفة الخاصة، بتوريط قطاع غزة بحرب عسكرية لارضاء أطراف اقليمية على حساب أخرى، خاصة بعد حركة الانفتاح الجديدة على ايران، والتي تبحث وضع حماس تحت الاختبار بعد سلوك سياسي متعاكس مع الرؤية الايرانية..اولإرباك أكثر مما هو الحال القائم للرئيس عباس وفريقه السياسي، والتفكير نحو بحث سبل لاحراج مصر

أكثر، خدمة للجكاعة التي تتسارع خطى انهيارها فهزيمتها، ما يدفع نحو قيام بعض من حماس التجاوب مع لعبة نتنياهو بتفجير الحالة الراهن..

لا يمكن اسقاط أن هناك من يبحث عن "معركة عسكرية" في القطاع، لخدمة محور جديد..دون أي اهتمام بمصلحة القطاع المباشرة أو لفرض إعادة نتنياهو كون البعض يراه الأنسب لتمرير مخططاتهم الخاصة..

المشهد العام يبدو وكأن نتنياهو يستعطف الرئيس عباس وفريقه لمساعدته عبر تمرير المشروع الهدية..ويستجدي حماس ومحورها الاقليمي الجديد أن تفرط ردا على الاستفزازات وكل بحسابه..

هل يتورط عباس وحماس في التعاطي مع الاستجداء النتنياهووي..أم أن هناك لازال بعضا من الحساب السياسي الوطني..الأيام المقبلة هي من سيجيب!

ملاحظة: تقارير صحفية محلية وأجنبية تتحدث عن وجود فساد في قضية إدخال مواد الاعمار وتوزيعها ..الصمت المريب من أجهزة رقابة السلطة ، وسكوت حماس عليها يثيران ريبة لا بعدها ريبة..هل "توافقا" في الفساد بدلا من توافق الحكومة!

تنويه خاص: اعلن الوزير الأول في حكومة الرئيس عباس أنه شكل لجنة لاستلام المعابر وستبدأ أعملها فورا..هل بدأت فعلا، ولو حدث شو صار معها..وكم شهر تحتاج لعملية الاستلام!

هل نرى "ثورة غضب" فلسطينية على امريكا!

كتب حسن عصفور/ الجميع من أبناء شعب فلسطين، في الوطن التاريخي والشتات يعلم أن ما تم تسريبه من تصريحات بلغة تهديد وزير خارجية أمريكا بخصوص المشروع الفلسطيني، ورده بتهديد عريقاتي مضاد، ليس سوى بعضا من مسرحية صغيرة رديئة السيناريو، ولا حاجة للتوقف أكثر أمام هذه "اللقطة الاعلامية الهزيلة"..

محاولة اخراج الموقف الأميركي تجاه المشروع الفلسطيني، المتبنى رسميا في الجامعة العربية، وكأنه موقف مفاجئ، يحمل لغة تهديدية يثير السخرية السياسية، ويمثل اسلوبا لنهج الاستخفاف السائد منذ أمد طويل في التعامل مع الشعب الفلسطيني، فأميركا لا تحتاج لتهديد الطرف الفلسطيني، كونها تعلم يقينا أن المشروع في الزمن الحالي، لا يملك قوة الدفع التي ستوصله الى مرحلة التصويت، فلا زالت الأصوات التسعة اللازمة لذلك غير متوفرة، ونظن أن أصغر موظف في الرئاسة والخارجية يعلم يقينا تلك الحقيقة الأولية..

كما أن واشنطن، لن تجد أي ضير في استخدام حق النقض الفيتو لو كان هناك قرار ضد مصلحتها الاستراتيجية، ومصلحة الكيان الاسرائيلي الذي تشكل له دولة راعية وحامية وعازلة من كل ضرر سياسي، مهما كان حجمه..لذا فمحاولة التلاعب بالمواقف ليس سوى استمرار لذات المنهج المخادع، وتكريس لمنطق لغة "التهديد والوعيد" التي يطلقها البعض بين حين وآخر، كلما وجدوا أن سلكوهم بات خارج الحضور الشعبي و"معزولا"، ولعل معركة اغتيال زياد ابو عين، والحرب العدوانية على قطاع غزة، ستبقى شاهدا حيا وعاكسا لنهج الكلام، دون أي فعل حقيقي، وكيف يمكن للبعض أن يطلق العنان لأي موقف وتمر الساعات ولا نجد فعلا واحدا مما قيل قبل ساعات، لتدور العجلة وتبدأ "رحلة الاستخفاف من تاني"!.

لنعد للغة الافتراضات، ونعتبرها افتراض كيدي، ونغمض العين عن أن ما كان قد كان، ونقلب صفحة الخداع بكل ما بها من كذب مفضوح جدا ومخجل وساذج قبل كل هذا، وبلا أدنى حمرة خجل، ونقفز عما علمته التجربة لأهل الوطن المنكوب من هؤلاء، ولنذهب الى أن نصدق تلك الأقوال الهزيلة، ونبدأ رحلة الخيال أو الأحلام السياسية..

فبعد أن أعلنت الادارة الأميركية موقفها الصريح من رفض المشروع الفلسطيني، هل تبدأ الرئاسة الفلسطينية رحلة تطبيق المشروع الوطني بكل عناصره، ومساراته المختلفة، بمعنى أن تبدأ بتطبيق ما تم الاتفاق عليه في اطار قيادي فلسطيني في وقت سابق، حيث أعلنت الرئاسة وبلسان الرئيس محمود عباس في الجامعة العربية بعض منه، ثم تكرر ذلك ساعات ارتكاب دولة الكيان جريمة حرب جديدة باغتيال القيادي الشهيد زياد ابو عين..

الرئيس عباس أكد، انه اذا استخدمت أمريكا الفيتو، لدينا خيارات مفتوحة، وأشار لبعضها في خطابه في الجامعة العربية، ومنها: العودة الى الجمعية العامة لطلب حماية دولة فلسطين، باعتبارها دولة تحت الاحتلال، والعمل على الانضمام الى كل مؤسسات الأمم المتحدة والتوقيع على كل المواثيق والمعاهدات الدولية، ومنها معاهدة روما كي يفتح الطريق للذهاب الى المحكمة الجنائية الدولية، دولة فلسطين باتت عضوا مراقبا، وألقى سفيرها أول من امس أول خطاب لفلسطيني في تاريخ تلك المحكمة..

وبالطبع لم ينس الرئيس عباس الحديث عن اعادة النظر في كل اشكال العلاقة مع اسرائيل والاحتلال، بل وألمح بشكل غير مباشر الى "تعليق الاعتراف المتبادل" مع دولة الكيان، وأطنب بعض فريق الرئيس عباس في كيل الوعود، بل وخرج البعض ليهدد ويتوعد واشنطن اذا استخدمت حق النقض، بأن دولة فلسطين ستوقع فورا وبعد الاستخدام، على الانضمام الى عضوية 62 منظمة ومؤسسة، وبعيدا علن الرقم المتحرك، والخلط المقصود احيانا بين المنظمات والمواثيق، فتلك مسألة فنية، فهل يبدأ تطبيق ذلك، خاصة أن آخر بيان للقيادة - الرئاسة، تحدث عن بحث كل السبل لتعزيز حضور ومكانة

دولة فلسطين وحمايتها، وتكليف اللجنة التنفيذية واجهزة السلطة دراسة أشكال العلاقة مع الاحتلال، والاستعداد للمقاومة الشعبية وتشكيل اطرها المناسبة..

الموقف الأميركي لم يعد لا ملتبسا ولا غامضا، صريح جدا جدا وبلا أي شائبة يمكن لأتباع "الأسياد" استغلالها لمواصلة الكذب - الخداع السياسي.. اعلنها كيري"لا" كبيرة جدا، وبدون أي ارتعاش كما هم مرتعشون من اي اشارة تنم عن غضب أمريكي عليهم..

الآن الدور على من وعد وتوعد..هدد واعلى الصوت في ارجاء المعمورة، فهل تبدأ "رحلة الغضب" أو "ثورة الغضب" ضد الموقف الأميركي، والبدء بتنفيذ ما وعدوا به، بلا نقصان أو زيادة، وممكن القبول ببعض منه أيضا، والتخلي عن بعض آخر، الأهم أن تبدأ "ثورة الغضب" فعندها حركة الفعل ستفرض ذاتها ولا راد لها..

الساعات القادمة كاشفة إما مصداقية تعيد للقيادة السياسية ثقة الشعب بها، وتؤكد لكل من تسرع ووجه لها نقدا بأنهم مخطئون..وأنها حريصة الى ما لا نهاية على "مصلحة الشعب الوطنية العليا"..أم انها تعود لتدور في فلك الطرق الالتفافية لتفادي "ثورة الغضب الأميركية" وتتساوق مع مشروع بديل بمسميات خادعة كاذبة تحت عباءة اوربية، يضع القضية الفلسطينية في تيه سياسيى جديد..

الأمل كله أن تكون "ثورة الغضب فلسطينية"..ليفخر كل فلسطيني كما كان دوما بفعل يقوده للخلاص من احتلال طال أجله جدا..خاصة وأنه يملك الكثير لاركاعه لو حسمت القيادة أمرها وآمنت بقوة سلاح قضيتها وعظمة ارادة شعبها..

ملاحظة: نكسة سياسية كبيرة جاءت من البرلمان الاروبي بربطه الاعتراف بدولة فلسطين بمسار التفاوض..تلك المناورة التي قادتها فرنسا وبريطانيا وألمانيا لمصلحة رؤية واشنطن..ليت البعض يحذر مما يعد لشعب فلسطين من مكيدة بذات اللغات الثلاث!

تنويه خاص: أقوال القيادي الفتحاوي فيصل ابو شهلا بخصوص حرمان حماس الماء والطعام عن "معتقلي فتح" في سجون حماس عيب لا بعده عيب..سلوك خارج كل أخلاق شعب فلسطين..لو صدق الكلام!

وزير..غبي!

كتب حسن عصفور/ دون أي تفكير أو معرفة فيما يقول، أعلن وزير مخابرات دولة الكيان، شفايتس، أن حكومته ستقدم على حل السلطة الفلسطينية في حال اصرارها على تقديم مشروع "الدولة" بشكل منفرد الى مجلس الأمن، وبعيدا أن النص النهائي للمشروع "الفلسطيني" لم يعلن بعد التصريحات الخاصة بتعديل "الثغرات"، والتي كانت جميعها "ثغرات" لخدمة مشروع وحلم دولة الكيان، الا أن تصريح الوزيرالجهول يحمل كمية جهالة لا توازيها جهالة، الا من اعتقد أن النص المشؤوم يمكن أن يمر على شعب فلسطين بعد التنسيق الأميركي معه البعض على نصه ولغته ومفرداته التي لم تكن يوما مفردات فلسطينية..

وزير مخابرات الكيان، يتضح جيدا أن لا علاقة له لا بالاسم ولا المسمى، فالسلطة الوطنية الفلسطينية التي جاءت ضمن اتفاق كان ثمنه معلوما تضحية وكفاح طويل، تحولت الى واقع كياني سياسي معترف به دوليا، ولولا استنكاف الرئيس محمود عباس وفريقه الخاص، لكان اسمها الآن "دولة فلسطين"، ولا صلة لها بدولة الكيان الا من خلال الية تنسيق دولية عبر الامم المتحدة، ولما استمرت العلاقة القائمة الآن، ضمن ما تفرضه دولة الكيان..

الوزير الغبي، باختصار لا يعلم أن السلطة الوطنية ليست جهازا أمنيا، أو جهازا للإتصال أو مؤسسة تحت سيطرته يمكنه أن يصدرا أمرا عسكريا فيتم الغاءها فورا، وتنتهي الحالة على منتوج الأمر العسكري، وكأنه يحتاج الى

علم تدريس من السنة الأولى فيما هو حقيقة الكيان الفلسطيني، سواء اسمه سلطة وطنية، او دولة فلسطين، كتعبير تمثيلي وتجسيد لطموح شعب قرر أن يكنس الاحتلال وأدواته مهما اختلفت المسميات، ولذا فوجود السلطة ليس بقرار احتلالي، بل هو تجسيد ارداة شعب فلسطين، الذي بيده وحده، يملك بقاء الكيان من عدمه..

وزير مخابرات الكيان، ربما عليه أن يسأل من هم على علم بالحقيقة الغائبة عنه، ان دولة فلسطين باتت عضوا رسميا في الامم المتحدة، وأن الاعتراف بها كدولة يفوق عدد المعترفين بدولة الكيان، بل أن الاعتراف بدولته من الممكن ان يصبح تحت دائرة الشك السياسي السنوي، لو أحسنت الشرعية الفلسطينية ادارة معركتها، من الملفات التي تملك لكيان يجب أن يلاحق بجرائم حرب لا حصر لها، ويمكن للرئيس عباس لو عقل وتوكل، أن يحيل هذا الوزير الجهول ورئيسه وكل من حوله ومسؤولي الكيان بجرة قلم الى قفص العدالة الدولية، وكان بدلا من التمظهر السياسي الكاذب، استجداءا لاصوات انتخابية، كان عليه أن يطلب الرأفة به ودولته من أحكام العدالة السياسية الدولية..

الغريب أن بعض المتحدثين في السلطة وقوتها الرئيسية حركة فتح، تجاهلوا الرد على هذا الأحمق وتفرغوا للرد على كل من كشف المشروع المشؤوم، وبدلا من توجيه الشكر والتقدير لفاضحي أخطر مؤامرة سياسية على الشعب وقضيته الوطنية منذ عام النكبة الكبرى، اتجهوا للزعرنة السياسية، وجاهدوا الدفاع عن "خيانة سياسية غير مشروعة"، اجبرت الرئيس والخلية الخاصة أن تتوقف وتعيد النظر في نص المشروع، وتضطر على الإنصياع لارادة من تصدى وفضح وكشف المؤامرة وليس من صمت وتغابى عنها، ولولا وقفة الرفض الوطنية الكبرى للمؤامرة التي تم تحضيرها في العاصمة البريطانية لكان مجلس الأمن اصدر قرارا بتصفية القضية الفلسطينية، وتكريسها "وطنا قوميا خالصا لليهود"، مع بعض الحقوق لسكان مواطنين اسمهم فلسطينيين..

تصريح وزير مخابرات الكيان، يستوجب الرد العملي من خلال العودة للمشروع الوطني، والعمل على ان يكون متفقا عليه وطنيا، والكف عن لعبة الاستغباء المستمرة، بتمرير مشاريع من خلف "الشرعية الفلسطينية" التي تمثلها اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، كونها هي وحدها صاحبة القرارات في القضايا المصيرية..

وزير مخابرات الكيان والذي استخف ايما اسنخفاف بالكيانية الفلسطينية وما تمثل، يستوجب أن يعلم ومن خلال الفعل أن كيانه هو من يقع تحت التهديد وليس كيان فلسطين، وأن مصيره معلق وبشكل كامل بيد "الشرعية الفلسطينية"، ولو نطقها الرئيس عباس بأنه قرر التوقيع على كل الاتفاقات الدولية والانضمام الى المؤسسات العالمية، وأنهى "فزورة التلاعب بالتوقيع على معاهدة روما لكي تفتح الطريق على الانضمام الى المحكمة الجنائية، لما تجرأ هذا المعتوه أن يستهتر بكيان دولة فلسطين..

التصريح بذاته لا يهز شعرة في رمش شعب قرر الخلاص من محتل، لكنه بالمقابل لا يجب أن يمر وكأنه لا يوجد للشعب من يستطيع الرد ولجم وتحجيم قزم سياسي، كان يجب أن يعرف قيمة وقدرة ممثل شعب فلسطين..

وليت الوزير قبل ان نطوي صفحة تناول جهالته السياسية، يعود الى ارشيف كيانه ويقرأ أن الامم المتحدة، والى قبل اتفاق اوسلو كانت تعرض عضوية كيانه سنويا على الجمعية العامة لتأكيد قبولها عضوا، وهو الكيان الوحيد في العالم الذي حدث له ما حدث..وليت الغبي يسأل سبب ذلك الاستثناء السياسي الدولي، عله يعلم ما تملك الشرعية الفلسطينية من أوراق قوة ناعمة وخشنة لو قرر رأس الشرعية استخدامها..ولكن الشعب ينتظر القرار ايها الوزير الجهول جدا!

ملاحظة: استمرار اعتقال الصحفيين أو التحقيق معهم تحت طائلة "اطالة اللسان" أو استجابة للدعوة الهباشية بعدم المساس بـ"أولي الأمر" بداية لكارثة

في الحقوق والحريات..هل هو تمرين استباقي لما سيكون لو مرت "مؤامرة النص المشؤوم"!

تنويه أمدي: تشكيل هيئة وطنية عامة للاشراف على اعادة الاعمار في قطاع غزة، هل ستكون فتح ضمنها أم خارجها..سؤال يجب التفكير به جيدا..فغياب فتح عنها نعود الى مظهر الانقسام، ولكن بتوافق غالبية القوى..وعدم قبول فتح عضوية الهيئة تكرس أنها لا تريد خيرا للقطاع..التفكير واجب!